

الجزء الخامس  
تنظيم العلاقات الدولية  
في وقت الحرب



## مقدمة

### قانون النزاعات الدولية المسلحة

من قانون الحرب الى قانون النزاع المسلح :

٨٨٤ - لعل من أهم الموضوعات التي تعالج في القانون الدولي المعاصر هي الموضوع الذي يتصل بالعلاقات الدولية غير الودية أو غير السليمة بمعنى آخر . فالملاحظ أن كل القوانين التي أسلفنا الحديث عنها كانت تهتم بالعلاقات السلمية التي تقوم بين الدول ، ولكن الواقع أن العلاقات غير الودية أو العدائية سبقت العلاقات السلمية بينهم ، وكانت تنسم بشيء كبير من الشدة والغلظة بل والوحشية ، لذا سعى الانسان منذ تاريخه البعيد الى أن يخفف شدتها ، وأن يحيطها بالقيود التي تكفل مراعاة قواعد في شأنها وإدائها ، وأن يضع لها أساسا تحترم الاعتبارات الانسانية وتنقذ بعض ما تحرص الانسانية عليه من مدنية وحضارة .

وسنرى أن بعض التقدم قد تم في هذا النطاق منذ وقت ليس بالقصير . ولكن الحضارة الأوروبية الحديثة قد قضت على التقدم الذي أحرز بفضل مبادئ، الأديان ، وروح الفقه الدولي التقليدي التي تأسس في القرن التاسع عشر على يد الفقه الألماني يبشر بسيادة الدولة وبعلو ارادتها على كافة الكيانات الأخرى ، وبالتالي يعطيها الحق المطلق في أن تشن الحرب على غيرها من الدول ، وكل القيود التي وضعتها النظرية التقليدية تتصل بأمور شكلية كالإعلان عن الحرب قبل شأنها ، أو مضي مدة زمنية معينة قبل اللجوء إليها على ما سوف نرى .

ومع ذلك فقد تغيرت هذه الأوضاع وأنهار صرح الفقه التقليدي في هذه الزاوية بالذات . واقترب هذا التطور بسقوط النظريات الإرادية في القانون الدولي ، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى انطلقت مرخات تقول بأن جروسفيوس قد عاد ، وأن النظريات الإرادية قد انتهت ، ولعل من أهم

الموضوعات التي ظهر هذا التطور فيها بوضوح نظرية الحرب ، فقد وضعت خارج دائرة الشرعية ، ومن ثم وجدنا من الفقهاء من لا يقوم بمعالجتها حتى لا يقع في التناقض بين القول بدم الشرعية وتنظيم اصول قانونية تراعى في الحرب .

ولكن الواقع الدولي يشهد بأن استخدام القوة لم يمتنع تماما بين الدول ، بل أن بعض حالات استخدام القوة لم يمنحها القانون الدولي ، ومن ثم وجب أن تخضع لقيود وقواعد تحترم الانسان وتنقذ منجزات الانسانية من الهلاك والتدمير .

ومع ان الحرب قد وضعت في النظرية التقليدية كوسيلة لحسم ما يشور من منازعات بين الدول بسبب تخلف وجود وسائل لفض المنازعات بين الدول ، فقد كان من الطبيعي أن يعمل التنظيم الدولي الذي أسهم في تحقيق عدم شرعية الحرب ، على سد هذا النقص ، وعلى وضع حلول للمنازعات بين الدول بالطرق السلمية .

وهكذا انتقل العالم من دراسة قانون الحرب الى دراسة النزاعات الدولية ووسائل حسمها سواء السلمية ام غير السلمية .

وهناك توسع أكثر في معالجة النزاعات المسلحة على وجه الخصوص ، حتى لا تقتصر على النزاعات الدولية ، أي التي تقوم بين الدول ، بل تشمل الى جانب ذلك النزاعات المحلية أو الحروب الأهلية ، بمعنى عدم اشتراط قيام النزاع بين الدول لسريان القانون الدولي عليه ، والاكتفاء بوجود نزاع مسلح على نحو من الاهمية ولو لم يكن بين أطراف دولية . وهكذا اتسعت الدائرة التي تسرى فيها قواعد وأعراف الحرب .

وبعد قانون الحرب بالذات أهم أبواب القوانين الدولية التي تعرضت للتغيير عن طريق التشريع الدولي أو إبرام الاتفاقات الدولية المشاهدة التي

تقنن وتطور قواعد وأعراف الحرب ، وكان للتطور في أساليب الحرب  
وأسلحته أبعاد الأثر في البحث الجدي للاحتكاك ما تحدته هذه الأسلحة من آثار ،  
بل لعل مخاطر الحرب وضرورة مواجهتها مواجهة جديّة هي التي أوجدت  
التنظيم الدولي للعالم بحالته الراهنة ، حيث وضع له كهدف أسمي ، المحافظة  
على السلم والأمن الدوليين ، والقضاء على الحرب ، لذلك يحتاج الباحث إلى  
إبراز دور هذه المعاهدات المتعاقبة في تطوير أحكام نظرية الحرب التقليدية ،  
وخاصة ما يتصل من هذه المعاهدات بوضع القواعد الإنسانية في مجال دراسة  
نظرية النزاع المسلح .

وقد أسهمت الشريعة الإسلامية في تطوير أحكام الحرب وبالذات في  
إضفاء الطابع الإنساني على قواعده ، الأمر الذي يستحق كذلك أن يعطى حقه  
في الإيضاح .

وأخيرا ، فإذا كانت نظرية الحرب التقليدية تعرضت لتغيرات أساسية ،  
فإنه من الواجب أن نبرز تأثير هذه التغيرات على النظرية التقليدية للحيداد .  
وإذا كان موضوع هذا للقانون وما يتصل به من أمور بهذا الاتساع ، فإن  
الأمر يحتاج منا إلى شيء كبير من الإيجاز في معالجة موضوعنا ، لذا سنقتصر  
على دراسة الأحكام الأساسية له ، وسوف نقسم موضوع دراستنا إلى  
الأبواب الآتية :

**الباب الأول :** تطور مشروعية استخدام القوة في القانون الدولي .

**الباب الثاني :** النظام القانوني للنزاعات المسلحة في إطار التنظيم الدولي .

**الباب الثالث :** النظرية المعاصرة للحيداد .

## السبب الأول

### تطور مشروعية استخدام القوة في القانون الدولي

#### الفصل الأول : الحرب في العصور القديمة

٨٨٥ - يظهر استقلال تاريخ الشعوب القديمة ، أن الحرب كانت تتور  
لأنه الأسباب بينها (١) . ويرجع ذلك الى اندام العلاقات الوثيقة بين هذه  
الشعوب ، وتباين قيمها الثقافية وطرق التفكير فيها ، وعدم وجود علاقات  
تجارية قوية بينها .

ومع ذلك ، فع التقدّم في الحضارة الانسانية ، كان من الصعب أن تترك  
الحروب بدون أي تنظيم . ويبدو أن حضارة الهند كانت سباقة في هذا  
المضمار ، إذ منعت الحاكم من أن يشن الحرب لجرد التوسع الاقليمي ،  
والزمته بأن يسبق شن الحرب بمداولات ومشاورات ، بحيث لا يقررها إلا  
لأسباب خطيرة .

وفي الصين أصبحت الحرب نظاماً قانونياً legal Institution فلا يمكن  
أن تقوم الا بين الدول المتساوية ، ولا يجوز أن تجرى بين الدولة والوحدات  
المعتمدة عليها ، ولا بين الاسرة الصينية بأقاليمها وقبائلها المختلفة .

وقد ميز العهد القديم بين الحروب الارادية Voluntary wars

التي تشن بقصد التوسع الاقليمي ، والحروب الالزامية Obligatory wars  
والتي تشن ضد عدو يهاجم اسرائيل ، فحرم الاولى وأجاز الثانية .

أما في الحضارة اليونانية ، فقد وجدنا من المفكرين من يدين الحرب ، كما

ان المدن اليونانية كانت تبدي اسبابا لقيامها بالحرب ، اغلبها يتصل بالدفاع ، وكان عدم ابداء هذه الاسباب ، بسبب التزام المدينة بالتمرض . ولقد كان للتقارب في الثقافة المدنية بين المدن اليونانية اثره في قيام التحكيم بينها ، وفي معرفة العديد من معاهدات عدم الاعتداء التي أبرمت بينها .

وكان من الطبيعي أن تصبغ الحضارة الرومانية حروبها بالفكر اليوناني الذي سيطر عليها ، وتميزت به عن المدنيات الاخرى . لذلك نجد أن الفقهاء قد أجازوا فقط الحروب المشروعة *Just ad bellum* وهي تلك الحروب التي تبدأ وفقاً للقانون الوضعي ، وبموافقة الشيوخ *Fetiales* ، وكانت موافقة هؤلاء لا تنصب على عدالة أو عدم عدالة الحرب ، وإنما على اتباع الشكليات القانونية كالاعلان .

وقد عالج فليسوف الرومان شيشرون قضية الحروب المشروعة ، ورأى انها لا تكون كذلك الا اذا سبقها طلب رسمي للترضية ، أو اذا سبقها انذار رسمي . ولقد كان لمحاولات الفقه الروماني لخلق نظرية اخلاقية للحرب ، تأثيرها على رجال القانون الكنسي الذين أخذوا مصادر قانونهم من القانون الروماني .

## الفصل الثاني

### الحرب في العصور الوسطى

٨٨٦ - أسهم فقهاء القانون الكنسي في التفرقة بين الحروب العادلة والحروب غير العادلة . فتوماس الاكوييني يرى أن الحرب العادلة هي وحدها الحرب المشروعة ، وتكون اما للدفاع عن النفس أو لنصرة المظلوم أو لمنع الفتنة في الدين (١) ، وهكذا أسهم الفقه الكنسي المسيحي في تطوير نظرية

(١) عبد الحميد خميس ، جرائم الحرب والمعاقب عليها ، رسالة القاهرة -

الحرب ووضع قيود على ممارستها .

واهتم الفقه الاسلامي كذلك بمكرة الحرب وتحديد الاسباب التي تميز للمسلمين محاربة الشعوب الاخرى ، ووضع ضوابط على سلوك المحارب ، مما أضفى على الحروب الاسلامية طابعا اخلاقيا واضحا ، وسنتهم هنا بمعالجة الدوافع المجيزة للحرب في الشريعة ، لنعالج فيما بعد موقف الشريعة من المسائل الاخرى ، كل في موضعه .

وهنا نجد أن الاسباب التي تميز الالتجاء الى الحرب في الشريعة ثلاثة اسباب هي :

#### الاول - حماية الحرية الدينية :

٨٨٧ - من الحقائق التي تميز الدعوة الاسلامية عن غيرها من الدعوات والرسالات السابقة ، صفتها العالمية ، فرسالة الاسلام وجدت لتبلغ للناس كافة ، وعندما تدرك الشعوب كنهها ، لا شك أنها ستؤمن بها ، اذ هي تتفق مع فطرة الله التي فطر الناس عليها . ولقد شرع الجهاد لتحقيق هذه الغاية .

ولا يعنى ذلك اكراه غير المسلمين على الدخول في الدين الاسلامي ، وانما يعنى توضيح أحكام الشريعة لهم ، وتحقيق حرية العقيدة امامهم ، بحيث اذا ما شاءوا أن يدخلوا في الاسلام ، لم يجدوا عائقا يمنعهم ، ولن يتسنى ذلك الا اذا رقت الدعوة قوية امام سلطات البلاد المفتوحة ، وقفة تضعها في موضع القوة التي تجعل الاشخاص يفكرون كثيرا في عقيدتهم ، ويتخلصون من الرواسب المتصلة باخذ العقيدة من مجرد الميلاد .

لذلك لم يكن الجيش المسلم يذهب الى مكان ، الا ومعها الدعاة ، حملة القرآن ، بل ان كل جندي مسلم هو فقيه وعالم .

ولذلك أيضا اتفق المسلمون على وجوب الجهاد . يقول امسالى في هذا

المعنى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم • وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم • وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم • والله يعلم وאתم لا تعلمون » (١) •

اذن ، الهدف الرئيسي للقتال في الاسلام هو نشر العقيدة الاسلامية عن طريق تأمين حرية العقيدة للناس جميعا • حتى يقبلوا على أية عقيدة تروق لهم ، ويدخل في هذا الهدف تأمين حرية العقيدة والمعبادة لغير المسلمين أيضا ، يقول الله تعالى في هذا المعنى :

« وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » (٢) •

« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوى عزيز » (٣) •

فالاسلام يطلق قوى الخير لتتحدى قوى الشر ، ولتحمي عقائد الناس ، وبيوت العبادة التي يذكر فيها اسم الله ، لمنع هدمها وتخريبها ، فهذه كلها حرب في سبيل الله ، ودفاع عن حرية العقيدة •

٨٨٨ - وهكذا لا تكون الحرب مشروعة في هذه الحالة اذا لم تكن ضرورية لمنع الاسلام ، أو لحماية سائر الاديان ، أو لتحقيق حرية العقيدة بصفة عامة ، على أن حمل السلاح ليس الوسيلة الوحيدة للجهاد • بل ان الوسيلة الاساسية للجهاد ، على ما يقول القرآن الكريم هو الحكمة والموعظة الحسنة : « ادعوا الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة • » - « فبما رحمة من الله لنت

(١) البقرة : ١٦ •

(٢) البقرة : ١٩٣ •

(٣) الحج : ٤٠ •

لهم ، ولو كنت لفظا غليظ القلب لانفضوا من حولك « (١) - « فلا تطع الكافرين وجهادهم به جهادا كبيرا » .

وسيلة الجهاد الهامة هنا هو القرآن الكريم ، فالجهاد الاكبر على ذلك ، يكون بالاقناع الحر ، المبني على الحكمة القرآنية والمناقشة الهادئة ، ولا يكون ابدا بالتهديد أو الاكراه أو بالسيف .

لذلك جاء في مفتي المحتاج عن الشافعية : « وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد ، اذ المقصود بالقتال ، انما هو الهداية وما سواها من الشهادة وأما قتل الكفار فليس بمقصود حتى لو أمكن الهداية باقامة الدليل بغسب جهاد ، كان أولى من الجهاد » ، (٢) .

٨٨٩ - وعلى ذلك يكون قتل الكفار ليس مقصودا لذاته . وأن الاسلام يفضل سلوك السلام بصفة أصيلة ، كلما أمكن ذلك ، وأن اعلان الحرب هو آخر الدواء الذي يعالج ما استعصى من الامراض الوبائية القاتلة أو الضارة بمصلحة المجموعة البشرية (٣) .

ولعل في عبارات الرسول عليه السلام الآتية مصباحا وضاحا لاظهار هذه الحقيقة : « لا تمنوا لقاء العدو . وسلوا الله العافية فاذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » .

٨٩٠ - وهذا النهي الذي ذكرناه ليس محل اجماع من المحدثين ممن كتبوا في العلاقات الدولية في الاسلام .

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) مفتي المحتاج ، ج ٤ ص ٢٦٠ . وراجع ل محمد الصادق عفيفي : « المحتاج الاسلامي والعلاقات الدولية » ، مكتبة الخانجي ، ص ١٥٠ .

(٣) ومبه الزنجيلي ، آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، دار الفكر ، بيروت ١٩٦٥ من ٩٠ .

٨٩١ - فقد ذهب البعض (١) إلى القول بأن القتال شرع لتأمين حرية نشر الدعوة الإسلامية وحرية الدين والدفاع عن المسلمين وعدم فتنهم أو التمريض اليهم . . . . . وهو يفسر قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة » ، على أساس أنه « يضح الانطلاق بالدعوة الإسلامية هو الاصل الذي ينبثق منه مبدأ الجهاد . وليس هو مجرد الدفاع . . . كما كانت الاحلام المرحلية اول المهة باقامة الدولة الإسلامية في المدينة » : وهو يرى : « ان الله سبحانه وتعالى أمر الذين آمنوا ان يقاتلوا الذين يلونهم من الكفار ، وأن يظلموا يقاتلون من يلونهم من الكفار كلما وجدوا هناك من يلونهم من الكفار ، ولهذا فقد أمر الله تعالى المؤمنين بالغلظة على الكفار والشدة عليهم ليكون ذلك أهيب وأوقع للفزع في قلوبهم » وليجدوا فيكم غلظة « ومثل قوله تعالى : « يا أيها النبي جهد الكفار والمؤمنين واغلظ عليهم » ، وقوله في صفة المؤمنين « أشدها على الكفار ورحما بينهم » (٢) .

٨٩٢ - ويوضح الامام الشافعي هذا الاتجاه بقوله : « وانه لا يد أن يستمر القتال للحفاظ على الدعوة الإسلامية بحيث تستمر كلمة الله هي العليا . ولا بد أن يعرف موقف كل فرد وكل أمة بعد هذا البلاغ ، وعلى ضوء هذا التحديد تكون معاملته بالاسلام وأهله للناس ، فالمؤمنون اخوانهم ، والمعاهدون لهم عهدهم ، وأهل الذمة يوفى اليهم بتمتتهم ، والاعداء المحاربون ومن تخشى خيانتهم يتبذ اليهم » (٣) .

---

(٢) نجد هذا الهدف وأضحى في عبارات الفقهاء المسلمين من ذلك مثلا ما صرح به اليكامل بن الهمام بأن المقصود من القتال هو اخلاء العالم من الفساد « الشرح الرضوي : ص ٣٠٢ » .

(١) كامل سلامة القدس ، العلاقات الدولية في الاسلام على ضوء الاعجاز البياني في سورة التوبة ، دار الشروق ، ١٩٧٥ ، ص ٦٤٠ - ٦٤١ .

(٣) راجع ابن قيم الجوزية في كتابه « زاد المعاد » ص ٨٠ .

٨٩٣ - وعلى العكس تماما وجدنا من يقول بأن الاسلام يجعل الاصل فى علاقة الدولة الاسلامية بالدول الاخرى هو السلم . ذلك أن الدعوة للاسلام لابد أن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة . والايامن التطوعى ، ويستدلون على ذلك بالعديد من الآيات مثل قوله تعالى « وما على الرسول إلا البلاغ المبين » (١) - « فلا تذكروا انما انتم مذكرون لست عليهم بمسيطر » (٢) « لا اكراه فى الدين » (٣) « ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا لكانت تكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين » (٤) ، ونحن نرى أن الاسلام لا يدعو لقتال غير المسلمين اينما كانوا ، كما أنه لا يمنع حمل السلاح لنشر الدعوة الاسلامية ، وحماية حرية العقيدة ، وان كان لا يجيز أبدا اكراه غير المسلمين على الدخول فى الاسلام ، بالحدود التى وضعتها .

#### الباعث الثانى - للدفاع ضد العدوان :

٨٩٤ - تجيز كافة الشرائع لآى فرد أو دولة يعتدى عليه ، أن يقوم برد هذا العدوان ، ونجد هذا الامر واضحا فى الشريعة الاسلامية ، الى الحد

(٣) العنكبوت : ١٨ .

(٤) الفاشية : ٢١ - ٢٢ .

(٥) البقرة : ٢٥٦ .

(٦) يونس : ٩٩ .

ويقول صبحى محمضانى فى هذا المعنى : « على الجملة نستبين من هذه النصوص الواضحة أن الرسول الكريم فوض بتبليغ رسالته وبالانذار والتبشير والتذكير بها من دون سيطرة ولا اكراه ، أما الايمان بهذه الرسالة فمتروك الى اختيار المرء وقناعته . ولا عبرة أو معنى للايمان الشوب بالعنف والاكراه . وعلى كل فحساب الناس على ذلك يعود الى الله تعالى ، الذى يجمعهم فى الدار الآخرة ، ويفصل بينهم ، ثم يجزيهم الثواب أو العقاب على ما كانوا يعملون . راجع مؤلفه : « القانون والملاقات الدولية فى الاسلام » المرجع السابق ص ٦٧ . ومن هذا الرأى : حامد سلطان ، احكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣ ، محمد أبو زهرة « نظرية الحرب فى الاسلام » ، المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٥٨ ، ص ٥ وما بعدها ، المستشار على منصور ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٦٥ ،

الذي جعل البنض يقرر أنه الباعث الوحيد الذي يجيز القتال في الشريعة ، ويستدلون على ذلك بقوله سبحانه وتعالى : « وقالوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » . ويقول أيضا : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين ، الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا الله ، واعلموا ان الله مع المتقين » (١) . « أذن للمذين يقاتلون بانهم ظلموا ، وان الله على نصحهم لكبير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا رينا الله » (٢) .

٨٩٥ - ونلاحظ أن الآيات الكريمة تشير إلى الشروط المقررة في الدفاع الشرعي وهي شرط اللزوم : أي لزوم فعل الدفاع لرد العدوان . فالآية الأولى تقول : « ولا تمتدوا ، أي لا تبادروا أتم بالعدوان » . كما تقول الآية الثانية : « فإن انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » ، وهي تعني الا تقوم بقتال او نستمر في قتال ما دام العدو قد كف أيديه عنا ، وهذا يتطابق مع شرط اللزوم الذي يتحدث عنه الفقهاء المحدثون .

والشرط الثاني : هو شرط التناسب ، بمعنى أن يكون رد العدوان متناسبا مع الفعل الذي مورس به العدوان ، ولا يجوز التزيد في هذا الصدد . وهذا ما تشير إليه الآيات بوضوح « وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به » ، « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

وعليه يحرم الفقه الإسلامي عمليات الانتقام الجماعي من الابرياء ، ردا

---

ص ٢٣١ محمد عبد الله دراز « القانون الدولي والاسلام » ، المجلة

المصرية للقانون الدولي ، ١٩٤٩ ، ص ١٥١ .

(١) البقرة : ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) الحج : ٣٩ ، ٤٠ .

على الاعتداء الفردي ، سواء في الحرب المادية ، أم في الحروب الأهلية .

الباعث الثالث - الحرب لمنع الظلم :

٨٩٦- ذكرنا أن الاسلام يحى حرية العقيدة لكافة الناس ، ويعتبر الاخوة الانسانية ، ويأم المسلم والدولة الاسلامية بأن يكون ايجابيا يتعاون مع غيره على البر والتقوى . يقول تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١) .

ويضع القرآن الكريم هذا الواجب العام بشكل تفصيلي عندما يقرر سبحانه وتعالى : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلهما » (٢) .

٨٩٧- لذا ناصر الرسول صلى الله عليه وسلم خزاعة على قريش ، بعد أن استنصروا به ، وأقر حلف الفضول وقال ان الاسلام لا يزيد الا شدة . ولقد اتجه انفعه الى القول بان هذه المناصرة لا تقتصر على المسلمين فحسب ، بل تشمل غيرهم أيضا ، اذا كان المستغث بالمسلمين دولة مظلومة ، وتصبح هذه المساعدة واجبة اذا كانت مستندة الى معاهدة للدفاع المشترك وذلك مصداقا لقوله تعالى : « وان استنصروكم في الدين ، فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » (٣) .

### الفصل الثالث

#### مشروعية الحرب في العصور الحديثة

٨٩٨- وهكذا تنتهي من دراستنا للعصور الوسطى الى تقييد الحرب ووضع الضوابط التي تجيز اللجوء اليها ، ومن ثم لم يعد حق الدولة في شن

(١) المائدة : ٢ .

(٢) النساء : ٧٥ .

(٣) الانفال : ٧٢ .

الحرب مطلقاً ، بل أن الحسب ذاتها خضعت لقيود عديدة ، كما سوف نرى . . .

وقد تأسست النظرية التقليدية للحرب في العصور الحديثة ، وبالذات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولعل أهم المساهمين في تأسيسها هم الفقهاء الألمان الذين بلوروا نظرية سيادة الدولة ، فما دامت الدولة هي أعلى الكائنات الدولية ، ولا يوجد كيان فوقها ، فمن حقها أن تقرر ما إذا كانت تلجأ إلى الحرب أو لا تلجأ ، وهي تفعل ذلك بمحض إرادتها .

٨٩٩- ومن السمات المميزة للنظرية التقليدية سمة التحليل الشكلي ، فهي تحدد القاعدة القانونية على أساس الإرادة التي أوجدتها ، بصرف النظر عن مضمون تلك الإرادة . وبعبارة أخرى فما دامت القاعدة قد أوجدتها إرادة الدولة على رأي ، أو الدول المجتمعة تبنى رأي آخر ، فإنها تكون قاعدة قانون دولي بصرف النظر عما إذا كانت قاعدة عادلة أم ظالمة (١) .

٩٠٠- وبمطابق ذلك على قانون الحرب انتهت هذه المدرسة إلى القول بشرعيتها ما دامت الدول ترغب في ذلك ، ونظمت حالة الحرب على ذلك . فيجب أن تعلن الدولة الحرب على دولة أخرى - حتى يمكن القول بوجود حالة حرب ، وتعتبر الحرب قائمة بين الدولتين ولو لم يكن هناك قتال فعلي بينهما . لذلك جرى الفقه التقليدي على التمييز بين حالة الحرب ، وصور استخدام القوة الأخرى ، لذا سنقوم بعرض النظرية الويلزية في هذا الخصوص ، لننتقل بعد ذلك إلى بيان التعديلات التي أدخلت عليها في عصر التنظيم الدولي .

---

(١) راجل شومو في محاضراته العامة باكاديمية لاهاي ١٩٧٠ المجلد الأول سابق الإشارة إليه ص ٣٢٠ .

## البيعت الأول

### التعريف بالحرب وعناصرها في الفقه التقليدي

#### تعريف الجيبر :

٩٠١ - يجمع الفقه الدولي التقليدي على تعريف حالة الحرب بأنها كفاح مسلح بين الدول ، بهدف تغليب مصلحة سياسية لها ، مع اتباع القواعد التي يقرها القانون الدولي (١) .

ومن هذا التعريف نتبين أن الأركان الرئيسية لقيام حالة الحرب في القانون الدولي التقليدي هي :

٩٠٢ - الكفاح بين الدول : وهذا هو العنصر الجوهرى للحرب ، ويعنى ضرورة وجود صراع بين القوى العامة فى كل دولة متحاربة ، بما يجعل الأمر يدخل فى إطار العلاقات الدولية ، نالحرب - على ما يقول جان جاك روسو -

---

Ch. Rousseau, Droit International Public, Dalloz, 1965, P. 331.

ويعرّفها فان غلان بأنها : « صراع عن طريق استخدام القوة المسلحة بين الدول بهدف التغلب بعضها على بعض » .  
مؤلفه : « القانون بين الأمم » المرجع السابق ، الجزء الثالث ص ٧ ، كما نجد تعريفاً مقارباً لدى أوبنهايم يقول فيه : « ان الحرب صراع بين دولتين أو أكثر من خلال قواتهم المسلحة ، بهدف تغلب أحدهما على الآخر وفرض شروطه للسلام عليه » .

ونقرأ عند Shsubiszewshi تعريفاً للحرب يقول فيه : « ان الحرب فى المعنى التقليدى لها عبارة عن صراع بين دولتين أو أكثر تستخدم فيها قواتها المسلحة فى أعمال عنف متبادلة . وهدف الحرب هو هزيمة الطرف الآخر وفرض شروط السلام التى تستهدف الطرف الآخر إقرارها بشن الحرب » .

راجع سورنسن « موجز القانون الدولي » المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٧٧٦ .

وراجع معانى قريبة من ذلك فى الفقه المصرى ، محمد حافظ غانم « مبادئ القانون الدولي » ، ١٩٦٨ ، ص ٦٨٢ ، عبد العزيز سرحان القانون الدولي العام ، طبعة ١٩٦٦ ص ٤٥٠ ، ومجيبى الدين عشمساوى « حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى » رسالة القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٦٠ .

ليس علاقة بين رجل ورجل ، ولكنها علاقة بين دولة ودولة أخرى ، بحيث نجد أن المنازعة بين الأفراد العاديين لا يكون إلا بشكل عارض وليس على أساس أنهم مواطنون ، ولكن على اعتبار أنهم جنود (١) .

ويميز هذا العنصر بين الحرب ، وبين صور استخدام القوة الأخرى ، كالحروب الأهلية ، التي تقوم بين القوات المسلحة لدولة واحدة بسبب الصراع على السلطة ، أو بين الشعب وحكومته بسبب المنازعة في شرعية الوجود أو للخلاف الجوهري حول أسس السياسة العامة (٢) .

٢٩٢- الكفاح المسلح : فمن الضروري لقيام حالة الحرب بالمعنى القانوني أن تكون بصدد نزاع مسلح ، أي تدخل الجيوش طرفاً فيه ، وعلى ذلك فإن الانسحاب الانفرادية التي ترتكب من دولة ضد دولة أخرى بدون إعلان مسبق للحرب ، قد تكون سبباً لاندلاع الحرب ، ولكنها لا تمثل بذاتها حرباً حتى تقوم الدولة الأخرى بمواجهة هذه الأعمال باستخدام القوة ، أو على الأقل بإعلان منها يعتبر أن هذه الأعمال تمثل حرباً .

ورغم ذلك ، يتفق الفقه التقليدي على أنه يعد من قبيل أعمال الحرب القيام بالحصر البحري ، أو منع شحنات أو تجارة متجهة إلى العدو ، أو مصادرة ممتلكات العدو في البحار ، ما دام هدف هذه العمليات ، هو إضعاف أو تحطيم القدرة الاقتصادية لمقاومة العدو (٣) .

٩٠٤ - ومن العناصر الأساسية للحرب : الهدف الذي شنت من أجله . فأجرب تشن لتحقيق مصالح سياسية أو بالأحرى ، قومية . ويعبر عن ذلك أحياناً بأن الحرب تعنى اللجوء إلى القوة المادية بهدف تغيير نظام الاختصاص الحكومي في المجتمع الدولي (٤) .

---

(١) شارل روسو ، القانون الدولي العام ، المرجع السابق ص ٣٢١ .  
(٢) أوبنهايم : القانون الدولي ، الجزء الثاني ، ص ٢٠٥ .  
(٣) Hyde, International Law 2nd. rev. 1945 Vol II. B. 1686.  
(٤) جورج سل ، المجلة العامة للقانون الدولي عام ١٩٣٨ ، ص ٢٧٥ .

فكل استخدام للقوة لا يعد رادفا للحرب ، وانما لابد لقيام الحرب ، أن تستخدم القوة كوسيلة للسياسة القومية .

والمقصد النهائي للحرب والذي يتحقق به هذا الهدف ، هو الانتصار على العدو ، فالنصر ضروري من أجل التغلب على العدو ، وهذه الضرورة هي التي يستند اليها لتبرير كل ويلات الحروب ، (١) .

ومن هنا يفرم التمييز بين أسباب الحرب وهدفها النهائي ، فالاسباب قد تتعدد وان اتصلت كلها بتحقيق مصالح قومية للشعوب . فمثلا قد يؤدي التزايد المستمر لسكان دولة من الدول مع ضيق الرقعة التي يعيشون فيها ، الى دفع حكومتها الى الحرب للتوسع الاقليمي ، ويدخل في ذلك ايضا الرغبة في نشر العقائد الدينية أو السياسية ، أو الاستيلاء على مصادر الثروة في المستعمرات أو وصول دولة مغلقة الى ساحل بحري ، أو محاولة قوة دولية ، أن تصير دولة كبرى ، الى آخر تلك الاسباب .

انما يبقى مقصد الحرب ، وهدفه النهائي هو تحقيق الانتصار على العدو لغرض شروط السلام وتحقيق الاسباب التي دعت الى الحرب .

٩٠٥ - إيجرا : يجب أن تتوافر لدى الدول المحاربة نية انهاء العلاقات السلمية بينها ، واحلال حالة الهدأ بدلا منها . ويميز هذا العنصر الحرب عن أعمال الانتقام المسلح التي تقوم بين الدول ، دون أن تنتقل العلاقات بينها من حالة السلم الى حالة الحرب (٢) . ويتفق هذا التحليل مع المنطق الشكلي للنظرية الارادية التي تهتم أساسا بارادة الدولة وبالصين الشكلية لتصرفاتها أكثر من الموضوع ذاته . لذلك وجدنا تمييزا بين الحرب ، وصورة أخرى تقليدية لا تتوافر فيها هذه الشروط ، هي الحرب الاهلية .

---

(١) أوبنهايم ، القانون الدولي ، المرجع السابق ص ٢٠٨ .  
(٢) محيي الدين ششماوى ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى ، المرجع السابق ص ١٤ .

## المبحث الثاني

### التمييز بين الحرب والتمزعات الداخلية المسلحة

٩٠٦ - تقوم الحروب الاهلية اذا ما لجأ فريقان متعارضان في دولة واحدة الى السلاح ، بهدف الحصول على قوة في الدولة ، او اذا ما قامت نسبة كبيرة من السكان في دولة واحدة باستخدام السلاح ضد الحكومة .

ولا تعتبر الحروب الاهلية لأول وهلة ، حربا بالمعنى التقليدي ، لانها ليست علاقة بين دولتين ، وانما هي معركة في دولة واحدة .

ومع ذلك تعتبر حربا اذا ما تم الاعتراف بالقوى المتنازعة أو بالشوار ، كقوى متحاربة . فمن خلال هذا الاعتراف يكتسب فريق من الافراد وضعاً دولياً ، ويعامل في كثير من الاحيان على أنه شخص دولي .

وقد تمنح الحكومة الشرعية الاعتراف للشوار بهذه الصفة ، وهنا يكون على الدول الاخرى أن تعترف بوجود حالة حرب ، وأن تتحمل واجبات الحياد . ولكن اذا قام هذا الاعتراف من جانب بعض الدول ، دون أن تقره الحكومة الشرعية في الدولة ، فان الحرب تكون قائمة بالنسبة لهذه القوى فقط .

٩٠٧ - ويترتب على هذا الاعتراف العديد من الآثار ، منها التزام الشوار بواجبات المحاربين من ناحية ، ووجوب معاملتهم طبقاً لحد أدنى من القواعد الانسانية ، سواء من جانب حكوماتهم أو الحكومات التي تعترف بهم (١) ، من ناحية أخرى .

(١) أوبنهايم : القانون الدولي ، الجزء الثاني ، ص ٢١٩ ، ص ٢٢٠ .

## الفصل الرابع

### مشروعية استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر

#### المبحث الأول

##### مؤتمرات لاهاي ١٨٩٩ - ١٩٠٧

٩٠٨ - مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهدته مدينتنا الحديثة ، وجدناها تطبق كل امكانيات العلم في فنون الحرب ، وفي اختراع أسلحة فتاكة وضارة بالانسان . لذلك وجدنا مجهودات فكرية وقانونية وسياسية عديدة تتجنب خطر الحرب .

٩٠٩ - ولعل أول هذه الجهود هو ما تحقق في مؤتمرات لاهاي التي عقدت في عامي ١٨٩٩ - ١٩٠٧ ، بناء على دعوة القيصر الروسي نيقولا الثاني ، فقد نتج عن هذا المؤتمر عدة اتفاقات شارعة تناولت مسألتين :

**المسألة الاولى :** هي تنظيم وسائل حسم المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، وهي التوفيق والتحكيم ، وانشأت اللجنة الدولية للتحقيق ، والمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي .

**المسألة الثانية :** هي تقنين قوانين وأعراف الحرب البرية ، وأعراف وقوانين الحرب البحرية .

ورغم محاولات كبيرة لفرض التحكيم الاجباري على الدول في هذا المؤتمر ، الا أن الدول لم تنجح في ذلك ، ولكنها توصلت الى حل وسط ، هو ضرورة الالتجاء الى احدي وسائل حسم المنازعات بالطرق السلمية ، التي نصت عليها الاتفاقية الاولى من اتفاقيات المؤتمر ، قبل اللجوء الى استخدام القوة (١) .

(١) راجع ص ٤٥ من هذا المؤلف .

## المبحث الثاني

### عهد عصبة الأمم

٩١٠ - لم تمنع المحاولات السابقة دول العالم من الدخول في حرب طاحنة أذاقت فيها بعضوا البعض ويلات يمجز عنها الوصف ، مما دعا المجتمع الدولي لأن يفكر بشكل أكثر جدية في منع ظاهرة الحرب نهائيا .

وكان على رأس رجال الدول المؤثرة في العالم في ذلك الوقت ، أحد فقهاء القانون الدولي ، هو ويلسون ، الذي كان متفائلا ، وقام بصياغة المبادئ الأربعة عشر المعروفة ، والتي من بينها : السعى نحو إقامة رابطة عامة بين الأمم ، تعمل على صياغة السلم والأمن في العالم ، وتجعل العالم عالما حرا (١) .

٩١١ - ومع ذلك لم تمنع العصبة الالتجاء الى الحرب كمبدأ عام ، وإنما قيدت فقط جواز اللجوء اليها ، على النحو التالي :

١ - قامت العصبة على الفكر الأمريكي التقليدي الذي يتمثل في مبدأ مونرو بمعنى أنها منعت الدول من التدخل في شئون بعضها البعض ، بما يتضمنه ذلك من شن عدوان مسلح عليها . وقد جاء في المادة العاشرة من العهد تعهدا من الدول الأعضاء باحترام سيادة جميع أقاليم الدول الأعضاء ، واستقلالها السياسي ، والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي وهكذا منع هذا النص الحرب العدوانية ووضع التزاما على الأعضاء بالضمان المتبادل والمساعدة في حالة الإخلال بهذا النص .

٢ - بقي استخدام الحرب كوسيلة لفض المنازعات . وهنا أيضا نجد التفكير الانجليزي قد ترك أثرا واضحا في معالجة المشكلة . فلقد قيل بأن الحرب العالمية الأولى قد نجمت من عدم وجود التزام دولي بضرورة

---

(٢) راجع تفاصيل المحاولات التي بذلت لإنشاء العصبة ، مؤلفنا ، المنظمات

الالتقاء لمناقشة الخلافات ومعالجة المنازعات بين القوى الكبرى قبل اللجوء الى الحرب ، لذلك لم تمنح الحرب كوسيلة لفض المنازعات ، وانما اشترط عهد العصبة قبل اللجوء اليها ، أن يعرض الطرف المضرور المشكلة على التحكيم او على مجلس العصبة ، وأن تمضى ثلاثة شهور على صدور قرار المحكمين أو تقرير المجلس . وقد ألزم نص العهد أن يصدر قرار المحكمين في وقت ملائم ، وأن يصدر تقرير المجلس خلال ستة أشهر من تاريخ رفع الخلاف اليه .

٩١٢ - ويترتب على ذلك أن الحرب تكون مشروعة اذا لم يصدر قرار التحكيم في فترة معقولة (١) ، أو تقرير المجلس خلال الستة أشهر . ونفح الحكم اذا لم يتوصل المجلس الى تقرير ملزم ، أو اذا صدر قرار التحكيم أو تقرير المجلس ورفضته الدولة ، فانه يمكنها أن تحارب بعد مضي ثلاثة اشهر (٢) .

٩١٣ - ومن اهم التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ، محاولات دول الحلفاء للتأكد من اعطاء مضمون قانوني قوى لنظرية مجرمي الحرب ، والقيام بسحاكتهم .

وقد شكلت لجنة خاصة لهذا الغرض ، رأت معاقبة من يرتكبون جرائم الحرب باعتبارهم يقومون بأعمال تخالف المبادئ الرئيسية للقانون الدولي (٣). ولقد كان من اهم المآخذ التي وجهت لعهد العصبة ، هو انه استخدم تعبير اللجوء الى الحرب *resort to war* في المادتين ١٢ ، ١٦ منه على السواء ، مما جعل الدول تسيء استخدام هذا المصطلح ، فلم يكن هناك ما يمنع من

---

(١) لا شك أن تقدير المعقولة هنا كان يجب أن يعطى لجهاز من أجهزة العصبة أما تركه بدون تحديد ، فكان يسهل اللجوء الى الحرب ، بدعوى فوات الفترة المعقولة .

(٢) راجع بروتلي : « القانون الدولي واستخدام القوة من الدول » ، المرجع السابق ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) بروتلي ، المرجع السابق ص ٥٢ .

تفسر هذه العبارة على أمنس شخصية ، مما جعل هذا المصطلح يستخدم لاستبعاد التزامات دولية قررها المهد . وعلى سبيل المثال فانه يكفي أن تقوم دولة بعدءان على أخرى ولا تعلن عليها الحرب ، فتقوم الأخرى بإعلان الحرب عليها للدفاع الشرعى ، لكى تعتبر الدولة قد التجأت الى الحرب ، وخالفت الميثاق . كما أنه فى العمل وجدنا أن إيطاليا قد أعلنت الحرب على أثيوبيا عام ١٩٣٦ مستندة الى المادة ١٦ من العهد .

### المبحث الثالث

#### ميثاق بريان كيلوج (١)

٩١٤ - أعطت الدول لميثاق بريان - كيلوج أهمية كبيرة فى تحريم الحرب ، فإذا كانت الحرب العدوانية قد سبق تحريمها بمقتضى عهد العصبة ، فان هذا الميثاق يتقدم خطوة أبعد من العهد ليحرم الحروب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، وليؤكد تحريم اللجوء للحروب كأداة للسياسة القومية .

وقد نصت المادة الثانية من هذا الميثاق على أن الأطراف المتعاقدة توافق على أن جميع المنازعات أو الخلافات التى تنشأ بينهم - مهما كانت طبيعتها ومهما كان أصلها - يجب تسويتها وحلها بالوسائل السلمية فحسب ، .

وقد انتقد هذا الميثاق - الذى يسمى أحيانا ميثاق باريس ، لعدة أسباب نذكر منها :

(١) أبرم هذا الميثاق بناء على مبادرة من وزير خارجية فرنسا «بريان» فى يونيو عام ١٩٢٨ ، عندما توجه ببناء الى الشعب الأمريكى ، وأعقبه بخطاب الى وزير الخارجية الأمريكى ، يعرض فيه إبرام معاهدة بينهما تمنع الالتجاء الى الحرب فى النطاق الدولى ، وقد عرضت هذه الاتفاقية على مختلف الدول التى وافقت عليها ، وصارت نافذة المفعول ابتداء من شهر يوليو عام ١٩٢٩ .

محيى الدين المشاوى فى رسالته عن حقوق المدنيين فى الاراضى المحتلة ، المرجع السابق ص ٤٩ ، وأيضاً :

Quincy Right, The Meaning of the Pact of Paris A.J.I.L., Vol.

١ - أن الميثاق قفّر تحريم الحرب على الدول الاعضاء فيه . ومن ثم لأن صرخ التسلام في العالم أجمع لا يمكن اقامته ، فيكفى أن دولة واحدة أو أكثر ترفض الانضمام اليه ، وتشن حرب على الدول الاخرى حتى ينهار التسلام (١) .

٢ - أن نفس العيب الذي وجه الى نصوص عهد العصبة ، يمكن أن يوجه هنا ، من حيث النهي عن استخدام الحرب فحسب ، فذلك يعنى أن بإمكان الدول أن تتجاوز الميثاق بعدم وصف عملها العسكري بالحرب فحسب ، أو أن تستخدم صنورا اختبرى من القوة استقر الرأى - تقليديا - على عدم صحتهم مصطلح الحرب لها ، وذلك كالأعمال الانتقامية مثلا .

٣ - أن الميثاق أجاز الحرب ضد الدول التي تنتهك أحكامه .

٤ - على أن أخطر ما وجه اليه من نقد ، هو أنه حرم اللجوء لاستخدام القوة كوسيلة لحسم المنازعات دون أن يقدم بديلا للدول عنها ، بل ودون أن يوضح وسائل تنفيذ هذا الحظر ، بعبارة أخرى ، لم يتضمن أى تعريف للإجراءات والوسائل التي يمكن بواسطتها أحداث التغيير في الأوضاع أو القوانين الدولية الجائرة دون اللجوء الى القوة .

٥ - وأخيرا ، اتجه البعض الى القول بأن مضمون هذا الميثاق ، كان يسبق درجة التطور في العلاقات الدولية بشكل كبير . ومن ثم فقد ولد ميتا . وهو يقرر أن الدول ظلت تسير في علاقاتها الدولية كما لو كان غير موجود ، بل كانت المنازعات المسلحة في السنوات اللاحقة له أكثر عددا

---

(١) ظهر هذا العيب في حرب تشاكو ، التي نشبت بين بوليفيا وباراجواى ، فقد أعلنت باراجواى الحرب على بوليفيا عام ١٩٢٣ ، ولم يتحرك أحد لأنها لم تكن عضوا في الميثاق .  
راجع نان غلان « القانون بين الامم » الجزء الثالث ، ص ١٠ وما بعدها

### ميثاق الأمم المتحدة

٩٦٥ - حاول واضعوا ميثاق الامم المتحدة أن يواجهوا مشكلة الحرب بشكل أكثر شمولاً من كافة الوثائق السابقة ، ومن ثم نجد أن ميثاق الامم المتحدة قد احتوى على مبادئ هامة اعتبرت معبرة عن « تصريح دولي » ، أى وثيقة تلزم الدول الموقعة عليها بتحقيق أهداف معينة ، وبمراعاة مبادئ خاصة فى تعاملها . ونظرة تحليلية الى مختلف نصوص الميثاق ، ترينا أنه يبتغى هدفاً موحداً هو حفظ السلم والأمن الدولى ومواجهة ظاهرة الحرب .

٦١٩ - فأولاً : نجد أن الميثاق قد حرص على تحريم كل صور استخدام القوة ، وسد الثغرات التى كانت موجودة من قبل من جراء اكتفاء المواثيق السابقة بالنص على حظر الحرب . وقد ورد التعبير عن ذلك فى المادة ٢/٤ التى جاءت تقول : « يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة » (٢) .

(١) راجع فى نقد هذا الميثاق : أوبنهايم ، القانون الدولى ، المرجع السابق ص ١٢٤ ، كوينسى رايت ، معنى ميثاق باريس ، المرجع السابق ص ٤٠ ، وفان غلان ص ١٠ ومع ذلك استندت محاكمات نورمبرج لمجرمى الحرب العالمية الثانية الى هذا الميثاق وقررت أن : « ميثاق باريس يعنى أن الحرب العدوانية غير شرعية بموجب أحكام القانون الدولى العام ، لذلك فإن الذين خططوا مثل هذه الحرب وشنوها ، قد ارتكبوا جريمة ، أن الحرب لحل الخلافات الدولية تشمل الحرب العدوانية ، ولذلك فإن مثل هذه الحرب غير قانونية بموجب الميثاق .

(٢) لم يرد التعبير عن الحسب فى الميثاق الا فى الديباجة فحسب التى استخدمته فى معنى عام ، ولم تكن تعنى أبداً المفهوم الاصطلاحى الذى يميزه ، والذي أخذ البعض على المواثيق السابقة اقتضاها على تحرصه . فقد جاء فى هذه الديباجة : « نحر شعوب الامم المتحدة وقد آلتنا على أنفسنا :

وقد تعرض هذا المبدأ للعديد من المناقشات فى اللجنة التى شكلتها الامم المتحدة عام ١٩٦٣ لتقنين مبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، حيث اختصرت الجمعية العامة سبعة مبادئ فى مقدمتها : • مبدأ امتناع الدول عن استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية • (١)

وقد اكدت هذه المناقشات أن حظر استخدام القوة أو التهديد بهما فى العلاقات الدولية ، يتجه الى العموم والاطلاق ، بمعنى أن الدول يبنى الا تستخدم القوة أو تهديد باستخدامها فى علاقاتها العادية ، أى فى السير الطبيعى للحياة • (٢)

وهكذا لا يمثل مبدأ حظر استخدام القوة مبدأ للقانون الدولى الحديث فحسب ، بل يعتبر الدعامة الاساسية التى يقوم عليها نظام الامم المتحدة كله . ولا ادل على ذلك من ارتباط كافة المناهج والمبادئ الاخرى التى تقدمها ميثاق الامم المتحدة ارتباطا وثيقا بهذا المبدأ ، بحكم أن المنظمة انما تسعى أولا واخيرا الى استتباب السلم والامن الدولى . وهو ما لم يمكن أن يتم الا يحظر استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية .

٩١٧ - ثانيا : نجد حرص الميثاق على وضع مناهج كفيلة بالقضاء على صور استخدام القوة فى العلاقات الدولية هى :

( ١ ) منهج التسوية السلمية للمنازعات :

٩١٨ - لقد كان من العيوب الرئيسية التى وجهت الى عهد العصبة والى ميثاق

أن ننفذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزاننا يعجز عنها الوصف .  
(٢) راجع قرار الجمعية العامة رقم ١٨١٥ (١٧) .

(1) M. Sahovic, Principles of International Law concerning Friendly relations and cooperation, Belgrade 1972, P. 54.

وراجع تعليقا للمؤلف على هذا الكتاب بمجلة الاقتصاد والادارة فى العدد الرابع ص ١٦٦ وما بعدها .

بريان كيلوج - على ما أوضحنا - خلوهما من إيجاد بدائل عن الحرب ، تكفل بإيجاد وسائل أمام الدول لحل المنازعات ، وعلى العكس نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد اهتم اهتماما بالغا بهذه المسألة ، فأورد مبدأ تقييد الدول بحسم منازعاتها بالطرق السلمية ، وعدد الطرق التي يمكن أن تلجأ إليها بهذا الصدد وهي : المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، وكذلك الاتجاه الى الوكالات والمنظمات الإقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية (١) .

٩٢٠ - فضلا عن ذلك فإذا ما فشلت الدول باتباع هذه الوسائل في حسم منازعاتها ، فإن لها أن تلجأ الى أجهزة الأمم المتحدة ، وبالذات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بل أن المنازعات الخطرة ، وهي تلك التي تعرض للخطر استمرار السلم والأمن الدولي ، يجب على الأطراف أن يعرضوها على مجلس الأمن ، كما أن المجلس له أن يتصدى لبحث هذه المسائل من تلقاء نفسه أو بناء على دعوة الجمعية العامة أو الأمين العام للأمم المتحدة ، أو حتى دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة . وأعطى الميثاق للمجلس وللجمعية العامة صلاحيات واسعة بهذا الصدد .

#### (ب) الأمن الجماعي :

٩٢١ - يعتبر الفقه في هذا النظام استثناءا رئيسيا على حظر استخدام القوة . ونحن لا نراه يمثل استثناء ، لأنه لا يسمح للدول منفردة باستخدام القوة قبل بعضها البعض ، وإنما يسمح لمجلس الأمن - مستعينا بقوات تقدمها الدول الاعضاء - باستخدام القوة في حالات تهديد السلم أو الإخلال به ، أو وقوع العدوان : فهو منهج يكفل تكتل القوى الدولية من خلال الجهاز الرئيسي الذي أنشأه الميثاق للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، لمصلحة النظام الدولي

---

(١) راجع المادة ٣٣ من الميثاق ، وراجع تفصيلات واسعة عن هذه المسألة بمؤلفنا : ، المنظمات الدولية ، ، طبعة ١٩٨٥ ص ٢٧٣ وما بعدها .

كله ، عملاً ببدأ « الفرد في سبيل الكل ، والكل في سبيل الفرد » .

#### استخدام القوة من الجمعية العامة :

٩٢٢ - وعند مناقشة فكرة الامن الجماعى من اللجنة التى شكلتها الامم المتحدة لتقنين مبادئ القانون الدولى الخاصة بعلاقات الود والتعاون بين الدول ، وذلك بصدد التعرض لبدأ حظر استخدام القوة ، اثيرت قضية ما اذا كان للجمعية العامة للامم المتحدة أيضاً - بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلم - ان تصدر قرارات باستخدام القوة لحماية السلم والامن الدولى ، وكان من رأى الدول الشيوعية ان هذا الحق قاصر على مجلس الامن وحده . بينما اتجهت الدول الاخرى الى تحويل هذا الحق لاي جهاز مختص فى الامم المتحدة ، أى انه يشمل الجمعية العامة أيضاً .

#### استخدام القوة من المنظمات الاقليمية :

٩٢٢ - ثار خلاف أيضاً فى اللجنة المشار اليها حول حق هذه المنظمات فى استخدام القوة لرد عدوان على اية دولة عضو . ورأت دول امريكا اللاتينية ان ذلك لا يجوز الا اذا اذن لها المجلس . فى حين رأت دول اخرى ، وعلى راسها الدول الغربية ان ذلك منقول لها ، اذا كانت تستخدمه فى حدود ما يسمح به الميثاق ، ونحن نرى ان ذلك الحق مقيد فى الميثاق ، ويجب ان يقتصر دور هذه المنظمات على تنفيذ ما يامرأه به مجلس الامن فقط (١) ، فهذا ما يتفق مع عبارة ميثاق الامم المتحدة التى ذكرت انه « يستخدم مجلس الامن تلك التنظيمات والوكالات الاقليمية فى اعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً ، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته واشرافه » . اما التنظيمات والوكالات نفسها فانه لا يجوز بمقتضاها او على يدما القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير اذن المجلس .

٩٢٤ - وقد نظم ميثاق الأمم المتحدة - في الفصل السابع منه - هذا المنهج ،  
وكيفية تطبيقه ، واهتم بإنشاء هيئة أركان حرب تساعد مجلس الأمن وقيادة  
تتبعها القوات ، إلى غير ذلك من المسائل ، بما فصلناه في مؤلف آخر (١) .  
وهكذا نرى أن نظام الأمن الجماعي ، قد تقرر لإعادة السلم الدولي في  
حالة الإخلال به ، أو وقوع العدوان ، ولا يمثل من ثم استثناء على مبدأ حظر  
استخدام القوة .

### (ج) المنهج الوظيفي :

٩٢٥ - اهتم ميثاق الأمم المتحدة بتفسير للحرب يقول بأنه يحدث بسبب  
خلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الدولي ،  
وبالذات نتيجة وجود أقلية لا تملك شيئاً وتكاد تعيش على حد الكفاف .  
وأغلبية مترفة لديها المشكلات التي يعاني منها كل غنى زادت قدراته وأمواله  
عن حد الاستيعاب . إن الدول الغنية قد وضعت قوانين ظالمة تنهب بها أموال  
الدول الفقيرة ولا زالت سارية ، وتؤدي بشكل مستمر إلى زيادة حالة السوء  
التي تعاني منها الدول الفقيرة ، ومن ثم يقوم المنهج الوظيفي بمحاولات لإصلاح  
أوجه الخلل تلك ، ولدفع خطوات التنمية التي تتخذها الدول الفقيرة إلى  
الامام .

### (د) منهج نزع السلاح :

٩٢٦ - وإلى جانب ذلك يقدم الميثاق منهجاً لنزع السلاح أو خفضه بين  
الدول بما في ذلك تحريم الأنواع الخطرة منه ، وإنشاء مناطق ينزع منها  
كلية هي المناطق المشتعلة ، وذلك حتى لا يؤدي تراكم السلاح بين الدول إلى

---

(١) قدمنا دراسات تفصيلية لهذه المناهج والمبادئ التي تقوم عليها منظمة  
الأمم المتحدة في مؤلفنا : « المنظمات الدولية » المرجع السابق ص ٢٠٦  
وما بعدها .

شن الحرب لأوهى الأسباب ، وحتى لا تترك الدول لتستعمل أنواعا ضارة  
وفتاكة من الاسلحة .

٩٢٧ - تلك هي المناهج التي قدمها الميثاق لتأكيد المبدأ الرئيسي الذي قامت  
عليه الامم المتحدة ، وهو منع الحروب ، أو بعبارة أخرى ، حظر استخدام  
القوة أو التهديد به في العلاقات الدولية ، والعمل على صيانة السلم والامن  
الدولي (١) .

التتلات التي يجوز للدول فيها أن تستخدم القوة :

٩٢٨ - رأينا أن الميثاق قد وضع مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد  
به في العلاقات الدولية كأساس يقوم عليه عمل منظمة الامم المتحدة كله .

والآن نبحث فيما اذا كانت هناك حالات استثنائية يجوز فيها للدول أن  
تستخدم القوة .

والواقع أن الفقه لا يتفق على حل واحد لهذه القضية ، ولعل حدود  
الاتفاق هي حالة الدفاع الشرعي ، لأن الميثاق نفسه تحدث عنها . أما الحالات  
الاخري فهي محل خلاف .

( ١ ) حالة الدفاع الشرعي :

٩٢٩ - لعل الاستثناء الوحيد الذي أقره ميثاق الامم المتحدة على تحديدا  
حظر استخدام القوة ، هو ذلك الخاص بالدفاع الشرعي ، فهي الحالة الوحيدة  
التي يجوز فيها للدول - فرادى أو جماعات - أن تستخدم القوة .

٩٣٠ - والدفاع الشرعي يقوم كرد فعل على عدوان مسلح وقع فعلا ، ونص  
الميثاق صريح في ذلك ، اذ يقول : « اذا اعتدت قوة مسلحة ٠٠٠ » ، لذلك فان  
ما يسمى بالحروب الوقائية التي ادعت بعض الدول أنها تمارسها لمنع  
احتمالات وقوع عدوان عليها - على ما كانت تدعى اسرائيل دائما - لا يدخل

---

(١) راجع للمؤلف « المنظمات الدولية » ص ٢٨١ وما بعدها .

في نطاق الدفاع الشرعى ، بل ويعتبر من أعمال العدوان ، (١) .

### قواعد الدفاع الشرعى :

١٣١ - ١ - شرط الملزوم : يجب أن يكون استخدام القوة ضروريا ،

بحيث لا يمكن دفع العدوان بنى وسيلة أخرى لا تستخدم فيها القوة .

٢ - شرط التناسب : يجب أن يكون الدفاع متناسبا مع أفعال الاعتداء ،

فلا يجوز مثلا احتلال قوات دولة معينة لأراضي دولة أخرى لمجرد اعتداء حرس

حدود هذه الدولة على حرس حدود الدولة الأخرى .

٣ - اختصار مجلس الأمن : أوجب ميثاق الأمم المتحدة على الدولة التى

ترد العدوان ؛ بأن تخطر بمجلس الأمن بما اتخذته من تدابير للدفاع ، وأن

تخضع لتعليماته بخصوص الاستمرار فى استخدام القوة . فلمجلس الأمن أن

يتخذ التدابير اللازمة فى أى وقت ، ووفقا لما يراه مناسبا . وهذا يؤدى الى

القول بأن استخدام القوة للدفاع يكون مؤقتا حتى يقوم مجلس الأمن بممارسة

اختصاصاته .

### مدلول القوة التى تمثل اعتداء :

١٣٢ - يتر الفقه الحديث قضية ما اذا كان « العدوان الاقتصادى (٢) »

(١) أورد الميثاق - بخصوص حالة الدفاع الشرعى - المادة ٥١ التى جاءت

تقول : « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول

- فرادى أو جماعات - فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على

أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة

لحفظ السلم والأمن الدولى . والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا

لحق الدفاع عن النفس تبلغ فورا الى المجلس ، ولا تؤثر تلك التدابير

- بأى حال من الأحوال ، فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته

المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت

ما يرى ضرورة لاتخاذ من الاعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو لاعادته

الى نصابه . »

(٢) Economic aggression.

يمثل استخداما للقوة يتبرز استخدام الدفاع الشرعى للرد عليه . والواقع أن العدوان الاقتصادى يتخذ العديد من الصور : فقد يتمثل فى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادى على دولة مما يؤثر فى سيادتها ، وفى أسس حياتها الاقتصادية . كما رأينا عندما قامت الدول الغربية بتجميد أرصدة مصر عام ١٩٥٦ فى البنوك الاجنبية . وقد يتمثل فى اتخاذ تدابير لمنح دولة من استقلال ثرواتها أو تأمينها ، وأخيرا قد يتخذ شكل الحصر البحرى لمنع دخول السفن أو خروجها من اقليمها .

٩٣٣- ونعتقد أنه طبقا لمبدأ التناسب ، فإن الدولة التى تعرضت لحصار اقتصادى لا يجوز لها أن تتخذ تدابير مسلحة ، الا فى الحالة الاخيرة ، لأن الحصار البحرى يتخذ شكلا عسكريا ، وفيما عدا ذلك لا يجوز الرد على الاعتداء الا بمثله فقط (١)

#### (ب) حالة الكفاح المسلح لتقرير المصير :

٩٣٤ - عرض على لجنة تقنين مبادئ القانون الدولى التى تحكم الصداقة والتعاون بين الدول ما اذا كان يدخل فى اطار الدفاع الشرعى ، كفاح الشعوب لنيل استقلالها . وكان مشروع الدول غير المنحازة يعتبر هذا الكفاح من قبيل الدفاع الشرعى ، وذلك اذا لم تكن قد استطاعت الحصول على استقلالها بطرق أخرى وفقا للميثاق .

وقد عارضت الدول الغربية هذا الراى على أساس أن الميثاق لم يتضمن اعطاء هذه الشعوب حق اللجوء الى القوة . كما أن العلاقة بين هذه الشعوب والقوة التى تحكمها تمتد علاقة داخلية ، ولا ينطبق عليها حكم المادة ٤/٢ من الميثاق ، وأخيرا فهم يرون أن حق الدفاع الشرعى فى الميثاق قد تقرر للدول ،

---

(١) A.V.W. Thomes, A. J. Thomes, The concepts of aggression in International Law, Southern Nethodist University, Paris, Dallas 1972, B. 90.

اي الاشخاص الدولية الكاملة ، ولا يمكن ان يمنح لشعب او لاية مجموعة غير كاملة الاستقلال .

٩٣٥ - ولم تستطع اللجنة للاسف ان تضع حكما بهذا الخصوص ، وانما انتهت الى نص يقول بان ما قررته لا يمكن اعتباره موسعا او مضيقا من الحالات التي اجازها الميثاق لاستخدام القوة . ولا شك عندنا في جواز استخدام القوة في الكفاح لتقرير المصير . لان هذا الحق متحول للشعوب في ميثاق الامم المتحدة ويجب السماح باستخدام القوة اذا كالت الطريق الوحيد للوصول الى الاستقلال . وما هو جدير بالذكر ان اللجنة لم تقرر استثناءات على مبدأ حظر استخدام القوة او التهديد به في العلاقات الدولية سوى في حالتى الامن الجماعى والدفاع الشرعى . على اساس ان ذلك هو ما ارادته ميثاق الامم المتحدة .

٩٣٦ - وقد جاءت اتفاقيات لاهاي وجنيف صريحة في اضفاء الحماية على افراد قوات المقاومة . وان قيدت ذلك بمجموعة من الشروط شديدة الوطأة على النحو التالى :

لقد اوجبت اتفاقيات لاهاي الاعتراف للمقاومين بصفة المحاربين ، وان اشترطت ان يتخلوا السلاح علانية ، وأن يحترموا قوانين واعراف الحرب ( المادة الاولى ) .

واقرت اتفاقيات جنيف الاولى والثانية والثالثة بحق المدنيين في المقاومة المسلحة ضد القوات المعتدية ، وانما اشترطت لذلك توافر ما يلى :

١ - ان تكون هذه الحركات تحت قيادة شخص مسئول عن مرؤوسيه .

٢ - ان يكون لها علامة مميزة ، يمكن معرفتها من بعد .

٣ - ان تحمل اسلحتها بشكل ظاهر .

٤ - ان تقوم بعملياتها طبقا للقوانين واعراف الحرب .

وتنخى نعتقد ان المقاومة اذا ما عملت بهذه الشروط فانه من الممكن لضحايا

وضربها . ولما استطاعت تحقيق اهدافها ، لذلك يتجه الفقه الغالب الى استنكارها ، وخاصة ما يتصل منها بوضع علامة ظاهرة ، وحمل السلاح بشكل ظاهر . ويجرى العرف الدولي الآن على خلاف ذلك ، اذ يعترف بحق المدنيين في المقاومة المسلحة بصرف النظر عنها .

لذا حققت تعديلات الاتفاقيات التي جرت في جنيف عام ١٩٧٧ تقديما بهذا الشأن من النواحي الثلاث الآتية :

الاولى : خصص الملحق الثاني للنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، واختص بحماية ضحايا هذه المنازعات بشكل يشبه الحماية المقررة للضحايا في المنازعات ذات الطابع الدولي ، فحتى اذا اعتبرنا المقاومة المسلحة ليست منازعات دولية ، فان افرادها سيتمتعون بالحماية المقررة بالبروتوكول الثاني .

الثاني : نجحت الدول النامية - مع ذلك - في اقرار نص هام في الملحق الاول يجعل الحماية المقررة فيه تسرى على المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسليط الاستعماري والاحتلال الاجنبي ، ضد الانظمة العنصرية وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير كما كرسه ميثاق الامم المتحدة والاعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة .

ثالثا : تضمن الملحق الاول الشروط المتطلبية من الاتفاقيات السابقة بالنسبة لافراد المقاومة ، فاعتبرتهم من القسوات ، وبالتالي ياملون كاسرى حرب ، وان اشترطت ان يميزوا انفسهم عن السكان المدنيين اثناء اشتباكهم في هجوم او عملية عسكرية تجهز للهجوم . واذا كان الموقف لا يسمح بهذا التجهيز ، فان الشخص يحتفظ بوضعه كمقاتل ، بشرط ان يحمل سلاحه علنا اثناء أي اشتباك عسكري وطوال الوقت الذي يبقى خلاله مرئيا للخصم على مدى البصر اثناء انشغاله بتوزيع القوات في مواقعها استعدادا للقتال قبيل

شن هجوم عليه أن يشارك فيه .

وإذا لم يحترم انتاقل هذه الشروط فإنه يحرم من صفة الاسير ، وأن يجب

معاملته معاملة مماثلة للاسير ( المادة ٤٣ من الملحق الاول ) .

ومع ذلك يعرض الفقه لحالات أخرى ، نريد أن نتاقلها لنرى ما إذا كان

يمكن استخدام القوة فيها أم لا .

(ج) الاخط بالثأر (١) :

٩٢٧ - هو عمل تقوم به دولة معينة ضد دولة أخرى لكي تجبرها على

الموافقة على حسم نزاع قام بسبب جريمة دولية قامت بها هذه الاخيرة فهي

أعمال إذا ما اتخفت بشكل انفرادى . علت غير مشروعة ، ولكنها قد تتخذ

استثنائيا عندما تقوم دولة بخرق حقوق دولة أخرى ، بهدف قهرها على احترام

أحكام القانون .

ولكى يصير هذا الحق مشروعا - وفقا للقانون الدولي التقليدى - يجب

أن يسبقه طلب باصلاح الضرر ، لا يقابل بما يثبني - كما يجب مراعاة شرط

التناسب بين أعمال القوة المستخدمة والاضرار التي حدثت للدولة ، كما

لا يجب - على الخصوص أن تكون هذه الافعال خارجة عن القدر الضرورى

لحسم النزاع (٢) .

(١) Reprisal

(٢) من ذلك ما قامت به بريطانيا ضد اليونان عام ١٨٥٠ اذ قامت بحصار

الشواطىء اليونانية وأسرت العديد من السفن اليونانية ، لمجرد أن منزل

أحد رعاياها قد احترق في أثينا . كذلك حكمت محكمة تحكيمية عام

١٩٢٨ بأن أعمال النار التي قامت بها ألمانيا ضد البرتغال في حادث نوليليا

Noullila كانت مخالفة للقانون الدولى لافتقادها شرط التناسب فقد تمثل

رد الفعل على مقتل بعض الجنود الألمان في حادث عرضى ، في قيام ألمانيا

باحلال موسم لاقليم تابع للبرتغال في افريقيا . راجع :

Annual Digest of Public International Law caes, 1927, P. 8.

والآن ، وبعد منع ميثاق الامم المتحدة استخدام القوة ، فإنه لا يجوز أن يتم الاخذ بالثار عن طريق استخدام القوة العسكرية ، وان جاز بأعمال أخرى (١) .

### ( د ) الحصار السلمى :

٩٣٨ - قد يتخذ هذا الاسلوب اما كرد على عمل مماثل أو كاجراء للتدخل بهدف الوصول الى حسم لنزاع معين . وقد بدأ هذا الاسلوب يتميز عن الحصار البحرى فى وقت الحرب منذ أن قامت السفن البريطانية والفرنسية والروسية بحصار الشواطىء اليونانية فى عام ١٨٢٦ أثناء حروب استقلالها عن تركيا . فقد تبع ذلك حالات حصر أخرى . ولكن بقى الشك حول شرعية هذا الاجراء فى وقت السلم .

ويشترط الفقه التقليدى لجواز الحصار السلمى ، أن يكون معلنا وفعالا *effeicient and notified* ، الى الحد الذى يمنع سفن الدولة المحاصرة من اختراقه .

ويعتبر هذا الفعل غير مشروع وفقا للمادة ٤/٢ من ميثاق الامم المتحدة ، التى حظرت استخدام القوة ، واعتبرته عملا غير مشروع ، ولا يحوز الشرعية الا اذا كان من قبيل الدفاع عن النفس ، بأن يستهدف مواجهة حصر مماثل فرض على الدولة . كما أنه من الناحية العملية قد يصعب القيام بالحصار ، لامكان تجاوزه عن طريق الوسائل الجوية (٢) .

---

(١) ويميز الفقه الدولى بين هذه الحالة ، وحالة المعاملة بالمثل أو أعمال العنف الجوية *retorsion* ، وهى وسائل ليست مشروعة فى حد ذاتها ، وانما تدابير تتخذها احدى الدول للرد على تدابير مماثلة اتخذتها دولة اخرى ضدها من نفس الطبيعة ، كان ترفض دولة أن تمنح الاجانب على اقليتها حقوقا معينة فترد عليها الدولة الاخرى بنفس الطريقة .

(٢) يمكن لمجلس الامن بمقتضى الميثاق أن يأمر بهذا الاجراء كعمل من أعمال الامن الجماعى .

(هـ) استخدام القوة في البخار القالية :

٩٣٩ - يفظن قانون البحار للسفن الحربية التابعة للدول الحق في أن تستخدم القوة ضد السفن التي تقوم أو يشتبه في أنها تقوم بأعمال القرصنة أو تجارة الرقيق ، وتبدي مقازمة في ضبطها . ونجد أن قوانين الكثير من الدول تتوسع في مثل هذه الحالات فتعطي للسفن الحربية هذا الحق في حالات التجارة في الاسلحة ، والرقابة على الصيادين وحالات حماية الكابلات الموضوعة تحت الماء .

ومن ناحية أخرى نجد أن قانون البحار يسمح للسفن التابعة للدولة بأن تقوم بالمطاردة الساخنة ضد السفن التي تخرق قوانين الدولة وذلك بالشروط التي تحدثنا عنها عند دراسة قانون البحار .

(و) حالات الكوارث الطبيعية :

٩٤٠ - يمكن أن تتخذ الدولة تدابير من بينها استخدام القوة عندما تسبب قوى الطبيعة في هذا الاقليم اضرارا للدولة ، وأمثلة ذلك في حالات الفيضانات أو الحرائق التي تتجاوز حدود الدولة . ويكون ذلك عندما لا تنجح الدولة الاولى في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع هذه الحوادث . وتبرر حالة الضرورة والدفاع عن أمن الدولة اتخاذ مثل هذه التدابير .

(ز) دخول قوات مسلحة اقليم الدولة :

٩٤١ - ان وجود قوات اجنبية على اقليم دولة من الدول قد يعطى الحق لهذه الدولة في أن تستخدم القوة ضدها . ويكون ذلك على وجه الخصوص عندما تسحب الدولة الاخيرة رضائها عن هذا الوجود ، أو عندما ينتهي سبب الاحتلال الحربى لهذا الاقليم .

ويؤسس الفقه هذا الحق على نكرة السيادة وحظر التدخل في شؤون

الدول الاخرى . ونحن نرى فيه صورة من صور الدلاع الشرعى .

(ج) الرد على اختراق المجال الجوي أو البحري للدولة :

٩٤٢ - ان الاختراق غير المسموح به لمجال الدولة البحري أو الجوي ، يعطى لهذه الدولة الحق في أن تستخدم التدابير المناسبة - بما في ذلك استخدام القوة - لكي تعرف أسباب هذا الاختراق ، ولكي تنهيه .

وأساس هذا الحق ، أنه في عصرنا الحاضر الذي يمكن فيه بطائرة محملة بقنابل نووية أن تدمر الدولة ، يعطى لهذه الدولة الحق في أن تشتبه في أي طائرة أو مركب لا تكشف عن هويتها ، أو لا يثبت وضعها المدني بأي شكل من الأشكال . فإذا ما أمرتها بالهبوط ولم تهبط كان لها تستخدم القوة ضدها الى حد اسقاطها .

على أنه يجب ان تتخذ الدولة التدابير اللازمة لانزال الطائرة قبل استخدام القوة ضدها ، وقد سبق أن وضعنا حكم هذه الحالة فيما سبق عند حديثنا عن قانون الهواء .

## الباب الثاني

### النظام القانوني للمنازعات المسلحة في إطار التنظيم الدولي

١٤٢ - لم يعد استخدام القوة جائزا في عصر التنظيم الدولي بعد ميثاق الأمم المتحدة كما وضعنا ، لذلك بذل الفقه الدولي جهدا واضحا في سبيل صياغة نظرية جديدة تحكم الحرب أو استخدام القوة بشكل عام .

فما هي معالم هذه القواعد التي تحكم استخدام القوة في العلاقات الدولية ؟

يقدم الفقه بالتمييز بين قانون الحرب أو ما يطلق عليه الآن « القانون الدولي الانساني » وقانون الاحتلال الحربي ، ويشمل الاول القواعد التي تحكم سلوك المحاربين في الحرب ، والثاني القواعد التي تحكم العلاقات بين من يقوم منهم باحتلال اقاليم تابعة للآخر ، لينظم العلاقات المتبادلة بين الدولة المحتلة والاقليم المحتل ، وليضع حقوقا للسكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي في مواجهة سلطة الاحتلال .

وعلاوة على ذلك ، بدأ الفقه الدولي يولي اهتماما واسعا للطابع الانساني للقتال ويفرض مجموعة من القواعد الواسعة التي تحمي ضحايا الحرب من الاسرى والجرحى والمرضى ، وذلك في إطار اصطلاح القانون الدولي الانساني (١) .

وللانصاف لا نستطيع ان نقول ان كافة هذه القواعد قد وجدت بعد قيام الأمم المتحدة ، فالعديد منها له جذوره العميقة ، التي نتجت عن تعاليم الاديان وأعراف الفروسية ، انما يكفي ان النظرية الحديثة في القانون الدولي

---

(١) راجع للمؤلف : « القانون الدولي الانساني في الاسلام » ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد الثاني ، ص ١٢٩ وما بعدها .

قد أكدت هذه الامور ، واعطت اهتماما واسعا لها . ولعل تتبع النشأة التاريخية لهذه القواعد يثبت صحة هذا التحليل ، وسنبين ذلك من خلال دراستنا .

وسنتناول في هذا الفصل المبادئ القانونية التي تحكم النزاعات المسلحة، حيث سنبحث في البداية المبادئ التي تتعلق بقيام النزاعات وانتهائها ، لننتهي بالحديث عن المبادئ التي تحكم سلوك المقاتلين في ميدان القتال ونتناول بعد ذلك المبادئ التي تنصل بحماية ضحايا الحرب والتسهيلات التي تقدم لهم، وننتهي هذا الفصل بالحديث عن قانون الاحتلال الحربي ، أي القواعد التي تطبق في الاراضي التي يقوم الجيش بالاستيلاء عليها عن طريق القوة .

## الفصل الأول

### قيام النزاع ونهايته

٩٤٤ - ذكرنا أن النظرية التقييدية كانت تهتم بمعنى الاعلان حتى تقوم حالة الحرب ، تمشياً مع اعطاء دور كبير للإرادة فى تقرير قيام الحرب أو عدم قيامها ، وهذا هو نفس موقفها من مسألة انتهاء الحرب ، فدور الإرادة هو العنصر الأساسى الذى يحدد هذه المسائل .

ومع ذلك ، فقد ارتبط الاعلان عن الحرب بالقانون الانسانى حتى لا يؤخذ الأشخاص على غرة ويقاجئون بالقتال ، ومن ثم وجدنا نصاً فى قانون لاهاى يتطلب الاعلان لقيام الحرب ، وان كان هذا النص لم يحل دون الاختلاف حول ضرورة هذا الاعلان بين الفقهاء حتى الآن ، مع ملاحظة أن الفقه الحديث لا يعتبره شرطاً لوجود النزاع بالمعنى القانونى ، فالنزاع يوجد اذا ما نشب صراع بين الدول ، وتطبق قوانين النزاعات المسلحة وغير المسلحة بمجرد قيامه . أما الخلاف الآن فيركز حول ما اذا كان يجوز لدولة ما فى حالة ما اذا وجد سبب قانونى لاستخدام القوة على نحو ما شرحنا من قبل ، ان تبادر الدولة الاخرى بتوجيه القوة اليها أم انه يجب عليها قبل ذلك أن تقوم باعلان الحرب أو بأنها سوف تستخدم القوة فيها ؟

ذلك ما سنحاول الاجابة عليه الآن . وسنتكلم عن قيام النزاعات المسلحة قانوناً ، ثم نتناول طرق انتهائها بعد ذلك .

### قيام النزاع المسلح :

٩٤٥ - لم يعد الفقه الدولى يميز توجيه أعمال عسكرية الى أي طرف من طرف آخر قبل محاولة حسم ذلك بالطرق السلمية ، وهى المفاوضات أو

الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو اللجوء الى المحاكم الدولية أو المنظمات الاقليمية . راجع المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

ويمثل ذلك التزاما أساسيا على الاطراف الدولية الا ، بل انه اذا لم تجد هذه المحاولات في الوصول الى حل للنزاع ، يجب عرض الامر على الامم المتحدة التي خولت اختصاصات واسعة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية سواء عن طريق الجمعية العامة أم مجلس الامن (١).

اما اذا كانت الدولة في موقف قانوني يتطلب استخدام القوة ، فان عليها ان تبادر الى اخطار الطرف الآخر بذلك ، فلا يوجد خرق للقانون الدولي اكبر من ان تبدأ دولة أعمال قتال ضد دولة أخرى أو في أن تعلن حربا ضدها في زمن السلم بدون نزاع سابق ، وبدون محاولات لفض هذا النزاع بالطرق السلمية ، (٢) .

ولقد كان موقف الفقه التقليدي الغالب مع هذا الاتجاه ، فقد ذهب جروسبيوس الى ضرورة اعلان الحرب قبل قيامها ، وأيده في هذا الرأي معظم الآباء المؤسسون للقانون الدولي مثل فاتيل ، بلنتشلي ، فوري ، هفتر وغيرهم (٣) .

ورغم أن الفقه الانجلوسكسوني كان يعترف بوجود الحرب قبل اعلانها بمجرد وجود الاشتباكات العسكرية بين الطرفين ، الا أنه كان متفقا على عدم جواز البدء بالقتال قبل الاعلان أو بدون وجود نزاع ، ومحاولة لفضه بالطرق

---

(١) راجع تفاصيل واسعة عن منهج التسوية السلمية للمنازعات في مؤلفنا :  
« المنظمات الدولية » ، المرجع السابق ص ٢١٢ .

(٢) أوبنهايم « القانون الدولي العام » الجزء الثاني ، المرجع السابق ص ٢٩١

(3) Eaglaton The Form and Function of Declaration of war, A.J. I.L., 1938, P. 19.

السلمية .

• اما اللغه الفرنسي فقد كان دائما مع ضرورة وجود الاعلان .

وقد تأيد هذا الاتجاه بنص المادة الاولى من اتفاقية لاهاي الثالثة التي جاءت تقول بأن « القوى المتعاقدة تعترف بأن القتال بينها لا ينبغي أن يقوم قبل توجيه انذار مسبق وصريح يتخذ اما شكل الاعلان عن الحرب ، مع اعطاء الاسباب أو احتجاج يتطوى على مطالب الدولة التي يتوقف على اجابتها. قيام الحرب (١) » .

وقد ارجبت هذه الاتفاقية ، الى جانب الاعلان الى الدول المتحاربة ، اعلان الدول المحايدة أيضا بحالة الحرب ، وبعدم بدء القتال الا بعد مضي فترة مناسبة .

١٩٤٦ - وقد جرى العمل الدولي على احترام هذه القاعدة ، بعد ابرام

اتفاقية لاهاي ، وخلال الحرب العالمية الاولى . ولم يشهد عنها سوى القليل

من الدول .

ولكن تطور الاسلحة بعد الحرب العالمية الثانية ، يشكك في مدى امكان اتباع قاعدة ضرورة الاعلان عن الحرب نظرا لاهمية عنصر المفاجأة في الحروب الحديثة . فالضربة الاولى تعطى للخصم تفوقا كبيرا ، وقد تشمل قدرة خصمه على المقاومة . وقد رأينا ذلك بوضوح خلال حرب ١٩٦٧ حيث شلت اسرائيل بضربتها المفاجئة القيادة المصرية . ونفس الشيء حدث من جانب مصر لاسرائيل عام ١٩٧٣ (٢) .

(3) The contracting powers recogniz that hostiliés between them must not commence without a Previus and unequivocal warning which shall take the form either a déclaration of war giving reasons, or of an Ultimatum with a conditional declaratoin of war.

(1) Garner, International Law and the world war, London, 1920  
P. 40. Starle : International Law, Stevensen London, 1963, II, P. 91.

ولم تحدث اذانة للموقف الاسرائيلي او العربي في حربي ١٩٦٧ او ١٩٧٣ للقيام بالغرب ذوق الذاو . ولا يؤثر على ذلك أن الحرب معلنة بينهما منذ عام ١٩٤٨ ، ذلك أن القواعد الدولية تقضى بضرورة الانذار قبل بدء العمليات الحربية . كما أن هناك اتفاقات هدنة تمنع الحرب بين الطرفين ، مما قد ينز الشك في مدى القيمة القانونية لهذه القاعدة الآن (١) .

على أننا نجد أن تفرق بين وضعين : الوضع الاول اشتراط الاعلان لبدء الحرب ، وهذه قاعدة قانونية حتى الآن . ويعتبر بدء الحرب قبل ذلك الاجراء مخالفا للقانون ويستوجب للعقاب (٢) .

والوضع الثاني هو قيام النزاع أو ترتيب آثار الحرب . ولا شك أن ذلك يتوافر بمجرد البدء في عمليات قتالية ، بصرف النظر عن ارادة الاطراف الآن . ضرورة اعلان الحرب في الشريعة الاسلامية :

يتفق جمهور الفقهاء على تخريم القتال على غرة ، ويشترطون أن يسبته توجيه تنبيه أو انذار الى العدو ، هذا على فرض توافر مسوغات القتال التي ذكرناها من قبل - بل ان الدعوة والمسألة ضرورية اذا كانت الحسب لنشر الدعوة وتحقيق حرية المقيدة ، حيث لا يجوز بدء قتال بدونها ، وإخيرا لا محل لاشتراط الانذار في الحروب التأديبية أو الدفاعية المحضة (٣) .

---

(١) يقول البريجادير كنيث أنه : كانت الصدمة النفسية التي حدثت لاسرائيل نتيجة للحرب التي لم تكن متوقعة أبدا - هائلة وأحدثت أثرا عميقا ، وأظهرت مدى ثمن الاخذ على غرة دون استعداد . وسيكون من الصعب جدا تحقيق عنصر المفاجأة بنفس القدر مستقبلا .  
راجع الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ج ١ ، القاهرة أكتوبر ١٩٧٥ ص ١٠٢ .

(٢) من بين المخالفات التي حوكم بسببها قادة المحور في محاكمات نورمبرج وحوكمو ، عدم احترام هذه القاعدة .

(٣) أدت السنة النبوية الفعلية هذه القاعدة ، وسار عليها كذلك الخلفاء وقوادهم مثل خالد بن الوليد في كل فتوحاته ، وعمر بن العاص ، وسعد ابن أبي وقاص .  
ويحكى أن القائد قتيبة الاموي عندما دخل سمرقند من أعمال أوزبكستان

الآثار التي تترتب على قيام النزاع المسلح :

٩٤٧ - من المسلم به الآن أن قيام النزاع المسلح بين دولتين لا ينهي كافة الروابط القانونية بينهما ، فحالة الحرب ليس معناها سيادة الفوضى ، وإنما هناك قوانين تنظم الروابط بين المتحاربين وبين المحايدين . وسنذكر الآن أهم الآثار التي تترتب على قيام حالة الحرب في النظرية التقليدية وكيف تطورت في عصر التنظيم الدولي بين المحاربين .

### ١ - قطع العلاقات الدبلوماسية

٩٤٨ - يترتب على قيام المنازعات المسلحة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين المتحاربين ان لم تكن قد انقطعت بالفعل قبل قيامها . وتستدعي البعثات الدبلوماسية لمغادرة اقليم الدولة . ومن المقرر حصولها على فترة مناسبة للقيام بالمغادرة ، ولا ترفع عنها الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

وتقوم دولة اخرى في العادة برعاية شؤون هذه الدولة طوال فترة النزاع بما في ذلك حماية المقر ، والوثائق . بل يمكن استبقاء أحد أعضاء البعثة للقيام بهذه المهمة اذا اذنت له الحكومة المحلية .

---

في آسيا الصغرى ، أهدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي الآن ، دخلها بدون ائذار لاهلها وأسكن المسلمين فيها على غدر ، فأرسل اهل المدينة وفدا الى الخليفة عمر بن عبد العزيز شكوا له من تصرفات قائده ، فكتب الخليفة الى عامله يأمره بأن ينصب لهم قاضيا ينظر في أمرهم ، فنصب الوالي لهم ، جميع بن حاضر الباجي ، فحكم هذا باخراج المسلمين على أن يتأيدوا اهل سمرقند على سواء ، فكره هؤلاء الحرب ، وأقروا المسلمين فاقاموا بين أظهرهم .

راجع البلاذري ، فتوح البلدان ، طبعة القاهرة ١٩٥٩ ص ٤١١ .  
وتجدد أسس هذا الحكم في قوله تعالى : **« واما تخافن من قوم خيانة فانيذ اليهم على سواء »** - الآية -

والانذار في الحرب الدينية مرادف للدعوة الى الاسلام على ذلك ، فبهذه الدعوة واجبة ، صبحى قحطصاني ، القانون والعلاقات الدولية في الاسلام ، المرجع السابق ص ٢٠٦ .

وتسرى هذه الاحكام كذلك على انتشيل القنصلي الذي يقطع ويترك  
رعايته اما الى موظف قنصلي ، او بعثة قنصلية لدولة اخرى .

## ٢ - اثر الحرب على المعاهدات

٩٤٩ - كانت النظرية التقليدية تقضى بانتهاء كافة المعاهدات المبرمة بين  
المتحاربين ، ولكن ذلك تغير الآن ، وصار الفقه يميز بين أنواع المعاهدات :  
( ا ) فالمعاهدات السياسية ، وخاصة معاهدات الصداقة والتعاون أو الاحلاف  
تقضى عليها الحرب .

(ب) اما المعاهدات التي تبرم بهدف تنظيم حالة الحرب ، كاتفاقيات جنيف  
مثلا ، أو الاتفاقيات التي يقصد بها تحييد بعض مناطق اقاليم المتحاربين  
فانها تبدأ الدخول في التنفيذ .

(ج) والاتفاقيات التي يقصد بها وضع تنظيمات دائمة بين الطرفين كاتفاقيات  
الحدود ، والاتفاقيات المرتبة لحقوق اقليمية ، فان الحرب لا تؤثر  
عليها .

(د) الاثر الذي يترتب بالنسبة للاتفاقيات الاخرى هو وقفها حتى انتهاء  
حالة الحرب ، ويمكن أن تخضع لبعض التغيرات نتيجة الحرب . وقد  
عرضنا هذه المشكلة تفصيلا عند دراستنا لقانون المعاهدات (١) .

## ٣ - الوضع القانوني لمواطني الدول المتحاربة

### مفادرة الاعداء لاقليم الدولة :

٩٥٠ - تؤثر الحرب - بدون شك - على رعايا الدولة المحاربة الذين قد  
يوجدون على اقليم الدولة المتحاربة معها . وقد كانت القاعدة السائدة في  
الماضي ، أن هؤلاء يعتبرون من قبيل أسرى الحرب ، وبالتالي يمكن للدولة أن

(١) راجع ما سبق ٠٠٠٠

تعتقلهم وأن تطبق عليهم الاجراءات الوقائية المطلوبة . لذلك وجدنا العديد من الدول تبرم اتفاقيات القصد منها السماح لرعايا كل منها لدى الاخرى بالرحيل من اقليمها عند قيام الحرب خلال فترة معقولة (١) .

أما الآن ، فان غالبية الفقه يقرر أن تلك هي القاعدة العامة التي يؤكدھا المرف الدولي . فاذا قام نزاع مسلح بين دولتين ، فينبقى السماح للرعايا بمغادرة الاقليم خلال مدة معينة ، ويستثنى من ذلك من يكون من هؤلاء الرعايا من العسكريين سواء العاملين أم الاحتياطيين ، فانه يجوز للدولة أسرهم على أساس حق البقاء ، والذي يبرر للمتحاربين أن يتمتعوا عن اعداد بعضهم البعض بمعدلات تزيد قوتهم على الاعتداء أو الدفاع (٢) .

وفي كل الاحوال ففي حالة اقامة الاعداء باقليم الدولة ، فانهم يخضعون للعديد من القيود ، من بينها عدم مغادرة منطقة معينة مثلا ، وهم يلتزمون دائما بعدم مساعدة دولهم أو الانضمام الى قواتها المسلحة ، اذا ما تمكنت من احتلال هذا الاقليم ، والا فانه يمكن أن يتعرضوا للعقاب على أساس جريمة الخيانة في مثل هذه الاحوال .

### تنظيم اتفاقية جنيف لمركز رعايا الدول الاعداء :

٩٥١ - نظمت اتفاقية جنيف المبرمة في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب هذه القضية . فجعلت وضع رعايا الدولة المحاربة الاجباري في معسكرات أو التحديد الجبري لاقامتهم - في حالات الضرورة فحسب - ويكون ذلك في الحالات التي يخشى منها على أمن

(1) Garner, International Law and world war, 1920, P. 40.

(٢) سمحت بريطانيا للرعايا الالمان خلال الحرب العالمية الاولى بمغادرة اقليمها خلال فترة معينة ، وهو ما فعلته معهم أيضا بعد اعلان قيام الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك وجدنا العديد من الدول - من بينها ألمانيا - تجبر رعايا الاعداء على الاستمرار في الإقامة لديها .

الدولة الموجودين ليها ( المادة ٤٢ ) ، وأوجبت أن يتم ذلك تحت رقابة قضائية  
أو ادارية دورية ( المادة ٤٣ ) ، ويحتفظ هؤلاء بكامل أهليتهم المدنية ويمارسون  
كافة الحقوق والحريات المترتبة عليها .

### العلاقات التجارية مع الأعداء :

٩٥٢ - قبل الحرب العالمية الاولى ، اتجه معظم الفقه الانجلو سكسوني  
الى القول بان هناك قاعدة عرفية تمنح التعامل التجاري مع رعايا الدول  
المعادية .

وعلى خلاف ذلك كان الفقه الفرنسي ينكر وجود قاعدة تفرض هذا المنع ،  
وان أعطى للدول المعنية الحق في أن تتخذ تدابير لمنع فعليا هذه التجارة .  
ولا نعتقد أن هناك فارقا كبيرا بين الاتجاهين .

أما بعد الحرب العالمية الاولى ، وحتى الآن ، فقد استقرت قاعدة الحظر  
الكامل للتبادل التجاري مع رعايا الدول المعادية ، أو حتى مع الأشخاص الذين  
يقيمون على أقاليم هذه الدول ، ولو لم يكونوا من رعاياها (١) . وقد وضعت  
هذه التشريعات استثناءات قليلة على هذه القاعدة تستند الى ضرورات قيام  
النظام الدولي ، والاعتبارات الانسانية ، أو اعتبارات الملائمة ، أو الحرص على  
ادارة مصالح المواطنين .

### النظام الذي يحكم اموال الأعداء :

٩٥٣ - لعله مما يدعو للاسف أن مجتمعنا الدولي قد ألغى قاعدة كانت  
سائدة قبل الحرب العالمية الاولى ، تقضى باحترام اموال الأعداء . وقد بدأ  
الخروج على هذه القاعدة أثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها .

---

(١) راجع شارل روسو ، القانون الدولي العام ، المرجع السابق الاشارة اليه  
ص ٣٤١ وهو يشير في ذلك الى العديد من القوانين الصادرة في فرنسا  
والمانيا والولايات المتحدة الامريكية ، والتي فرضت هذا الحظر أثناء الحرب  
العالمية الاولى والثانية .

ففي الحرب العالمية الاولى ، وجدنا الدول الرئيسية المتحاربة ، تقوم  
بتصفية وبيع اموال الرعايا الاعداء .

فعلى سبيل المثال نجد أن اتفاقيات السلام المبرمة عام ١٩٤٧ قد أعطت  
الحق للدول المنتصرة في أن تستولي وتحتجز وتصفى املاك الاعداء ، وأن  
تخصصها للوفاء بحقوق دول الحلفاء ومواطنيهم ، بما في ذلك الديون ، وأن  
وضعت هذه الاتفاقيات استثناءات على هذه الاحكام تتصل بحماية اموال  
الدبلوماسيين على اقاليم الحلفاء ، وحقوق الملكية الادبية والفنية ، ودور  
المعبادة .

### المبحث الثاني

#### انتهاء النزاع المسلح

٩٥٤ - كان الفقه الدولي ينظر الى الحرب على اساس أنها حالة عارضة  
وشاذة تحدث بين الدول لخلافات بينها . ومن ثم فمن الطبيعي أن تتوقف في  
يوم من الايام ، ولعل الاسلحة الحديثة مع التطور التكنولوجي الضخم الذي  
صارت عليه ، قد جعلت المدة التي يمكن أن يستمر القتال الفعلي بين الجيوش  
فيها قصيرة ، والا لتطور الامر الى حرب عالمية تشمل كل الدول ، والى حرب  
شاملة تصيب كل كيان الدول المتحاربة ، ذلك حتى مع افتراض تجنب  
استخدام السلاح الذري الذي لا شك يجعل بانتهاء الحرب .

ويسرف القانون الدولي توقيف القتال لاسباب مؤقتة ، والهدنة التي  
توقف العداة بين المحاربين الى أجل . كما أن العمل الدولي استحدث الفصل  
بين القوات .

والى جانب ذلك يصرف القانون الدولي اسبابا عامة لانتهاء القتال هي  
استسلام العدو غير المشروط ، اتفاقية السلم ، توقف الأعمال العدائية بين  
المحاربين فعليا .

- وستبحث في البداية وسائل توقف القتال بدون وضع نهاية كاملة له
- ثم نبحث بعد ذلك أسباب انتهاء الحرب

### أسباب توقف القتال

توجد أكثر من صورة قد يتوقف القتال فيها بين الأطراف بدون الإنهاء الكامل له ، هي :

( ١ ) الهدنة :

٩٥٥ - الهدنة : هي اتفاق بين حكومات الدول المتحاربة على وقف القتال بينها خلال فترة معينة •

والهدنة بهذا الوصف من الاتفاقات العسكرية سواء من حيث طريقة الانعقاد ، أو من حيث الموضوعات التي تنظمها : فالذى يقوم بإبرامها في العادة ، القادة العسكريون ، كما أنها لا تستهدف سوى وقف القتال •

ومع ذلك نلاحظ في التطورات الحديثة وجود نصوص ذات طبيعة سياسية في اتفاقات الهدنة ، تتصل بالمسألة في إنهاء النزاع العسكرى نفسه •

لذلك نجدها لا تنعقد إلا بواسطة قادة الجيوش المخولين بالتصرف من قبل السلطات السياسية في الدولة (١) •

### أثر الهدنة :

٩٥٦ - الأصل أن الهدنة لا تنهى القتال ، وإنما توقفه فقط ، للأجل المقرر في الاتفاق ، لذلك لا يجوز للدولة مباشرة أى عمل من الأعمال الحربية خلال فترة الهدنة •

ويجوز للدولة خلال فترة الهدنة الاستمرار في الاستعداد للقتال بحيارة

---

(١) بول ريتز ، القانون الدولي العام ، المرجع السابق ص ٣١٠ •

أسلحة جديدة ، أو تدريب القوات التي غير ذلك من الوسائل .

أما هل يجوز للدولة أن تزيد من حجم قواتها العسكرية على الخطوط  
الإمامية ؟ هناك خلاف في الرأي ، فالبعض يجيز ، والبعض يمنع على أساس  
أن هذه الزيادة تعتبر تغييرا في الحالة كان للطرف الآخر أن يمنعها لو كانت  
الحرب مستعمرة . وكثيرا ما تنعرض اتفاقات الهدنة أو وقف القتال لهذه  
المسألة ، فتدفع الأطراف من التغيير (١) .

وتبقى الهدنة على حقوق وواجبات المحاربين ، إذ أن حالة الحرب  
لا تنتهي بها .

ومع ذلك فإن التطورات الحديثة قد غيرت من هذه الأحكام ، إذ وجدنا  
اتفاقيات الهدنة تتعدد بدون تحديد أجل معين . كما نرى بعضها يحرم  
على الأطراف اللجوء إلى استخدام القوة مرة ثانية . وهذا يخرج الهدنة عن  
وضعها الأساسي . كاتفاق عسكري وتصبح اتفاقا سياسيا .

### نقض الهدنة :

٧٥٧ - الهدنة كاتفاق دولي تلتزم الأطراف بوقف القتال . وتترتب  
المسؤولية الدولية على مخالفة هذا الالتزام .

وقد نظمت اتفاقات لاهاي هذه المسألة . فميزت بين الخرق الجسيم  
للهدنة والخرق اليسير ، وأجازت للطرف الثاني التحلل منها في الحالة الأولى  
فقط وحظرت ذلك عليه في الحالة الثانية .

ولكن هل يجوز استئناف القتال قبل إعلان التحلل من أحكام الهدنة ؟  
هذا ما اختلف الرأي حوله إذ رأى جانب كبير من الفقه التقليدي

---

(٢) محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي ، المرجع السابق

الالتزام بضرورة الاعلان ، بينما اجاز البعض الآخر للمضروب ان يستأنف القتال بمجرد نقض الهدنة .

#### انتهاء الهدنة :

١٥٨ - تنتهى الهدنة بانتهاء الأجل المحدد لها ، ولكن تتوز صعوبة فى الحالات التى لا يحدد للهدنة فيها أجل ، والراجع انه لاى من الأطراف فى هذه الحالة ان ينهيا بشرط اعلان الطرف الآخر بذلك (١) .

#### (ب) - توقف القتال لأسباب وقتية :

١٥٩ - يعرف العمل الدولى العديد من الاسباب التى قد تستدعى التوقف الفعلى للقتال ، بالاتفاق بين الأطراف ، دون الانتهاء الكامل له .

- من ذلك مثلا توقف القتال لأسباب انسانية كقتل جرحى الحرب ، او مرضاها الى مكان آخر .

- او توقف القتال بسبب ضرورات ملجئة كحاجة الطرفين الى الراحة من متاعب الحرب المستمرة وهكذا ، المهم ان يتفق الطرفان على توقف القتال ، ويلتزم الأطراف هنا بتنفيذ ما يتفقون عليه بحسن نية ، والا يحاولوا الخديعة ، فلا يجوز لهم ان يحصلوا على مواقع أفضل ، او يحركوا قواتهم الى الامام مثلا .

والى جانب هذا التوقف الاتفاقى ، اعطى ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق فى ان يدعو المتنازعين لالاخذ بما يراه ضروريا او مستحسنا من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم

---

(١) جدير بالذكر ان اسرائيل خالفت فى العديد من المرات نصوص اتفاقيات الهدنة بينها وبين الدول العربية ، وقد اعلنت عقب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ضم سيناء وقطاع غزة لاسرائيل ، كما اعلن رئيس وزرائها فى ذلك الحين ، ان الهدنة مع مصر قد ماتت ودفنت .

أو بمركزهم ، (١) .

وتستهدف هذه التدابير المزعومة - على ذلك - منع توافر اللوقف دون أن تؤثر على مراكز الخصوم .

وتتعدد صور هذه التدابير ، فقد يأمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، على نحو ما رأينا في القرار رقم ٢٢٨ الصادر عام ١٩٧٢ في مشكلة الشرق الأوسط ، حيث دعا المجلس الأطراف إلى وقف كل الأعمال القتالية وقد يكون أمراً بانسحاب قوات أجنبية في إحدى مناطق النزاع ، وقد يحظر على الدول انخال مواد حربية في منطقة نزاع . . الخ .

#### (ج) الفصل بين القوات : تطبيقه في منطقة الشرق الأوسط :

١٦٠ - ويمكن أن تدخل في هذا القبول ، الأمر بالفصل بين القوات المتحاربة على نحو ما تحقق في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٢ بين الدول العربية وإسرائيل ، فقد أقر مجلس الأمن في القرارين رقم ٣٢٩ ، ٢٤٠ مبدأ وجوه قوات طوارئ دولية في منطقة الشرق الأوسط ، وجعل من بين اختصاصها تحقيق الفصل بين القوات المتحاربة ، ويعتبر هذا الفصل من قبيل التدابير العسكرية الوقائية التي تحدث في ميدان القتال لأغراض إنسانية ، وقد يتفق عليها الأطراف ، ويمكن أن يأمر بها مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

وقد تم الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في أعقاب حرب السادس من أكتوبر بمقتضى قرار من مجلس الأمن كما ذكرنا ، كما وضعت التفاصيل من جانب الأطراف ويتوسط الدول الكبرى ، وتحت إشراف مجلس الأمن ، وتم إبرام اتفاقية حول هذه الأسس وقع عليها الأطراف المتحاربة عن طريق ممثلهم العسكريين .

ومن المسلم به أن الخطوط التي حددت في هذه الاتفاقية للفصل بين

(١) المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

القوات المصرية والاسرائيلية ، ليست حدودا من أى نوع ، وانما هى خطوط اتخذت فى نطاق تدابير القصد منها اعادة تنظيم القوات المتحاربة بما يكفل عدم وضعها فى حالة تاهب دائم وتمهيدا لاقترار اتفاقية الصلح المنهية للنزاع بينهما .

### اسباب انتهاء الحرب

١ - التسليم بدون قيد ولا شرط :

١٦٦ - ترجع بداية هذه الفكرة الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد عرض رئيس الوزراء البريطانى - تشرشل - على مجلس العموم فى ٢٢ فبراير عام ١٩٤٤ نظرية التسليم غير المرتبط بشرط (١) ، وهو ما لم يكن معروفا عن قبل .

ويعنى ذلك أن القوى المنتصرة تطلق يدها فى نهاية أعمال القتال ولا تكون مقيدة بأى تعهد يتصل بالنظام القانونى تجاه المانيا وحلفائها فيما عدا القيود الأدبية والأخلاقية للدول المتعدنية .

وتطبيقا لذلك ، فإن الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية لم تبرم اتفاقيات ذات طابع تعاقدى مثل الخاصة بالهدنة أو بالتسليم العادى وانما اتبعت اجراءا على اساسه انضمت الدول المنتصرة بارادتها المنفردة الى شروط وضعتها .

١٦٢ - وقد اكمل ذلك بتصريح برلين الصادر فى ٥ يونيو عام ١٩٤٥ والخاص بتولى القوى الأربع الكبرى المتحالفة عملية الحكم والادارة ، وكافة الصلاحيات المقررة للحكومة الالمانية . وذلك بسبب غياب السلطة فى المانيا ، بل تولت هذه القوى ادارة الشئون المحلية فى المانيا ، من اجل تحقيق الاهداف الاساسية للاحتلال ، وكذلك للتحضير للنظام السياسى الجديد فى المانيا .

### الفرق بين هذا النظام ونظام التسليم التقليدي :

٩٦٢ - ويختلف هذا النظام عن نظام التسليم الذي كان مقروا قبيل الحرب الثانية ، إذ كان يلزم لتوافره وجود اتفاق بين الأطراف ، شفويا أم كتابيا على التسليم ، إذ أن استسلام فرقة محاربة أو أحد الجنود ، لم يكن يعد تسليما بالمعنى الصحيح ، بل كان يعد بالمفهوم التقليدي اتفاقا عسكريا . وكان يلزم أن يقرر الأوضاع التفصيلية الخاصة بكيفية تطبيقية ، والا كان باطلا . والهدف من الاتفاق على التسليم هو تجنب صراع ميثوس من نتيجته ، ومقاومة لا تؤدي الا مزيد من فقد الأنفس والأموال ، وذلك من جانب القوى المهزومة . لذلك مهما كانت النتائج غير المباشرة للتسليم فان نتائجها المباشرة لا تؤثر على الحرب الدائرة ككل ، وإنما هي الدائرة التي تم الاستسلام فيها ، وبخصوص القوة المستسلمة أساسا ، بالطبع إذا لم يكن التسليم قد شمل القوة المحاربة جميعا ، كما حدث في الحرب التي دارت بين باكستان والهند عام ١٩٧٢ ، حيث استسلمت القوات الباكستانية للقوات الهندية بناء على اتفاق عسكري وقعته قادة الجيشان وحلقت الهند بقوة هدفها من الحرب ، بإقامة دولة جديدة هي بنجلاديش .

### آثار التسليم :

٩٦٤ - الأثر الرئيسي للتسليم هو أنه يتم بمقتضاة احتجاز القوة المحاربة كاسرى حرب ، وكذلك كافة المعدات التي تكون بحوزتها في ذلك الوقت وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع القوة التي تخشى التسليم من تحطيم معداتها الحربية ، وكل ما يمكن أن يفيد العدو عسكريا ، بل ان القائد يستطيع أن

يفعل ذلك اثناء المفاوضات الخاصة بالتسليم ، ولكن بعد توقيع الاتفاق على التسليم فان ذلك لا يكون جائزا ، واذا ما حدث ، فانه يعد من قبيل الخديعة ، وهي جريمة حرب يمكن العقاب عليها من قبل المنتصر .

ويجب تنفيذ اية شروط ترد باتفاق التسليم وفقا لقواعد الشرف والنبل العسكري .

هذا ولا تأثير للاستسلام الجزئي على انتهاء الحرب في مجملها ، فقد تستمر مع ذلك في مناطق اخرى .

ونلاحظ انه لما كان التسليم يعد اتفاقا عسكريا — فان المختص بإبرامه هم قادة الجيوش ، لذلك اذا ما ابرمه ضباط غير مسئولين ، فانه يمكن للقائد ان يرفضه . على ان اختصاصات القائد في وضع الشروط التفصيلية للتسليم ليست مطلقة ، بل يجب ان تتفق عليها القوات التابعة له ، ويمكن لضباطه العظام ان يخالفوا الشروط التي لم يأخذ رأيهم فيها .

ويعرف القانون الدولي أيضا التسليم البسيط Capitulation ويكون برفع الراية البيضاء من جانب القوة ، وهنا يجب وقف اطلاق النار من جانب القوة الأخرى ، ولا يعد اتفاق تفصيلي في هذه الحالة ، ولكن اذا استمر أعضاء القوة في اطلاق النيران رغم رفعهم الراية البيضاء ، فانه يحل قتلهم ولا يتمتعون بأية حماية ، وطبيعي انهم يأخذون كاسرى حرب في هذه الحالة .

٢ - معاهدات السلم (١) :

١٦٥ - تعتبر معاهدات السلم الصورة الأساسية التي تنتهي بها

الحرب ، وهي تختلف عن الصور الأخرى في أنها تفترض موافقة الطرفين؛ المنتصر والمهزوم على انتهاء الحرب ، وتسبقها دائماً ما يعرف بمقدمات السلم . كما تترتب عليها العديد من الآثار التي سنبحثها فيما يلي :

### مقدمات السلم :

٩٦٦ - بالرغم من أن الأطراف المتحاربة قد تكون مستعدة وراغبة في انتهاء الحرب ، إلا أنه قد لا يكون باستطاعتهم أن يضعوا كل شروط الانتهاء فوراً لأسباب سياسية أو عسكرية مختلفة . وهنا نجد أن الأطراف يوقفون أعمال القتال بينهم بناء على اتفاقية تسبق معاهدة السلم نفسها تسمى مقدمات السلم أو التحضير للسلم (١) . وتبرم بعدها بفترة تطول أو تقصر اتفاقية السلم نفسها .

وواضح أن مثل هذه الاتفاقيات ، تعتبر في حد ذاتها معاهدات بين الأطراف تتضمن الشروط الأساسية للسلم ، لذا لها نفس قوة الزام الاتفاقيات السلم وتخضع لكل القواعد القانونية الدولية التي تسري على المعاهدات بشكل عام (٢) .

### متى تبدأ حالة السلم :

٩٦٧ - تبدأ حالة السلم بين الأطراف المتنازعة من تاريخ توقيعهم على الاتفاقية ما لم يحددوا تاريخاً آخر . وتعتبر الاتفاقية غير المصدق عليها منشئة لحالة هدنة بين الأطراف ، ومن ثم فإنه ما لم يتم التصديق النهائي عليها ، فإن الأعمال القتالية قد تبدأ في أي وقت .

---

### (2) Preliminaries de peace.

(٣) عادة ما تبرم اتفاقيات السلم في مكان غير المكان الذي وضعت فيه مقدمات السلم ، وإن كان ذلك ليس ضرورياً . راجع أو بنهايم ، القانون الدولي المرجع السابق ص ٦٠٨ .

## آثار معاهدة السلم :

٩٦٨ - الأثر العام والأساسى الذى يترتب على معاهدة السلم ، هو استعادة حالة السلام بين الأطراف المتحاربة ، بمعنى أن كل الحقوق والواجبات التى يقرها القانون الدولى للدول فى حالة السلم ، تعود الى حالتها بين المتنازعين .

ويترتب على ذلك ما يلى :

١ - أن كان كافة التصرفات التى كان يبررها قانون الحرب ، تعتبر غير مشروعة ، فعلى سبيل المثال لا يجوز إمسك السفن ، ولا احتلال الأراضى ، ولا الهجوم على القوات المسلحة ، وإذا ما تجاهلت قوات أحد الطرفين أو كانت تجهل إبرام اتفاقية السلم ، وارتكبت شيئاً من هذه الأفعال ، فإن ما أخذ يجب أن يرد ، ويجب أيضاً دفع تعويضات عن هذه الأفعال .

٢ - أن كل الآثار التى تترتب على المسرب مثل قطع العلاقات الدبلوماسية ، وانتهاء بعض أنواع المعاهدات أو وقفها ، والتى أسلفنا الحديث عنها تنتهى ، وتعود هذه الأوضاع الى حالتها الأصلية ، وإن كانت بعض صور الاتفاقات تخضع لما يتفق عليه الأطراف .

٣ - كان الفقه التقليدى يقرر حصانة كاملة لاية أخطاء ارتكبت من الأطراف المتحاربة أثناء الحرب ، بعد إبرام الاتفاقية ، مثل ارتكاب جرائم الحرب ، أو مخالفة قواعدهما ، ولكن ذلك قد تغير الآن ، بما قرره المادة (٣) من اتفاقية لاهائ السادسة ، من ضرورة التعويض عن هذه الأخطاء .

٤ - تبادل الأسرى ، ويعتبر ذلك من أهم الآثار التى قررتها اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ ، حيث قررت ضرورة أن يتم ذلك دون تأخير بمجرد انتهاء أعمال القتال ، وواضح أن مثل هذا الأثر ينبغى أن يترتب على اتفاقية السلم ، ولكن تجربة الحرب العالمية الثانية هى التى أوحت الى عاقدى

اتفاقيات جثيف بأن لا يربطوا تبادل الأسرى بمعاهدات السلم اذا كانت الظروف تدل على انها تبرم بسرعة ، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، لذلك وضع النص على ضرورة ان يتم فك الأسرى وتبادلهم في أسرع وقت بنت توقف القتال الفعلي .

### تنفيذ معاهدة السلم :

٩٦٩ - من القواعد الأساسية التي تخضع لها معاهدات السلم مثلها في ذلك مثل كل الاتفاقيات الأخرى ، ان يتم تنفيذها بحسن نية .

ومع ذلك ، فنظرا لآثار الخطيرة التي تترتب على اتفاقيات السلم ، وجب التنبيه الى بعض المسائل المتعلقة بتنفيذها ، واهمها :

١ - ينبغي التخلي عن الأقاليم المستعمرة ، كما ينبغي دفع تعويضات الحرب وينبغي ان ترسم خطوط الحدود بالنسبة للأقاليم التي تتخلى عنها دولة الاحتلال وكذلك كافة المسائل الماثلة .

٢ - قد يقتضى تنفيذ هذه المسائل إبرام عددا من الاتفاقيات التنفيذية التي تتولى تصفية هذه المسائل بشكل تفصيلي .

وقد تثار صعوبات تتعلق بتفسير بعض نصوص هذه الاتفاقيات ينبغي ان تحسم عن طريق التحكيم ، أو أى وسيلة أخرى لحسم المنازعات بالطرق السلمية يوافق عليها الأطراف .

٣ - ينبغي ان تتخذ ترتيبات معينة لمواجهة الحالة التي يبقى فيها الاقليم المحتل أو جزء منه في يد الدولة حتى يتم تنفيذ اتفاقية السلم (١) .

---

(١) راجع تفصيلات واسعة عن هذا الموضوع في مؤلفنا ، معاهدة السلم المصرية الاسرائيلية على ضوء احكام ، قانون الدولى ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٠ ، ص ١٦ وما بعدها .

### التوقف الفعلي لأعمال القتال

٩٧٠ - رغم أن اتفاق السلم هو الوسيلة العادية لانتهاء الحرب ، إلا أنه حدث في كثير من الحالات ، أن أدى توقف العمليات الحربية كلية بين الأطراف ، إلى إنهاء الحرب ، واستعادة العلاقات السلمية بينهم ، ويضرب المثل دائما على ذلك ، بالحروب التي قامت وانتهت عام ١٧١٦ بين السويد وبولندا ، وتلك التي انتهت عام ١٧٢٠ بين إسبانيا وفرنسا ، وفي عام ١٨٠١ بين روسيا وبروسيا .

وانتهاء الحرب عن طريق التوقف البسيط لأعمال القتال ، يثير خلافات شديدة حول دلالاته ، ربما يعتبره البعض من قبيل الهدنة . كما لا يعرف بالضبط مصير الاتفاقات والعلاقات التي كانت قائمة قبل الحرب ، وهل تعود لحالتها أم لا ، ويرى الرأي الراجح أنها تعود إلى حالتها ، وإن كان وضع الأقاليم المحتلة ، وتعويضات الحرب ، وكثير من المشاكل التي ترتبط بها تحتاج إلى اتفاقات خاصة لحسمها .

#### ٤ - الإخضاع (١) :

٩٧١ - يتحقق للعدو إخضاع خصمه وانتهاء الحرب بعد هزيمة القوات المسلحة واحتلال الأقليم ، ثم القضاء على وجوده وضم الأقليم المحتل له . وبالرغم من الهزيمة الكاملة للعدو ، مع انقضاء قواته المسلحة تنهى القتال بل ربما تنتهى الحرب أيضا ، إلا أن الانتهاء الكامل للحرب ربما لا يتحقق ، ويتوقف ذلك على إرادة المنتصر وعلى الوضع الذي يحدده لثمار حربه :

فإذا كان لا يرغب إلا في القضاء على حكومة هذه الدولة أو تعيين نظامها ، فأمامه طريق اتفاقية السلم .

اما اذا كان يرغب في ان يأخذ اقليم الدولة المهزومة كإقليمه ، فإنه يقوم  
بضمه ، ، وينهى الحرب عن طريق الاخضاع الكامل للعدو له .

وقد تغيرت هذه الأحكام حديثا بمنع الحرب تماما من ميثاق الأمم المتحدة كما  
ذكرنا من قبل ، ومنع ترتيب أي مكاسب عن طريق القوة ، وبالتالي فالاخضاع  
مثل الاحتلال الحربى الآن ، لا يكون الا مؤقتا ، وحتى تتوصل الأطراف الى  
تسوية لمشاكل الحرب عن طريق معاهدات السلم أو بحلول تساعد المنظمات  
الدولية على تحقيقها .

## الفصل الثاني

### المبادئ التي تحكم سلوك المحاربين

١٦٩- نستطيع أن نبين طائفة من المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم سلوك المحاربين في القتال ، يرجع أصلها إلى أزمان سحيقة حيث أسهت مبادئ الأديان والأخلاق والشهامة والفروسية في تكوينها ، وشعر المجتمع الدولي بأهمية تدوينها والعمل الدائب على تطويرها مراعاة لمبادئ الانسانية من ناحية ، ولكي لا يتجاوز المقاتلون مقدار الضرورة التي دعت إلى اللجوء إلى هذه الوسيلة البغضة - أي القتال - من ناحية أخرى .

والواقع أن هذا الاهتمام تبلور في منتصف القرن التاسع عشر وتنتج عنه إبرام بعض الوثائق والاتفاقات الهامة مثل : ميثاق سان بترسبورج ١٨٦٨ ، واتفاقيات لاهاي ١٨٦٤ - ١٩٠٧ .

وتمثل اتفاقيات لاهاي أهمية بالغة في مجال تقييد ما يمكن أن يقوم به المقاتل في الميدان إلى الحد الذي جعل الفقه يستقر على إطلاقه مصطلح وقانون لاهاي ، للدلالة على هذه القواعد .

والواقع أن لاتفاقيات جنيف التي أبرمت عام ١٩٤٩ بشأن تحسين أحوال ضحايا الحرب وملحقيها الذين أضيفا إليهما عام ١٩٧٧ أهميتهما البالغة في بلورة هذه القواعد وتطويرها على ضوء المتغيرات الدولية القائمة .

ويمكن أن نرجع الضوابط العامة لسلوك المقاتلين في الحرب إلى مجموعة من المبادئ هي :

الضابط الأول : هو احترام الانسانية ، فالمقاتل إنما يحارب إنسانا مثله له كرامته واحترامه ولا يستهدفه القتال كأنسان ، وإنما كمواطن لدولة عدو دولته ، ومن ثم فإن المقاتل عليه أن يراعى أدبيه خصمه .

الضابط الثانى : هو ضابط الضرورة ، فالحرب كريمة وقد دعت الضرورات اليها دفعا والضرورة تقدر بقدرها ، ومن ثم فالوسائل والاساليب التى تتبع فى القتال يجب ان تكون لازمة ولا تتجاوز حدود ما الجأ اليها .

الضابط الثالث : هو احترام مبدأ حسن النية فى الاعمال الحربية ، وهو يقتضى الا يستخدم المحارب اساليب الغدر للايقاع بخصمه . بعبارة اخرى يقتضى قانون المنازعات المسلحة من المقاتلين حدا ادنى من الامانة ينبغى عدم تجاوزها (١)

### المبادئ الانسانية التى تحكم سلوك المحاربين :

٩٧٠ - ذكرنا ان المبدأ الأول الذى يحكم سلوك المحاربين فى القتال هو مبدأ الانسانية ، ويقتضى احترام هذا المبدأ فى الممارسة اتباع العديد من الاحكام فى معاملة المقاتلين لبعضهم البعض ، أهمها :

### أولا : بالنسبة للأسلحة المستخدمة فى القتال :

٩٧١ - من المبادئ المستقر عليها فى هذا المجال ان حق اطراف النزاع فى اختيار وسائل وطرق الحرب ليست مطلقة - ويجب على الخصوم على وجه الخصوم - ان يتجنبوا استخدام اسلحة من شأنها زيادة الام المصابين دون ضرورة او أحداث خسائر لا مبرر لها . والواقع ان قائمة السلاح المنوع تعتبر الآن واسعة وقد بدأت الدول تحدد الأنواع المحرمة من الأسلحة منذ وقت طويل ، من ذلك النص فى تصريح سان بطرسبرج على تحريم استعمال قذائف يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام وتحتوى على مواد ملتهبة او حارقة ، لانها

---

(١) يطلق البعض على هذا المبدأ ، مبدأ الفروسية والشرف العسكرى ، على أساس أنه يستهدف جعل الحرب معركة شريفة لاغدر فيها ، ويمنع استخدام اساليب القتال التى تتسم بالخسة وضعف الخلق راجع دراسة الدكتور يحيى الشيمى عن ، السلاح واساليب القتال فى القانون الدولى ، ضمن الندوة المصرية الاولى حول القانون الدولى الانسانى القاها ١٩٨٢ ص ١٠٨

تزيد من الام المصابين بشكل كبير .

١٧٢ - كذلك يحرم استخدام طلقات متفجرة من شأنها الانتشار داخل الجسم واحداث تهنك فى خلاياه مثل رصاص دمدم وكذلك كافة الاسلحة السامة او الخانقة او الضارة بالصحة ويدخل فيها اسلحة الجرائم والاسلحة الكيماوية . وقد اضاف بروتوكول جنيف الى ذلك الاسلحة الضارة بالبيئة . وتثير الاسلحة الذرية جدلا - للأسف - حول مشروعيتها ، حيث تدافع القوى العظمى عن هذه المشروعية الى الحد الذى جعلها لاتناقش فى مؤتمرات جنيف الذى استهدف تطوير اتفاقيات ١٩٤٩ بحجة ان ذلك يدخل فى اطار عمل لجنة نزع السلاح ، ونحن نرى ان تطبيق القواعد القانونية السابقة تجعلنا نقرر عدم مشروعيتها ، فهى من ناحيتها تؤدى الى الاضرار الجسيم بالانسان وبالبيئة وتسبب الاما لا مبرر لها بالحياة كلها ، اذ من المعروف ان اثارها تظل كامنه فى جسم الانسان لمدى طويل ، كذلك فانه من غير المعقول تحريم الاسلحة البيولوجية والكيماوية واضرارها اخف ، وعدم تحريم هذه الاسلحة ، واخيرا فان هذه الاسلحة لا تتفق مع مبدأ الضرورة الذى يحدد الوسيلة الجائزة الاستخدام فى الحرب بانها تلك التى تحقق قهر العدو واخراجه من المعركة باقل تكاليف بشرية وعادية ممكنة .

ثانيا : اسلوب استخدام السلاح :

١٧٣ - قد لا يكون السلاح فى ذاته محرما، ولكنه يستخدم بطريقة تخالف مبادئ ونظم الحرب ، وتتنافى مع مبدأ احترام قواعد الانسانية فى الحروب، والمبدأ الذى نكر فى العديد من المواثيق والاتفاقات الدولية ، هو مبدأ ان حق المقاتلين فى اختيار اساليب ووسائل القتال ليس حقا مطلقا بل هو مقيد وقيد احترام الانسان وحياته وكرامته هو المبدأ الرقيص، الراجب الاتباع هنا ، وينطلب من المقاتل :

( ١ ) التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين :

٩٧٤ - من المفروض على المقاتل الا يوجه سلاحه الى غير المقاتلين فهم لا يملكون سلاحا يدافعون به عن انفسهم ، لذلك يتجافى مع الانسانية اصابتهم وتزوعيمهم ، خاصة ان المدنيين اساسا هم النساء والاطفال وكبار السن ، فلا بد من حمايتهم من أهوال الحرب .

مع ذلك فان القانون الدولي التقليدي يتطلب من هؤلاء المدنيين الامتناع عن اى تدخل فى الأعمال الحربية حتى يظلون فى مأمن من الحرب ، او يتطلب منهم - بعبارة اخرى - ان يمثلوا دور الشهود الخرس امام ملهامة الحرب .

وتجد تأكيدا لهذا التمييز وحرصا شديدا عليه فى ملحقى اتفاقيات جنيف ( ١٩٧٧ ) فقد وضعا الالتزامات الاتية لتحقيق هذا الغرض على المقاتلين .

١ - حظر الهجوم على المدنيين او توجيه أعمال العنف الرامية الى بث الذعر بينهم او التهديد بذلك .

٢ - حظر الهجمات العشوائية ، وهى تلك التى لا توجه الى هدف عسكري محدد او التى تستخدم طريقة او وسيلة للقتال لا يمكن حصر اثارها ومن ثم فان من شأنها ان تصيب الاهداف العسكرية والمدنية دون تمييز .

٩٧٥ - وقد اعتبر الملحق من قبل الهجمات العشوائية :

( ١ ) الهجوم قصفا بالقنابل الذى يوجه الى عدد من الاهداف العسكرية الواضحة التباعد والتمييز بعضها عن البعض الآخر والواقعة فى مدينة او بلدة او قرية او منطقة اخرى ، تضم مركزا من المدنيين او الاعيان المدنية على انها هدف عسكري واحد .

(ب) الهجوم الذى يمكن ان يتوقع منه ، او يتسبب عنه خسارة فى ارواح المدنيين او اصابة الاعيان المدنية ، او ان يحدث خلطا من هذه الخسائر والأضرار ، يفرض فى تجاوز ما ينتظر ان

يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة .

(ج) حظر هجمات الروح ضد المدنيين .

٣ - ومن ناحية أخرى منع الملحق التذرع بوجوده السكان المدنيين لحماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ، ولا سيما في محاولة درء الهجوم على الأهداف العسكرية أو تغطية أو اعاقا العمليات العسكرية

٤ - وقد أوجب الملحق على كافة الاطراف اتخاذ التدابير الوقائية لعدم اصابة السكان المدنيين فيجب ان تبذل رعاية متواصلة في ادارة العمليات العسكرية من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية . ويجب تجنب اقامة اهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها ، وكذلك اتخاذ تدابير محده لحماية المدنيين من قبل كل قائد نجلها في الآتى :

( ١ ) يجب على القائد ان يبذل ما في طاقته عمليا للتحقق من ان الأهداف المقرر مهاجمتها ليست اشخاصا مدنيين أو اعيانا مدنية وأنها غير مشمولة بعناية خاصة ، ولكنها اهداف عسكرية .

(ب) يجب عليه ان يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل واماليب الهجوم من أجل تجنب احداث خسائر في ارواح المدنيين أو الحاق الاصابة بهم أو الاضرار بالأعيان المدنية ، بصفة عرضية ، وحصر ذلك في أضيق نطاق .

(ج) أن يمتنع عن اتخاذ أى قرار يشن أى هجوم قد يتوقع منه بصفه عرضية أن يحدث خسائر في ارواح المدنيين أو الحاق الاصابة بهم أو الاضرار بالأعيان المدنية أو أن يحدث خطأ من هذه الخسائر والاضرار مما يفرض في تجاوز ما يتتظر أن يسفر

عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة ، كذلك  
يجب الغاء أى هجوم يتوافق فيه هذا الحكم .

(د) وإذا ما كان من شأن أى هجوم أن يمس السكان المدنيين ،  
فيجب توجيه ائذار مسبق وبوسائل مجدبة ما لم تحل الظروف  
نون ذلك ، ولا شك أن هذه العبارة الأخيرة فى صالح القوة  
المهاجمة اكثر منها فى صالح السكان المدنيين .

ثالثا : معاملة شخص العدو :

٩٧٦ - توجد العديد من الاحكام توجب على العدو ان يعامل عدوه معاملة

حسنة اثناء المعركة منها :

١ - وجوب ان يمتنع المحارب عن ايداء خصمه بالقتل او الجرح او  
التعذيب او سوء المعاملة اذا أصبح الخصم عاجزا عن القتال سواء لانه القى  
سلاحه او لانه لا يملك وسيلة للدفاع او لانه سلم نفسه . ونجسد نموذا  
واضحة توجب الامتناع عن قطع اعضاء العدو او التتكيل به او التمثيل بجثته .

٢ - يجب جمع الجرحى والمرضى والاعتناء بهم ، وعدم الاعتداء على  
كرامتهم الشخصية او تحقيرهم او معاملتهم معاملة مزرية .

٣ - ويمتنع على العدوان ان يهدد عدوه بالاجهاز عليه ان لم يستسلم لكى  
يسارع بالتسليم ، واذا عرض الخصم ان يسلم نفسه بلا قيود ولا شروط  
وجب ان يوفر له عدوه الملجا الأمن (١) .

---

(١) راجع : محمد طلعت الغنيمي ، نظرة عامة فى القانون الدولى  
الانسانى الاسلامى ، لندوة المصرية الاولى حول القانون الدولى الانسانى ،  
مرجع سابق ص ٢٢ وما بعها .

### هيمنة نظرية الضرورة على قانون النزاعات المسلحة :

٩٧٧ - تهيمن الضرورة هيمنة تامة على سلوك المحاربين في الميدان ،  
ونستطيع ان نفسر وقتا لها كل احكاما . قالحرب استثناء على المسير المادي  
للعلاقات الدولية ، والاستثناء لايد ان يبرره ضرورة ، واذما ما استبيح فيه  
ملا يستباح في الظروف العادية ، فان ذلك يكون في حدود الضرورة التي  
تطلبته دون تجاوز . لذا فان الضرورة هي التي تحكم ما يمكن ان يستخدم  
وما لا يمكن ان يستخدم من الاسلحة وهي التي تحكم ما يمكن ان يضرب وما  
لا يمكن ان يضرب من الاهداف وهي التي توضح متى ينبغي ان يرفع السلاح  
ومتى ينبغي ان يفسد .

ان الهدف الرئيسي للحرب هو املاء ارادة محارب على محارب آخر  
ينحقق الانتصار عليه ، هذا الانتصار تكون نتيجته اخراج العدو مهزوما من  
المعركة ، وبياح استخدام القوة في هذه الحدود ولهذا الغرض فحسب ، لذا  
تستخدم الاسلحة بهدف القتل والدمار ، لا التعذيب والتكليل ، فهذا ليس من  
ضرورات المعركة ولا ينبغي تعمد ضرب المدنيين لانهم لا يشاركون في القتال ،  
بل ينبغي اتخاذ الحيطة اللازمة لابعاد اثار المعركة عنهم ، واخيرا فانه لا ينبغي  
استمرار القتال طالما كفت مقاومة العدو او اخذ للاستسلام ، لان الضرورة  
لا تقتض هذا الاستمرار .

### الاهداف العسكرية والاهداف المدنية :

٩٧٨ - تقتضى الضرورة كذلك ان توجه اعمال القتال للاهداف العسكرية  
دون الاهداف المدنية ، لان الاولى هي التي تؤثر في قدرات العدو وتجعله يخرج  
من المعركة ، اما الثانية فانه اصابتها يتعدى الضرورات العسكرية التي  
اجازت استخدام القوة .

ونجد حرصا واضحا في بروتوكول عام ١٩٧٧ على هذا التمييز خاصة  
بعد اختراع الطيران واصابته العشوائية للامنين وللاغراض المدنية ، لذا

منستعرض المحاولات الحديثة لوقاية الاهداف المدنية من شروخ القتال .

٩٧٩ - الاهداف المدنية هي كافة الاشياء التي لا تمثل اهدافا عسكريا ، ومن ثم لا تجوز مهاجمتها ، والاهداف العسكرية هي الاعيان التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم باستخدامها ، والتي تحقق تدميرها التام أو الجزئي ، أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة وقت الحرب ميزة عسكرية اكيدة (١) .

وقد اعطت المواثيق الدولية حماية خاصة للاعيان الثقافية وأماكن العبادة فننعت توجيه أى عمل من الأعمال العدائية ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة ، ومنعت كذلك استخدامها في دعم الجهود الحربية ، أو اتخاذها محلا لهجمات الردع (٢) .

وتضمنت المواثيق الدولية كذلك حماية الاعيان والمواد الضرورية لحياة السكان المدنيين مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمواشى ومراشق مياه الشرب .

وتجند حرصا في المواثيق الحديثة على حماية البيئة الطبيعية والأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى محركة حتى ولو كانت اهدافا عسكرية، وذلك إذا كان من شأن مهاجمتها ترتيب خسائر فاحشة بين السكان المدنيين ومن أمثلة ذلك السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الكهرباء .

---

(١) المادة ٥٢/٢ من البروتوكول الملحق وقد حرص الملحق على اضافة الصفة المدنية على الهدف حتى لو ثار شك حول استخدامه في هدف عسكري ما دام أنه مخصص أساسا للأعمال المدنية ، كما لو استخدمت مدرسة أو دار عبادة مثلا لهدف عسكري .

(٢) راجع اتفاقية لاهاي البرمة في ١٤ مايو عام ١٩٥٤ ، وكذلك احكام المادة ٥٣ من البروتوكول الملحق باتفاقيات جنيف .

### المواقع والمناطق المجردة المنزوعة السلاح :

٩٨٠- حظر البروتوكول الملحق باتفاقيات جنيف على الأطراف المتحاربة ان تمد عملياتها العسكرية الى مناطق تكون قد اتفقت على اسباغ وصف المنطقة المنزوعة السلاح عليها ، ووجب تحديد هذه المنطقة بدقة واطهارها بعلامات واضحة ، فضلا عن استلزام توافر العديد من الشروط فيها (١) ، ولايجوز لأى من الأطراف أن يستخدم المنطقة فى اغراض تتصل بإدارة العمليات العسكرية أو أن ينفرد بالغاء وضعبها .

وحظر البروتوكول الملحق كذلك على الأطراف ، أن يهاجموا بأية وسيلة المواقع المجردة من وسائل الدفاع ، ويكتسب الموقع هذه الصفة بإعلان من أحد الأطراف يبين أن موقعا ما يقع بالقرب من منطقة تماس القوات المسلحة أو داخلها خاليا من وسائل الدفاع ، وبشرط هى : أن يتم اجلاء القوات المسلحة والأسلحة والمعدات المتحركة عنه ، والا تستخدم المنشآت العسكرية الثابتة عليه استخداما عدائيا ، والا يجرى أى نشاط فيها دعما للعمليات العسكرية .

ولا يفوتنا أن نذكر موقف الفقه الاسلامى من هذه القضية ، فالماثور عن الخلفاء الراشدين ، وعلى رأسهم الخليفة أبو بكر الصديق تحريم وتخريب البنيان واحراق النخيل وقطع الكروم وسائر الأشجار المثمرة (٢) لان ذلك من قبيل الفساد والله لا يحب الفساد كما يقول فى كتابه الكريم .

(١) أهم هذه الشروط هى :

ان يتم اجلاء جميع القاتلين وكذلك الأسلحة المتحركة والمعدات العسكرية المتحركة عنها .

٢ - الا تستخدم المنشآت والمؤسسات العسكرية الثابتة استخداما عدائيا .

٣ - الا ترتكب أية اعمال عدائية من قبل السلطات أو السكان .

٤ - أن يتوقف فيها أى نشاط يتعلق بالمجهود الحربى .

(٢) أوصى أبو بكر يزيد بن معاوية يوم بعثة على جيش الشام بما ورد

ونجد تطبيقات لقاعدة الضرورة في مجال القتال البحري والجوي :

٩٨١ - ففي مجال القتال البحري يجوز فقط ضرب سفن العدو العامة والخاصة وشواطئه والبضائع المحمولة اليه بحرا وكذلك السفن المحايدة التي تحاول خرق الحصار البحري ، وانما لا يجوز على الاطلاق ممارسة القتال في المياه الإقليمية للدول المحايدة ، بشرط احترام قواعد الحياد من الدولة ، وكذلك المناطق التي تتفق دول العالم على تحييدها ، مثل قناة السويس وقناة بناما ومضيق ماجلان . على انه يباح في القتال البحري الآن ، منع أى اتصال بين شواطئ العدو والعالم الخارجى ومنع الشحنات التي تأتيه حتى من الدول المحايدة ، وكل انواع الامدادات العسكرية التي تهدف الى خدمة العمليات العسكرية على البر مثل حماية انزال الجنود على شاطئ العدو (١) .

٩٨٢ - اما القتال عن طريق الجو ، فائناً نلاحظ تخلف التنظيم القانوني

الدولى في هذا المجال ، اذ ان الاتفاقات المنظمة للقتال الجوى ترجع في معظمها الى عامى ٢٢ ، ١٩٢٢ . ولا نجد الاقاعدة تقول بحظر ضرب الاعيان المدنية واجازة ضرب الاعيان العسكرية ، وهى تلك التي يؤدى تحطيمها الكلى او الجزئى الى تحقيق فائدة عسكرية خالصة . ومثالها المصانع الحربية وخطوط

---

نصه « انى موصيك بعشرو فاحفظهن » :

(١) انك ستلقى اقواما زعموا انهم فرغوا انفسهم لله فى الصوامع ، فذرهم وما فرغوا له انفسهم .

(٢) وستلقى اقواما قد حلقوا اوساط رؤوسهم فاقلقها بالسيف .  
(٣-٥) ولا تقتلن مولودا ولا امراة ولا شيخا كبيرا .

(٦-٨) ولا تعقرن شجرة مثمرة ، ولا تحرقن نخلا ، ولا تقطعن كرما .  
(٩-١٠) ولا تذبحن بقرة ولا شاة وما سوى ذلك من المواشى الا للاكل .

وزادت بعض الروايات على ذلك ، « ولا تغلن ولا تعصين » .

راجع السير الكبير ج ١ ص ٤٢ - وراجع ايضا صبحى محمصانى ،

القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ٢٦٢ .

(١) راجع او بنهايم القانون الدولى العام ، المرجع السابق ج ٢

ص ٤٥٨ دروسو ، القانون الدولى العام ، المرجع السابق ص ٢٦٠ .

المواصلات التي تستخدم في الأغراض العسكرية والمعدات العسكرية : وكانت اتفاقية لهاي ١٩٠٧ قد منعت ضرب المدن المفتوحة وحددت أوصافها ، ولكن التنظيم الذي وضع عام ، ١٩٢٢ اهتم هذا القيد .

### احترام حسن النية في القتال :

٩٨٢ - أن مبدأ الفروسيه يقتضى من المقاتلين أن يعتبروا الحرب خصومة شريفة ، فلا يستخدموا وسائل وأساليب تنطوي على الخيانة والغدر ، وأن كان ذلك لا يمنع اللجوء الى الحيل المشروعة ، لأن الحرب - كما يقال خدعة . وعليه يجب التمييز بين الحيل المشروعة *ruses Licites* ووسائل الخديعة *Les moyns Perfides* ، فالاولى مشروعة والثانية غير مشروعة . ولعل المعيار المميز بينهما هو الا تنطوي الوسيلة المستخدمة على استثارة ثقة الخصم في وسيلة تدفعه الى الاعتقاد بان له الحق او عليه الالتزام بفتح الحماية القانونية وفقا لقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة ، ثم تمتد خيانة هذه الثقة .

وعلى ذلك يجوز للعدو اللجوء الى وسائل لا تستثير ثقة الخصم في الحماية التي يقرها القانون الدولي بهدف تضليل الخصم او استدراجه الى المخاطرة ولا تخل باية قاعدة من قواعد القانون التي تطبق في النزاع المسلح مثل نصب كمين للعدو ، واستخدام اساليب التمويه والتضليل وترويع المعلومات الخاطئة .

وعلى العكس لا يجوز للعدو:

- ( ا ) التظاهر بنية التفاوض تحت علم الهدنة او الاستسلام .
- ( ب ) التظاهر بعجز نتيجة جرح او مرض .
- ( ج ) التظاهر بوضع المدني غير المقاتل .
- ( د ) التظاهر بوضع يفتل الحماية . وذلك باستخدام شارات او علامات او اذاعات محايدة خاصة بالأمم المتحدة او باحدى الدول المحايدة او غيرها

من الدول التي ليست طرفاً في النزاع ، باستخدام شارات الصليب الاحمر  
او الهلال الاحمر او الاعلام البيضاء لمقتى عمليات حربية .

١٨٤ - وتطبق هذه القاعدة كذلك فى القتال البحرى فمن المحظور الأعمال التى  
تتضمن خرقاً للكلمة المعطاة ، صراحة أو ضمناً مثل استخدام العلم الوطنى  
للمعدو أو شاراته العسكرية أو زيه الوطنى ، وأن كانت هذه المسائل اقل صرامة  
فى الاتباع فى القتال البحرى (١) وهناك تمييز أساسى يحكم المسألة .  
(١) الملاحه تحت علم مزيف ، ففهما يتعلق بالسفن الحربية ، من المستقر  
عليه أن ابغارها تحت اعلام خزيقة من الحيل المشروعة فى الحرب وهى وسيلة  
مستخدمة فى الحروب المعاصرة .

(ب) وعلى خلاف ذلك فإن ممارسة حقوق الحرب تحت علم مزيف ،  
مثل ممارسة أعمال القتال أو استخدام حق التفتيش - أمور غير جائزة .  
وتتطبق هذه القواعد بالمثل على القتال الجوى ، وذلك مع مراعاة  
طبيعة هذا السلاح الجديد .

## الفصل الثالث

### حماية ضحايا الحرب

٩٨٥ - اهتمت الاتفاقات التي تلت في مراحل متقدمة من التاريخ الحديث بحماية ضحايا الحرب من الأسرى والجرحى والمرضى . وكانت حماية هذه الفئات هي التي تغلب على الطابع الانساني في الحرب . ولكننا رأينا ان هذا الطابع الانساني مطلوب كذلك اثناء ممارسة اعمال الحرب ذاتها وعند استخدام القوة المسلحة ايا كان شكل استخدام هذه القوة .

وهكذا نجد ان ضحايا الحرب وهم الجرحى والمرضى والغرقى والأسرى وايضا المدنيين في الاراضى المحتلة قد كفلت الحماية لهم قواعد دولية عرفية عرفت المتقنين الدولي في اكثر من مناسبة ، وان اتخذت الشكل الاساسى المتطور في اتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩ والتي اكتملت بلحقين ( بروتوكولين ) اضيفا اليها عام ١٩٧٧ في المؤتمر الدولي الذى عقد تحت رعاية منظمة الصليب الاحمر الدولية (١) .

ويهمنا ان ندرس هنا الحماية المقررة للأسرى والجرحى والمرضى بشكل عام لنتكلم بعد ذلك عن وضع المدنيين في ظل الاحتلال الحربى عند حديثنا عن قانون الاحتلال الحربى .

٩٨٦ - لعله من الأهمية ان نحدد المقصود بالأسير حتى نعرف الحماية

---

(٢) الاتفاقية الأولى خاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان ، والثانية خاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار ، والثالثة خاصة بمعاملة أسرى الحرب ، اما الرابعة فتتعلق بحماية المدنيين في الاراضى المحتلة .  
ويتعلق الملحق الأول بحماية ضحايا الحرب في النزاعات الدولية المسلحة اما الثانى فيتعلق بالنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى .

المقررة له • ونجد اتفاقيات جنيف قد ربطت بين المحارب والأسير • فنكرت أن كل مقاتل يعد أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم •

وقد كانت مسألة تحديد المحارب من المسائل المختلف عليها في مؤتمر عام ١٩٧٧ إذ أن الدول الصغيرة كانت تحاول أن تسبغ حماية وأفية على فئات متعددة بحيث يمكن أن يدخل فيها أفراد المقاومة الشعبية دون حاجة إلى استيفاء الشروط المعقدة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف على خلاف الاتجاه السائد لدى الدول الكبرى • وأمكن الوصول إلى حل وسط خفف الشروط المطلوبة لحماية أفراد المقاومة الشعبية ما رأينا من قبل • وهكذا يشمل المحاربون أعضاء القوات المسلحة ، بالإضافة إلى أفراد المقاومة الشعبية •

وتبدو أهمية هذا التحديد من زوايا عديدة أهمها أن المحاربين هم الذين لهم حق المساهمة المباشرة في الأعمال العدائية دون السكان المدنيين الذين ليس لهم هذا الحق ، كما لا يجوز من ناحية أخرى أن يوجه ضدهم أى عمل من أعمال القتال (١) كما أن المقاتلين هم الذين يعتبرون أسرى حرب • ويتمتعون بحماية خاصة كفلتها اتفاقيات جنيف لهم (٢) •

---

(1) Fauchille, Traité du droit International Vol. 2. P. 360.

(٢) يفترض في الشخص الذي يشارك في الاعمال العدائية ، ويقع في قبضة الخصم أنه أسير حرب ، وعز، ثم فإنه يتمتع بحماية الاتفاقية الثالثة إذا ادعى أنه يستحق ووضع أسير الحرب أو إذا تبين أنه يستحق مثل هذا الموضع • ويظل هذا الشخص متمتعاً بوصف أسير الحرب إذا ما ثار شك حول استحقاقه لهذا الوصف ، وبالتالي يبقى مستفيداً من حماية الاتفاقية الثالثة حتى الوقت الذي تحسم فيه محكمة مختصة الصفة الخاصة به • راجع المادة ٤٥ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف والخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والموافق عليه في مؤتمر دولي أبرم في جنيف في يوليو عام ١٩٧٧ • هذا وقد اعتبرت اتفاقية جنيف من قبيل أسرى الحرب المدنيين المرافقين للقوات المسلحة

## البحث الاول

### حمایة أسرى الحرب

- ٩٨٧ - للمحارب ان يهاجم مقاتلى العدو وان يجرحهم او يقتلهم ، ولكن اذا القوا السلاح صاروا اسرى حرب ، وتحكم معاملتهم اتفاقية جنيف الثالثة . ومن أهم مبادئ النظام الذى يخضعون له ما يلى :
- ١ - يخضع اسير الحرب لسلطة الدولة الاسرة . وليس للقوات او للأشخاص الذين اعتقلوهم كما كان الوضع فى الماضى .
  - ٢ - يجب ان يعامل الأسير وفقا للمبادئ الانسانية ، ولا يجوز اتخاذ اية اجراءات تقتل من كيانه وادميته . ويجب على الخصوص احترام حياة اسرى الحرب وشرفهم ومعتقداتهم . وكفالة ممارستهم لشعائرتهم الدينية . ويصف الفقيه الفرنسى ريتز الأحكام التى قررتها اتفاقية جنيف بانها تعنى - استفادة الأسرى - فى العديد من النواحي بمعاملة تفوق فى وضعها تلك التى يعامل وفقا لها ، قوات الدولة الاسرة . وذلك فيما عدا حظر الخروج من المعسكرات المعدة لهم (١) .
  - ٣ - يجب ان يوضع الأسرى فى أماكن بعيدة عن ميادين القتال . وان يقدم لهم كل ما يلزمهم من ماكل أو مشرب أو ملابس .
  - ٤ - ألزمت الاتفاقية الدولة الاسرة بان تصرف مرتبات للأسرى تساوى تلك التى تصرفها لمن هم فى رتبته من رعاياها العسكريين .

---

(1) « en dehors de la liberté de sortir de campe, ils bénéficient, sous bien des aspects, d'un traitement au moins aussi honorable que les forces armées de la puissances détentribes. »

وقد قررت اتفاقيات جنيف العديد من الضمانات بهذا الصدد كحظر الاعتداء على حياة الأشخاص، وسحتهم وسلامتهم البدنية ولا سيما القتل والامانة العنسية كالتعذيب أو التمشويه أو أية صورة من صور العقوبات البدنية . وكحظر انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطة من قدر الانسان والاعتصاب وكل ما من شأنه خدش الحياء .

٥ - يجب العناية بالجرحى والمرضى من الأسرى ، فيجب على قوات الدولة التي تسيطر على المعركة ان تبحث عنهم وأن تحميهم من الاعتداء . كما ألزمت اتفاقية جنيف الدولة التي تتخلى عن الجرحى فى ميدان القتال ان تترك معهم المعدات الطبية ، بل والأطباء بقدر يكفل معالجتهم وحتى لا يكونون عبئاً ثقيلاً على الدولة الاسرة . وتمتع المستشفيات ووحدهات الاسعاف وأفراد الخدمات الطبية بحماية خاصة نظمها الاتفاقية .

٧ - وضعت اتفاقية جنيف ضمانة خاصة لتنفيذ احكامها تتمثل فى تقرير حقوق الدولة الحامية من ناحية ، وفى الحقوق المقررة لممثلى جمعية الصليب الأحمر الدولية من ناحية اخرى ، فللدولة الحامية وكذلك لمثلى الصليب الأحمر زيارة اسرى الحرب واتخاذ ما يلزم للمساعدة والرقابة والقيام بالمساعى الحميدة كلما وجدت ذلك مرغوباً فيه لمصلحة الأسرى ، كما ان لها ان تنظم لقاءات بين ممثلى الدول المعنية على اراض محايدة (١) .

#### جرحى ومرضى الحرب :

٩٨٢ - هم الأشخاص العسكريون او المدنيون الذين يحتاجون الى مساعدة طبية بسبب الصدمة او المرض او اى اضطراب او عجز بدنيا كان ام عقلياً . مما يجعلهم يحجمون عن ارتكاب اى عمل عدائى .

وقد اهتمت اتفاقيات جنيف بهم واقدرت لهم العديد من الأحكام التى تقوم فى جملتها على ضرورة معاملتهم معاملة انسانية - بحيث يلقون بقدر الامكان الرعاية الطبية التى تتطلبها حالتهم بأسرع ما يمكن ، كما حظرت الاتفاقية التمييز بينهم لآى اعتبار سوى الاعتبارات الطبية .

(١) راجع تفصيلات واسعة عن هذا الموضوع فى رسالة الدكتور عبد الواحد الغار ، عن أسرى الحرب ، القاهرة عام ١٩٧٥ ص ٦٠ وما بعدها ، ودراسة محبى الدين عشاوى ، « حقوق وواجبات أسرى الحرب ، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٦ وما بعدها .

( م ٥٥ - القانون )

ومن ناحية أخرى يحتل تعريف هؤلاء الجرحى والمرضى لأى إجراء طبي لا تقتضيه الحالة الصحية لهم ، ولا يتفق مع المعايير الطبية المرعية التى قد يطبقها الطرف الذين يقومون فى قبضته على رعاياه فى الظروف الطبية المماثلة .

كما حظرت اتفاقية جنيف . بشكل خاص ، أن يجرى لهؤلاء الأشخاص ولو بموافقتهم أى عمل من الأعمال الآتية :

( أ ) العمليات الجراحية .

( ب ) التجارب الطبية والعملية .

( ج ) استئصال الأنسجة أو الأعضاء بغية استزراعها الا اذا اقتضت

ذلك الضرورات الطبية .

#### حماية الوحدات الطبية :

٩٨٤ - أقرت اتفاقيات جنيف وملحقاتها ضرورة عدم انتهاك الوحدات

الطبية ، وأوجبت على الأطراف المتحاربة حمايتها . وعدم تعريضها لأى

هجوم من جانبهم . وأوجبت على أطراف القتال اخطار بعضهم البعض

بمواقع الوحدات الطبية لكل منهم . وعدم اتخاذها ستارا لستر الأهداف

العسكرية لهم . كما أوجبت أن تكون الوحدات الطبية فى مواقع لا يهدد

الهجوم على الأهداف العسكرية سلامتها .

#### حماية أفراد الخدمات الطبية والدينية :

٩٨٥ - يجب احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المدنيين ، ولا يجوز

توقيع العقاب على أى شخص لقيامه بنشاط ذى صفة طبية بغض النظر عن

شخص المستفيد من هذا النشاط .

وقد حظرت بروتوكول جنيف أرقام الأشخاص الذين يمارسون نشاطا

ا صفة طبية على اتيان تصرفات، او القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة

الطبية ، أو غير ذلك من القواعد الطبية التي تستهدف صالح الجرحى والمرضى أو أحكام الاتفاقيات الدولية أو على الأحكام عن اتيان التصرفات والقيام بالأعمال التي تتطلبها هذه القواعد والأحكام .

### المركبات الطبية :

٩٨٦ - تتمتع المركبات الطبية بالاحترام والحماية الواجبة ويدخل في ذلك زوارق النجاة والسفن الطبية والطائرات الطبية ، وكذلك طاقمها والعاملين عليها . وتستمر الطائرات الطبية التابعة لأحد أطراف النزاع متمتعة بالحماية أثناء تحليقها فوق المناطق البرية أو البحرية التي يسيطر عليها الخصم فعليا . بشرط الحصول على موافقة مسبقة على هذا التحليق من السلطة المختصة لدى ذلك الخصم .

ويجب ألا يساء استخدام هذه الطائرات كاستخدامها في جمع أو نقل معلوميات ذات صفة عسكرية مثلا . ويجب على الطائرة أن تبذل قصارى جهدها للكشف عن هويتها وإخطار الخصم بطروف تحليقها .

### المفقودين والمتوفون :

٩٨٧ - استحدثت بروتوكول جنيف المبرم في يوليو ١٩٧٧ أحكاما تتعلق بالمفقودين والمتوفين . ووضع مبدأ عاما بهذا الصدد . هو أن من حق كل أسرة معرفة مصير أفرادها . ويجب على كل طرف أن يبحث عن المفقودين الذين يبلغ الخصم عن فقدانهم ، طالما تسمح الظروف بذلك في موعد أقصاه انتهاء الأعمال العدائية .

أما بالنسبة للمتوفين . فيجب عدم انتهاك رفاتهم ، كما يجب الحفاظ على مدافنهم وتسهيل وصول أسر المتوفين إليها ، وكذلك تسهيل دخول ممثلي الدوائر الرسمية لتسجيل القبور إلى هذه المدافن ، كما يجب كذلك تسهيل عودة رفات الموتى وامتعتهم الشخصية إلى وطنهم إذا ما طلبت ذلك دولهم ، أو طلبه أقرب الأشخاص إلى المتوفى ولم تعترض الدولة .

## الفصل الرابع

### قانون الاحتلال الحربى

١٨٨ - لعل من أهم أوجه التطوير التى أدخلت على قانون الحرب هو تمييز طائفة من القواعد تختلف عن القانون المطبق على الحرب ذاتها ، وهى ما يعرف بقانون الاحتلال الحربى (١) .

ويحدث الاحتلال الحربى عندما يتمكن جيش إحدى الدول من احتلال إقليم العدو وأخضاعه لسيطرته . وكان الذى يحدث فى الماضى أن يتم فتح لهذا الإقليم من قبل المحتل الذى له حق إخضاع الإقليم لسيادته بتقرير ضمه إليه .

أما الآن فلم يعد من حق المحتل أن يضم الإقليم إليه بمجرد احتلاله ، نتيجة لمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وانفى ترتيب أى نتيجة عليه بما فى ذلك الفتح والضم (٢) .

وقد ذكرت المادة ٤٢ من لائحة اتفاقية لاهائ الرابعة (١٩٠٧) أن الإقليم يعتبر محتلا عندما يصبح فعلا خاضعا لسلطة الجيش المعادى ، ولا يمتد الاحتلال الا الى الأقاليم التى تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها فيها .

---

(١) عز الدين فوده ، المركز القانونى للاحتلال الحربى ، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ٢٥ ، عام ١٩٦٩ ص ٢٩ .  
(٢) يقول الاستاذ الدكتور عز الدين فوده فى هذا المعنى ان الغرض من وضع القواعد الخاصة بقانون الاحتلال الحربى . . . أولا : تأكيد الحالة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربى وعدم ضم الأقاليم الخاضعة لسيطرته من جانب واحد تحت أى اسم أو شكل من الأشكال طوال فترة قيام الحرب بين دولة الاحتلال والدولة صاحبة السيادة القانونية على الإقليم المحتل . . . المقال المشار إليه ، ص ٢٢ .

ومن هنا استقر الرأي في ألتقنه الدولي على تكيف الاحتلال الحربى بأنه حالة فعلية نتجت عن الحرب بسبب وجود القوات المسلحة الأجنبية بعد هزيمتها للقوات المعادية وشل قدرتها على المقاومة ، واحكام سيطرتها على الاقليم المحتل (١) .

وقد نظمت صالة الاحتلال الحربى اتفاقية جنيف الرابعة التى وقعت فى اغسطس عام ١٩٤٩ كما ادخلت عليها بعض التعديلات عام ١٩٧٧ .

واهم المبادئ التى جاءت بها هذه الاتفاقية تتمثل فى الآتى :

١ - الاحتلال الحربى وضع مؤقت . ويترتب على ذلك مجموعة من النتائج أهمها أن الاحتلال الحربى لا ينقل السيادة على الاقليم المحتل الى دولة الاحتلال ، ومن ثم لا يجيز ضم هذه الأقاليم الى الدولة المحتلة ، كما أن الدولة المحتلة تلتزم باحترام القوانين والنظم القانونية فى الأراضى المحتلة .

٢ - أنه لابد من تقرير حماية فعالة للمدنيين فى الأراضى المحتلة حتى لا يقعون تحت جور وعسف سلطات الاحتلال .

٣ - أن للمحتل بعض الحقوق التى تمكنه من حفظ النظام العام وحماية قواته فى الاقليم المحتل ، وبعض الحقوق المالية الأخرى حتى تنتهى حالة الاحتلال .

وستتناول هذه المسائل بيمض التفصيل .

### أولاً : الطبيعة المؤقتة لحالة الاحتلال الحربى

٩٨٩ - وتعتبر هذه الخصيصة هى المميز الرئيسى للاحتلال الحربى

---

(١) فى هذا المعنى : عز الدين فودة ، شرعية المقاومة فى الأراضى المحتلة ، كتاب دراسات فى القانون الدولي ، المجلد الأول ، القاهرة ١٩٦٩ وهو يقول : أن سلطة قوات الاحتلال تقوم على أساس الأمر الواقع والرضع الفعلى ، لا على أساس ممارسة اختصاصات السيادة القانونية .

فى القانون الدولى الآن . ومعنى الطبيعة المؤقتة أن سلطة الاحتلال سلطة فعلية أساسا وليس سلطة قانونية ويمارس المحتل الحقوق والواجبات وفقا للاتفاقات والاعراف الدولية لفترة مؤقتة .

وعلى ذلك لا تنتقل السيادة اليه . وتبقى للأمة والدولة الأصلية ، وبعبارة أخرى فإن السلطة الفعلية التى تمارسها دولة الاحتلال لا تنتقل إليها باعتبار أن السيادة قد أنتقلت إليها من السلطة الشرعية وفقا لنظرية الطول ، وإنما الى احكام قانون الاحتلال الحربى المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية (١) وهكذا يتدخل قانون الاحتلال الحربى بتنظيم هذه الحالة المؤقتة وتحديد صلاحيات المحتل واختصاصه فى ادارة الأراضى المحتلة على ضوء مركزه الفعلى ، ويقدر ما يقتضيه ذلك من سلطات للحفاظ على النظام العام كضرورة لايد منها للحفاظ على أمنه وحياة أفراد قوته من جانب أو حماية أرواح السكان وصيانة ممتلكاتهم من جانب آخر . . (٢) .

وهكذا فلا يجوز للمحتل أن يضم الأراضى اليه ، كما أن الحالة الفعلية توقف ممارسة السيادة للدولة الأصلية دون أن تلغىها .

### ثانيا : حماية المدنيين فى الأراضى المحتلة (٣)

٩٩٠ - من أهم القيود التى ترد على سلطات الدولة المحتلة تلك القيود التى تتمثل باحترام حقوق المدنيين فى الأراضى المحتلة . وقد اهتمت اتفاقية

---

(١) D. Debbasch : L'occupation Militaire, paris 1962, p. 10.

وراجع المادتين ٤٧ ، ٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة، ورسالة تيسير شوكت النابلسى ، الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية ، حقوق عين شمس ، ١٩٧٥ ، ص ٨٥ ،

(٢) عز الدين فودة ، الاحتلال الحربى ، ص ٣٦ .

(٣) زكريا عزمى ، من نظرية الحرب الى نظرية النزاع المسلح مع دراسة خاصة بحماية المدنيين فى النزاع المسلح ، رسالة ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٣٦ وما بعدها .

جنيف الرابعة بهذه المسألة ونظمتها بشكل مفصل .

وقد عرقت الاتفاقية الأشخاص المقصودين بالحماية بأنهم « الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وفي ظرف كيفما كان ، عند قيام حسرب. أو احتلال في أيدي الأطراف المتصارية أو دولة احتلال ليسوا من مواطنيها » ( المادة الرابعة ، .

أما الحقوق التي قررتها الاتفاقية فهي تتفق في جملتها مع قواعد الحد الأدنى للحقوق تقررها قواعد القانون الدولي لكل الأشخاص ، فهي تقرر الحقوق العامة مثل حق الحياة وسلامة الجسم والعرض والشرف عن التعذيب أو الأذى ، الحقوق العائلية مثل حق الزواج ، وتكوين الأسرة ، حرية العقيدة ، واحترام ذاتية المواطنين بمنع التأثير على عاداتهم أو تقاليدهم . ونصت الاتفاقية أيضا على بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في التعليم ، وحق العمل الحر ، وحق الملكية .

ولعل من أهم الحقوق التي قررتها هذه الاتفاقية حق الأفراد في البقاء في أراضيهم وعدم جواز نقلهم ، والحقوق القضائية التي تتصل بعدم جواز سريان ما تصدره السلطة المحتلة من قوانين جنائية على السكان باثر رجعي ، وتقييد حقها في اعتقال المدنيين ، ووضع قيود على توقيع عقوبة الاعدام ، ووضع ضوابط لحماية المعتقلين في الأراضي المحتلة ، وضرورة توفير مختلف الضمانات القانونية في التحقيق والمحاكمة (١) .

وقد ادخلت ضمانات إضافية في « ملحق جنيف (١٩٧٧) » ، (٢) عالجت

---

(١) راجع شرح واف لهذه الحقوق في المراجع الآتية ، زكريا عزمي من نظرية الحرب الى نظرية النزاع المسلح ، المرجع السابق ص ٢٢٠ محيي الدين عشعاوي ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحسربي ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ وما بعدها .

(٢) خصص لها القسم الثالث من الملحق الأول تحت عنوان معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطات طرفي النزاع ، .

العديد من أوجه القصور التي انتابت الاتفاقية الرابعة مثل :

١ - تقرير سريان الاتفاقية الرابعة على اللاجئين والأشخاص غير المنتمين لأية دولة .

٢ - تيسير جمع الأسر التي تنشأت نتيجة للنزاع المسلح .

٣ - تقرير حماية واسعة للنساء والأطفال .

٤ - توسيع الضمانات القضائية في التحقيق والمحاكمة مع المدنيين .

ومع ذلك فإن هذا الحق لم يكفل الحقوق السياسية للسكان المدنيين ، كما أعطى لسلطات الاحتلال حق تقييد بعض حقوق الإنسان الأساسية مثل حق إجبارهم على العمل لتوفير احتياجات جيش الاحتلال ، وحق نقل المواطنين العموميين من مراكزهم ، وحق المحاكمة أمام محكمة عسكرية سرية ، وأن أوجب النطق العلني بالحكم ، فضلا عن القيود العديدة على الملكية العامة والخاصة التي أعطتها الاتفاقية لسلطات الاحتلال .

ثالثا : حقوق الدولة المحتلة في الأراضي المحتلة :

١٠١١ - يتمتع المحتل بسلطات مؤقتة هدفها المحافظة على النظام العام

في الأراضي المحتلة وحماية قرااته وأمنه في الإقليم من ناحية أخرى . لذلك

فإن له صلاحيات في مجال التشريع والقضاء والتنفيذ .

حماية النظام العام :

٩٩١ - يعطى قانون الاحتلال الحربي لسلطة الاحتلال ، الحق في

اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية النظام العام وحياة السكان ، وإن كانت

تلتزم بهذا الصدد باحترام القوانين المعمول بها في دولة الاحتلال ما لم يوجد

مانع مطلق من تنفيذ هذه القوانين ( المادة ٥٢ من اتفاقية لأمم المتحدة للمقاتل

البري ) .

وتثور صعوبة حول ما لذا كان ذلك يعنى ان سيطرة الاحتلال مقيدة في مقاومتها لما يخل بالنظام العام يتفقد القواعد التي يجب ان تلتزم بها سلطات الدولة الاصلية ؟ .

لقد اثبتت العديد من المناقشات بهذا الصدد ، وانتهى القضاء الدولي الى اقرار تفسير يقول بان المادة ٤٢ من اتفاقية لاهاي لا تعطي امتيازات للمحتل ، بل على العكس تضع القيود عليه ، ومن ثم فيجب تنفيذ التدابير المقررة في الدولة من قبل الا اذا وجدت صعوبة شديدة في تنفيذها (١) .  
سلطات المحتل التشريعية والادارية :

٩٩٢ - ذكرنا ان سلطات الاحتلال تلتزم باحترام القوانين والأنظمة القائمة في الدولة . ومع ذلك فنجد في الاتفاقيات المنظمة لقانون الاحتلال الحسيني قيد الضرورة القصوى او الضرورة المانعة (٢) وقد فصلت المادة ٦٤ من اتفاقيات جنيف هذه الضرورة بقولها « يستمر العمل بالقوانين الجنائية القائمة في لاقليم المحتل » ومع ذلك يجوز الغاء هذه القوانين او ايقاف العمل بها في الحالات التي يكون في التنفيذ خطورة على الأمن او ايجاد عقبة في سبيل تطبيق احكام هذه الاتفاقية ، .

ويجب تفسير هذا الاستثناء في اضيق الحدود كما ذكرنا بالنسبة لحماية النظام العام . ويجوز للمحتل ان ينشئ محاكم عسكرية يخضع لها السكان في الاقاليم المحتلة . ولكن اختصاص هذه المحاكم بمقيد بقيدتين :  
الاول : يتعلق بالاختصاص فهو يقتصر على الجرائم الموجهة ضد جيش الاحتلال ، والتي يحددها القانون العسكري لهذا الجيش ، وكذلك الجرائم التي تسبب دولة الاحتلال قوانين خاصة بها .

---

(١) شوار ونبيرجس ، القانون الدولي ، الجزء الثاني ، قانون النزاع المسلح ، ص ٢٢٦ .  
(٢) المواد ٤٣ من قانون لاهاي ، ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة .

الثانى : يتعلق بتنظيم تشكيل هذه المحاكم ، فيجب ان تكون المحاكم العسكرية الخاصة بجيش الاحتلال ، وان تعقد جلساتها فى الاقليم المحتل كما يجب الا تكون لها صفة مياضية .

ويجوز لسلطات الاحتلال ان تحصل الضرائب والرسوم من السكان لاستخدامها فى دفع مصاريف ادارة الاقليم المحتل ومرتببات القضاة والشرطة ومصاريف جيش الاحتلال ولا يجوز لسلطة الاحتلال ان تفرض ضرائب جديدة الا فى اضيق الحدود وبقيود معينة (١) .

ويجوز لسلطات الاحتلال ان تستولى على الاموال المنقولة التى تستخدم فى الاغراض العربية دون غيرها ، وتتبقى الاموال الجماعية مملوكة للدولة الاصلية (٢) .

ومع ذلك يجوز لسلطة الاحتلال ادارة الاموال العقارية والانتفاع بها دون تملكها (٣) .

### الفصل الخامس

#### جرائم الحرب والعقاب عليها

٩٩٢ - من اهم التطورات التى تمثل نقلة هامة فى التفكير القانونى الدولى الاعتراف من جانب الدول بضرورة الاحترام المتبادل لقوانين واعراف الحرب المكتوبة وغير المكتوبة وتحريم مخالفتها ومحاكمة مرتكبي هذه

(١) نصت على هذه القيود المادة ٤٨ من لائحة لاهاي .

(٢) راجع فى مناقشة الخلاف الفقهى حول هذه المسألة : نحيى الدين

عشماوى ، حقوق المدنيين ، المرجع السابق ص ٥٧١ وما بعدها .

(٣) راجع تفصيلات واسعة عن هذا الموضوع فى :

S. Lazareff, Status of Military forces under Current International Law, Sijhoff, Leyden 1971, P. 128 ff.

المخالفات ، وقد مارست هذه المحاكمات بشكل واسع في أعقاب الحرب العالمية الأولى . أما قبل ذلك فقد كان المنتصر يفرض إرادته على المغلوب ويحتل أراضي ويثال الجزاء الشعب أمناسا .

ولكن هذه المحاكمات اتاحت الفرصة لتطور قانوني هام يتمثل في توجية القواعد القانونية الدولية إلى الأفراد وعقايهم على مخالفتها ، كما كشفت عن وجه هام من وجوه خصائص القواعد المنظمة للحرب وهو كونها من القواعد الدولية الآمرة ، وهي القواعد شهدت إعترافا بها من جانب المجتمع الدولي في مؤتمد فينا لقانون المعاهدات ، مما يشير إلى كون القانون الدولي قد أخذ سبيله إلى التحول إلى قانون يختص به وليس مجرد قانون تنسيق ، وإلى أن المجتمع الدولي في سبيله إلى التحول من مجتمع الميادات شبه المطلقة إلى السيادة المقيدة والتي تجعلها تسيطر عليها .

وستوضح في البداية الصفة الآمرة للقواعد الدولية ، ثم سنتكلم بعد ذلك عن جرائم الحرب والعقاب عليها .

### أولا : الصفة الآمرة للقواعد الدولية المنظمة للحرب :

٩٩٤ - تعرضنا لمعنى القواعد الآمرة في معرضنا تناولنا لانتهاج المعاهدات بسبب التعارض معها، وهي تلك القواعد الملزمة للدول في تصرفاتها، والتي لا تقبل الاتفاق بينهم على مخالفتها، والفقه الدولي يعطى هذه الصفة للقواعد التي تحكم الحرب . وقد تعرضت محكمة نورمبرج لهذه القضية أثناء محاكمة مجرمي الحرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذكرت أن لوائح لاهاي التي تناولت تنظيم الحرب البرية « محاولة لتتقيح قوانين واعراف

(1) «The Law of war an dneutrality is not jus dispositiuns it is Jus Cogens».

راجع Skubiszewshi في مؤلف سورنسن بعنوان «استخاء لعدة من جانب الدول من ص ٧٩٩ .

الحرب التي كانت موجودة من قبل ، لذا تعتبر كاشفة لهذه القوانين والأعراف التي كان معترفا بها من قبل من الدول المتعدية ، ومن ثم قضت المحكمة بسريراتها على كافة الدول حتى تلك التي لم تكن أطرافا في اتفاقيات لاهاي (١)

ويثار بهذا الصدد مدى تأثير التطورات الحديثة في فن الأسلحة على قوانين وأعراف الحرب ، ذلك أن هذه التطورات اصرع من التطور في تكوين أعراف الحرب وتقنينها ، مما قد ينتج عنه حدوث حالات جديدة لم ينص على حكم صريح لها في الماضي ، هنا يمكن القول بأن الأطراف المتحاربة تلك حرية العمل ، بل انه ينبغي الرجوع دائما الى المبادئ القانونية العامة التي يعرفها قانون الشعوب ، وهي بلا شك تنطبق على أية وسائل حديثة ، وهنا أيضا تبدو أهمية التنظيم الاسلحي للحروب ، فهو بلا شك يضع مبادئ وقواعد جديدة بالاحترام .

ونجد مقننة اتفاقية لاهاي الرابعة تتوقع ذلك بذكر انه « حتى يمكن التوصل الى تقنين أكثر تكاملا لقوانين الحرب ، فإن الضمان والمحاربين يبقون تحت حماية وحكم المبادئ العامة لقانون الشعوب ، حسبما تكونت من الاستخدام المستعمل بين الدول المتعدية ، من قوانين الانسانية ، ومن متطلبات الضعير العام » (٢) .

والواقع انه لا يمكن أن يكون لهذه الأحكام التي تنظم الحرب قيمة

---

(1) Trials of war Criminals before the Nuernberg Military Tribunals, Vol II. The High Command case, 1949, P. 532.

(٢) نصت على ذلك أيضا المادتين ٢٢ ، ٢٣ من التنظيمات الملحقه بالاتفاقية حيث ذكرت الأولى أن حق المحاربين في اتخاذ وسائل تؤذي العدو ليس بلا حدود . كما ذكرت الثانية أنه من المبادئ المرتبطة بالمبدأ السابق ، مبدأ الإنسانية «Principle of humanity» والنتائج التي تقترب عليه أساسية منها أن المحاربين يتمتع عليهم استخدام الأسلحة أو أية وسائل من شأنها أن تحدث أضرارا لا ضرورة لها .

تنكر الا اذا كفل لها اكبر قدرة من القوة ، ويجب ان يشعر قادة الدول الذين يخالفون قانون الحرب بانهم سوف يحاسبون على مخالفتهم .

ومن المستقر عليه في الفقه ان اكثر القواعد الدولية التزاما هي القواعد التي تقتون بجزاء يوقع على من يخالف احكامها ، وهو امر مستقر بالنسبة لقوانين الحرب .

### ثانيا : بجرائم الحرب :

١٩٥٠ - يهتم الفقه القانوني الدولي حديثا بدراسة جرائم الحرب ، ويشاركة هذا الاهتمام لقهاء القانون الجنائي باعتبار ان القانون الجنائي يهتم بدراسة الجرائم والمعاقب عليها وقد قدمت العديد من المؤلفات حول هذا الموضوع حديثا .

فما هو المقصود بجرائم الحرب ، وما هي العقوبات التي يمكن ان توقع على مخالفة هذه الجرائم ؟

### ١٠١٧ - تعريف بجريمة الحرب :

يوجد خلاف فقهي حول جريمة الحرب ، ومع ذلك فاننا نلاحظ ان تعريف ميثاق محكمة نورمبرج لها هو افضل التعاريف ، فالميثاق يعرفها بانها « الاعمال التي تشكل انتهاكا لقوانين واعراف الحرب الدولية » (٢) . وهكذا فيتطلب دراسة هذه الجرائم تحديد العناصر الآتية :

١ - الاعمال المخالفة لقانون واعراف الحرب .

---

(٢) يعرفها J. Daniel بانها « مخالفة معاقب عليها تمثل خرقا للقانون الدولي وترتكب اثناء العمليات العسكرية سواء من الأفراد العاديين او المجتمع الدولي » راجع مؤلفة :

Schindler : Les probème du chatiment des Crimes de guerre d'après les Enseignement de la deuxième guerre mondial, Le Caire 1949, P. 59.

٢ - الوقت الذى ترتكب فيه الجرائم

٣ - مرتكب الفعل غير مشروع

١ - العمل غير المشروع :

١٩٧ - وهو مخالفة قواعد القانون الدولى التى تحكم الحروب على ماوضحنا عند دراستنا لقانون المسؤولية الدولية ، ولكن السؤال الذى يطرح هنا هل كل مخالفة لقانون الحرب تعد جريمة أم أن التجريم يقتصر على بعض المخالفات فماسب ؟

لاشك أن أية مخالفة لقانون الحرب ترتب مسؤولية على أسوة بالمخالفة ، ولكن هل كل مخالفة تكون جريمة حرب ؟ وما هو المعيار الذى نميز به بين المخالفات التى ترتب مسؤولية غير جنائية وتلك التى ترتب مسؤولية جنائية ؟

فى الواقع أن بعض المواثيق الدولية قد نصت صراحة على اعتبار بعض المخالفات جرائم حرب ، كما أنه تجرى محاولات تقنين لهذه الجرائم فى المؤتمرات العلمية ، ولكن ما هو الحكم بالنسبة للمخالفات غير المنصوص عليها ؟

يتجه البعض الى القول بأن كافة المخالفات للقانون التى ترتكب أثناء القتال ضد الأعداء تعتبر جرائم حرب ، وذلك لأنها تنطوى جميعا على قدر من الخطورة ، كما أن التشريعات المدلية للدول تجمع على ادانة الأفعال المماثلة لها التى ترتكب ضد الأفراد فى الداخل ،

وتحاول بعض المواثيق أن تميز بين المخالفات الجسيمة وتعتبرها جرائم حرب والمخالفات غير الجسيمة فلا تضى عليها هذه الصفة (١) .

(١) راجع ملحق ١٩٧٧ الاول المرفق باتفاقيات جنيف المواث ٨٥ ، ٨٦ ،

ونحن مع الراى الأول ، لأن مخالفة قوانين الحرب تحدث اثاراً تدميرية ومخرية للدول ، وتصيب الأشخاص فى حياتهم واجسامهم واموالهم ولا توجد افعال اخطر من ذلك تستحق التجريم الدولى (١) .

٢ - زمن ارتكاب الفعل :

٩٩٧ - من المسلم به ان العقاب على هذه الجرائم يتطلب ان يكون هناك نزاع مسلح ولا يتطلب ذلك ان تكون هناك حالة حرب معلنة ، كما ان الجريمة تتوافر اذا ارتكبت اثناء الاختلال الحربى (٢) .

٩٩٨ - ٣ - الفاعل :

يشترط لقيام جريمة الحرب ان يرتكبها ممثلى الدولة او احد رعاياها ضد دولة اخرى او فرد تابع لدولة اخرى ، بمعنى اخر يعد اختلاف دولة الجانى عن دولة المجنى عليه من الشروط الضرورية لقيام جريمة الحرب .

ولا يشترط ان يكون مرتكب الفعل غير المشروع محارباً ، فيثبت وصف الجريمة ولو ارتكب الفعل احد الأشخاص المدنيين .

### انواع جرائم الحرب

٩٩٩ - ان استقراء احكام المعاهدات المقننة لقانون الحرب جعلتنا

نقسم هذه الجرائم الى قسمين هما :

١ - الجرائم ضد المجتمع الدولى :

---

(١) راجع محيى عشمارى ، حقوق البدنيين تحت الاحتلال الحربى

المرجع السابق ص ٥٦٢ ، دانيل جرائم الحرب ، المرجع السابق ص ١٦٠  
in atwick, Draft code of offence against the

Peace and security of Mankind, A.J.I.L., Vol 46, 1952, P. 98.

ورسالة عبد الحميد خميس ، جرائم الحرب والعقاب عليها ، القاخرة

١٩٥٥ ص ٢٠ وما بعدها .

٢ - الجرائم ضد الأفراد العاديين .

الجرائم ضد المجتمع الدولي :

(١) جريمة الحرب واحتلال الأقاليم ، أى توجيه عمل عدوانى ضد دولة من الدول ، وقد ساهم اقرار الجمعية العامة لتعريف العدوان فى توضيح هذه الجريمة ، فقد نصت المادة الأولى من التعريف على أن العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسى ، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، وفقا لنص هذا هذا التعريف ، وقد عدت اللجنة أفعال العدوان على سبيل المثال لا الحصر وأهمها الغزو أو الهجوم على إقليم دولة أخرى أو الاحتلال المسكرى لهذا الإقليم أو ضمه أو ضم جزء منه (١) .

(ب) جريمة إبادة الجنس أو القضاء على ذاتية الأمة ، وقد حوكم القادة الألمان على جرائم مماثلة فى محاكمات نورمبرج .

الجرائم ضد الأشخاص

١٠٠٠ - ويمكن أن نقسم هذه الجرائم بدورها الى أنواع :

النوع الأول : يتعلق بسلوك المحاربين اثناء الحرب .

والنوع الثانى يتعلق بمعاملة الأسرى والجرحى والمرضى أو ضحايا الحرب بشكل عام .

والنوع الثالث : يتعلق بالجرائم المتعاقبة بالاحتلال الحربى .

وبالنسبة للنوع الأول من هذه الجرائم نذكر بالأسلحة المنوعة دوليا

---

(١) راجع أعمال اللجنة السادسة التى أوصت فيها بأقرار تعريف اللجنة الخاصة التى ظلت تعمل لسنوات طويلة من أجل تحديد تعريف العدوان فى وثائق الأمم المتحدة .

والأعيان المدنية التي لا يجوز ضربها ، ومن المستقر عليه ان أية مخالفات بهذا الصدد تتحل جرائم حرب يعد من قبيل هذه الجرائم استخدام النابالم واستخدام الغازات فى الحرب ، وضرب المستشفيات او الطائرات الطبية . . الخ .

وبالنسبة للنوع الثانى يعد مخالفة قواعد معاملة الأسرى او الجرحى أو المرضى أو الغرقى جرائم حرب ، مثل قتل الأسير وتعذيبه والاجهاز على الجريح . . الخ .

أما النوع الثالث : فهو الذى يرتبط بمخالفة قانون الاحتلال الحربى ، والذى اسهم فى تطوير القانون الدولى الانسانى .

## الفصل الثالث

### احكام الحياد

#### تعريف الحياد :

١٠٠١ - يطلق اصطلاح الحياد تقليديا على موقف الدول المتى لا تشارك فى حرب قائمة بين الدول ، او بعبارة اخرى الحياد هو الموقف تغير المنحاز الذى تتخذه الأطراف الثالثة تجاه المحاربين ، وهو موقف يلزمها بواجبات معينة ، ويعطيها حقوقا اخرى ازام هؤلاء المحاربين (١) .

ويضيف البعض الى ذلك ، تطلب ان تنتهج الدولة فى اوقات السلم سياسة لا تجعلها تشترك فى الحروب (٢) .

فالذى كان يحدث عند قيام اى حرب بين دولتين ، هو انقسام فعلى بين الدول ، الى دول متحاربة ، ودول غير متحاربة ، وكان من حى غير المحاربين اما ان ينضموا الى احد الأطراف ، وهنا يكتسبون صفة المحاربين ، واما الا ينضموا الى احد ، وهنا يتصف موقفهم بالحياد ، ويضقى القانون الدولى صفة قانونية على هذا الانقسام الراقى ، حيث يقوم بتنظيم حقوق وواجبات كل فريق ، وعلى الخصوص تنظيم العلاقة بين المحاربين وغير المحاربين .

---

(١) راجع دراسة Skubiszewski عن قانون الحرب والحياد ، ضمن مؤلف سورنسن احكام القانون الدولى ، ص ٨٤٠ ، وراجع اوبنهايم ، القانون الدولى ، المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٦٠٢ .

(2) Mojoryan, Neutrality in present day international Law, Published in Contemporary International Law, Mosco, 1969, P. 216.

### الالتزامات التي تقع على المحايديين :

١٠٠٢ - نظمت اتفاقية لاهاي الخامسة الواجبات التي تقع على المحايديين ، وفقا لقواعد المعرف الدولي . والفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه الواجبات هي اعتبار الدولة المحايدة من الغير بالنسبة للحرب القائمة ، فلا تشترك فيها ، ولا يسرى عليها أحكامها .

على ذلك يفرض الحياد على الدول ثلاثة واجبات رئيسية هي :

١ - واجب عدم المشاركة مباشرة أو بطريق غير مباشر في الحرب القائمة .

٢ - واجب عدم التحيز لاحدى الدول المتحاربة

٣ - واجب الدفاع عن الحياد .

وسنتولى تفصيل هذه الالتزامات الآن :

١ - واجب عدم المشاركة : (١) :

١٠٠٣ - وبكذا فالحياد ينشئ التزامات متبادلة بعدم تدخل الأطراف

المحايدة والأطراف المتحاربة بعضها في شؤون البعض الآخر : لذا يجب على المحايد أن لا يشترك في الحرب سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر : ولذلك فإذا كانت هناك قوات تابعة لاحدى الدول المحايدة لدى دولة محاربة قبل قيام الحرب فإن عليها أن تقوم باستدعائها فور نشوب الحرب ، بل أن عليها أن تمنع جميع متطوعين للدول المتحاربة على أرضها .

وتلتزم الدولة المحايدة بمنع استعمال اقليمها كقاعدة للمعاملات الحربية -

ولا يقتصر المنع هنا على عدم السماح للمحاربين باقامة المطارات والقواعد العسكرية والوانىء في اقليم الدولة المحايدة ، ولكنه يشمل أيضا عدم جواز

---

(١) راجع في التفاصيل ، روسو ، القانون الدوائى العام ، المرجع السابق

السماح للمحاربين باستعمال مطائرات أو قواعد موانئ الدولة المحايدة للأغراض العسكرية ، أو تنازلها لهم عنها أو تاجيرها لهم . فتجهيز طائرة واحدة وقيادتها بشكل يمكنها من الاشتراك في الاشتباكات يعد عملية معادية . وقد أعلنت العديد من الدول المحايدة خلال الحرب العالمية الثانية تدابير تحرم مغادرة الطائرات المسلحة والمجهزة للحرب من اقليمها .

ويقع على الدولة المحايدة واجب عدم تقديم الأسلحة ومختلف المعدات الحربية عن طريق البيع أو الهبة بما في ذلك الذخائر والمواد الحربية لاحدى الدول المتحاربة ، وتعتبر المواد حربية اذا كانت من المواد الأساسية في الحرب كالبترول .

واخيرا تلتزم الدول المحايدة بعدم تقديم ما يعرف بالخدمات غير الحيادية كامداد طرف محارب بمعلومات عن الخطط أو التمركات العسكرية للأخر وقد راينا مثلا صارخا لخرق واجبات الحياد من الولايات المتحدة الأمريكية في معركة السادس من أكتوبر عام ١٩٧٢ بين الدول العربية واسرائيل ، حيث قامت طائرات الاستطلاع المملوكة لها بتصوير بعض المواقع والأهداف العسكرية المصرية وقدمتها لاسرائيل ، مما كان له اثره في سير الحرب ، ويدخل في الخدمات غير الحيادية ، المساعدات المالية التي تقدم لأحد الأطراف المتحاربة ، فاذا كان من المسموح به بيع البضائع العادية لأحد الأطراف ، الا انه من المحظور منح مساعدات اقتصادية على شكل قروض أو تبرعات نقدية أو عينية .

## ٢ - واجب عدم التحيز :

١٠٠٤ - وضعت اتفاقية لاهاي واجبا على الدول بعدم التحيز لاحدى الدول المتحاربة ويتعلق هذا الالتزام بمنع الأفراد التابعين لها من امداد احد المحاربين بأية امدادات أو مساعدات تؤثر في الحرب ، ويدخل في ذلك عمليات جمع المتطوعين ، أو جمع التبرعات النقدية لصالح أحد الأطراف ،

الا اذا كان المقصود بذلك خدمة اغراض انسانية كرعاية جرحى الحرب او ضحاياها وان كان يجب الا يكون هذا التبرع بقصد سياسى وتلتزم الدولة المحايدة بعدم السماح لاية حملة جرى تنظيمها على اقليمها بقصد القيام بعمليات عسكرية ضد دولة محاربة بمبادرة تلك الاقليم .  
ولكن هل تلتزم الدولة بالحياد فى الراى ؟

لا شك فى انه ما دامت الدول تتمتع بالحق فى الاحترام كاحد الحقوق الاساسية للدول ، فانه يصبح من واجب الدولة المحايدة ان تحول دون توجيه الامانات المباشرة الى اى طرف من الأطراف المتحاربة . وكثيرا ما اتخذت المظاهرات والدعاية الموجهة ضد دولة محاربة فى بعض الحالات اشكالا غير قانونية ، والواقع ان الحرب عن طريق وسائل الاعلام المختلفة قد تحدث تأثيرا لا يقل اثره عن الحرب فى ميدان القتال ، لذلك فهى بلا جدال غير مشروعة اليوم ، ومن ثم يقع على عاتق الدولة المحايدة ان تمنعها .

### ٢ - واجب الدفاع عن الحياد :

١٠٠٥ - تلتزم الدول المحايدة بعدم السماح باى انتهاك لواجباتها فى الحياد بافعال تقع على اقليمها او من داخلها . كما يقع عليها واجب الدفاع عن حقوقها فى الحياد .

واعمالا لهذا الواجب يجب ان تقف الدولة ضد اية محاولة لاختراق اقليمها عن القوات المتحاربة ، واذا دخلت قوات الى اقليمها فعليها ان تجردها من سلاحها او ان تستبقيها حتى انتهائ الحرب ، وتعتبر الدولة المحايدة مسئولة عن اتخاذ الاجراءات الضرورية من المراقبة والتمنع ، فاذا اخلت بهذا الالتزام و فشلت فى التصرف فى الوقت المناسب ، ترتبت فى مواجهتها المسئولية الدولية لخرقها لقواعد الحياد .

ويشمل هذا الواجب كذلك عدم جواز السماح باتخاذ اقليمها قاعدة

عسكرية أو اقتصادية لصالح أحد الأطراف المتحاربة ، أو معرا للفتوات  
المحاربة. أو المواد الحربية وما فى حكمها .

هذا وعلى الدولة أن تقاوم انتهاك حيادها بما فى ذلك ما يجرى منه  
فى أجزائها أو فى مياها الإقليمية من جانب الأطراف المتحاربة ، ولا تسمح  
بالاستيلاء على الغنائم فى موانئها .

### أثر التنظيم الدولى فى تغيير واجبات الحياد :

١٠٠٦ - من الأهمية بمكان أن نرى مدى التغيير الذى أحدثه التنظيم  
الدولى على موقف الدول المحايدة من الحروب . والحقيقة أن فكرة الحياد المطلق  
من الحروب قد بدأت تتأثر بشدة بعد قيام عصبة الأمم ، وظهور فكرة منع  
الحرب ، أو تقييدها بقيود تكفل بيان ما هو شرعى منها وما هو غير شرعى .  
فلقد كان يمكن القول بالحياد المطلق للدول فى الالتجاء الى الحرب، وترك تقرير  
مشروعيتها لها قبل ذلك ، ولكن الوضع تغير مع تقييد حق الحرب ومنعها  
كلية بعد ذلك .

وقد وضع عهد العصبة القيد الأول هنا عندما اعتبر الدولة التى تلجأ  
الى الحرب بدون اتباع وسائل حسم المنازعات بالطريق السلمى الذى نظمه  
العهد ، تقوم بعمل غير مشروع وذلك يسوغ للدول الأعضاء أن تتخذ حيالها  
عملا من أعمال الرد على العدوان ، وبالتالي لا تقف موقف الحياد - وينطبق  
ذلك على الدول الأعضاء التى ترى المشاركة فى العقوبات العسكرية التى  
يتخذها مجلس العصبة تطبيقا للمادة ١٦ من العهد ، وحتى بالنسبة للدول التى  
لا ترد ولا تشترك فى عمل جماعى ، فإنها تلتزم بأن تتخذ التدابير الاقتصادية  
التي يفرضها العهد على الدول المعتدية ، وهذا أيضا يتأثر موقفها القانونى ،  
ولاتعد محايدة تماما ، والى هذا الحد فقط أثر العهد على موقف المهادين ،  
وإن لم يبلغ إمكان اتخاذ هذا الموقف فى كثير من الأحيان ، وعلى الخصوص

تجاه الحروب غير المحرمة التي أمكن اللجوء إليها من خلال غموض بعض نصوص العهد .

وحتى بعد تحريم الالتجاء إلى الحرب بمقتضى ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨ ، لم يتأثر موقف الأطراف الثالثة من حيث إمكان اتخاذها موقف الحياد ، إذ أن نصوص هذا الميثاق لم تطلب منها العمل على وقف اللجوء المحظور إلى الحرب ، ولم تفرض عليها القيام بتدخل حربي لهذا الغرض . وهكذا ظلت الأطراف فيها حرة في الانضمام إلى الطرف المعتدى عليه ، كما ترك لها الحرية في البقاء بعيدا عن الحرب ، وفي إخضاع علاقاتها مع المتحارِبين للقواعد التقليدية في الحياد . ويعنى ذلك أن الاتفاقية لم تؤثر مباشرة على قانون الحياد ، لأنها لم تفرض على أطرافها الالتزام بالتخلي عن كل أو بعض واجبات الحياد ضد مصلحة الدولة التي تقوم بانتهاك أحكامها .

ولكن ميثاق الأمم المتحدة قد أثر بشدة على القواعد التقليدية للحرب والحياد ، فقد وضع لأول مرة مبدأ عدم جواز استخدام القوة بكل صورها أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . كما ذكرنا من قبل ، ودعم هذا الحظر بالعديد من الأحكام .

وسنستعرض بشيء من التفصيل لدى إمكان اتخاذ موقف الحياد في ظل الميثاق .

### الحياد في ظل ميثاق الأمم المتحدة :

١٠٠٧ - أقام ميثاق الأمم المتحدة نظاما شاملا للأمن الجماعي ، أوردته في الفصل السابع من الميثاق ، وأساس هذا النظام هو أنه إذا لجأت أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية ضد أية دولة أخرى ، فإن ذلك يجب أن يقاوم بالقوة الجماعية لكافة الدول الأخرى ، وهو على ذلك يترجم الشعار اللهم الذي نجد أساسه في القرآن الكريم في قوله تعالى « من أجل ذلك كتبنا على بني

اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا ، ( ١ ) ويفترض هذا النظام ان العدوان المطلق العنان الذى تتوهم به اية دولة وفى أى اتجاه ، من شأنه ان يغرى ويقوى المعتدى على التوغل فى اتجاهات أخرى ، وبشكل أوضح ، فان الاستعمال الناجح للقوة المخالفة للقانون فى احد المواقف من شأنه ان يسهم فى تقويض احترام مبدأ النظام فى كل المواقف .

ويتطلب نظام الأمن الجماعى ان تقبل الدول التضحية بحرية العمل او عدم العمل حتى فى المواقف التى تتعارض مع مصالحها القومية ، وعليها - على الخصوص - ان تتبذ حقا فى الامساك عن تقديم العون لمشروع جماعى تقوم به الأمم المتحدة او الوكالات المتخصصة .

ولقد اناط الميثاق بمجلس الأمن القيام بمسئولية الأمن الجماعى . فهو الذى يقرر ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به ، او عمل من أعمال العدوان وبعد ذلك يقدم توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا للمادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى او لاعاقته الى نصابه ( المادة ٢٩ ) وقد تحدثت المادة ٤١ عن التدابير غير العسكرية وهى تلك التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات المجلس وانما له ان يطلب الى اعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

وأجازت المادة ٤٢ للمجلس كذلك ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى او لاعاقته

الى نصايه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة ،

ومع ذلك ، فاحتمال عدم وصول مجلس الأمن الى قرار عملاً بأحكام المادة ٢٩ من الميثاق حتى لو توافرت أوضح البيانات على وقوع العدوان أو وقوع التهديد للسلم أو الاخلال به ، هو احتمال قائم لعدة أسباب يقف على رأسها حق الاعتراض المقرر للدول الكبرى على قرارات المجلس ، وعدم تشكيل القوات التي يجب ان تضعها الدول تحت تصرفه ، وتثبت تجربة الأمم المتحدة خلال عمرها الطويل صحة هذا الاستنتاج .

ويقتضى ذلك منا ان نوضح تأثير هذا النظام على موقف الأطراف الثالثة من نزاع ينشب بين دولتين ويستخدم فيه أو لا يستخدم تدابير الأمن الجماعى من مجلس الأمن .

١٠٠٨ - يجب - التفرقة بين وضعين رئيسيين لهما تأثيرهما فى تحديد

الموقف القانونى للدول الغير فى نزاع معين :

الوضع الأول : هو حالة توصل مجلس الأمن الى تحديد من هو المعتدى او اذا اتخذ تدابير لا يتطرق الشك بمطالعتها فى معرفة من هو المعتدى فهناك يقع على الدول الأعضاء واجب التمييز لصالح الدولة المعتدى عليها ، كما يقع على الدول الأعضاء واجب مساعدة مجلس الأمن بكافة الوسائل فى تنفيذ التدابير التي يصدرها حتى ولو لم تشترك فى أعمال القتال ، وهنا لا يمكن ان تظل على الحياد .

الوضع الثانى : يكون فى الحالة التي لا يتوصل فيها مجلس الأمن او الجمعية العامة الى تحديد من هو المعتدى ، وهنا يثور الشك فما اذا كان يمكن للدول الأخرى - الثالثة - ان تحدد من هو المعتدى، ثم يجب بيان حقوقها

وواجباتها حيال الدول المتحاربة .

فالى اى مدى تلتزم الدول بمساعدة مجلس الأمن فى اتخاذ تدابير  
الأمن الجماعى ، وهل يجوز للدول الاعضاء تحقيق رغبة الأطراف فى النزاع  
معين بأن تتخذ موقف الحياد ؟ .

يتجه بعض الفقهاء الى القول بأن الدول الثالثة لا تستطيع - حتى فى  
هذه الحالة - أن تتخذ موقف الحياد ، فهى تظل ملزمة بموجب احكام الميثاق  
بمساعدة مجلس الأمن فى العثور على حل للنزاع ولأنها ملزمة على وجه  
التاكيد بعدم مساعدة الدولة التى تقدر انها معتدية .

واتجه البعض الآخر الى القول بإمكان اتخاذ موقف الحياد فى هذه  
الحالة ما دام المجلس قد فشل فى تحديد من هو المعتدى ، وأن ذلك قد يكون  
مرغوباً فيه لتمكين مجلس الأمن من تحديد هو المعتدى ، ولساعدته فى التدابير  
اللازمة لموقف الاعتداء (١) .

ويرى لوتز باخت أن للدول الأعضاء فى حالة الهجوم المسلح أن تتخذ  
استناداً الى حق الدفاع الجماعى عن النفس عملاً باحكام المادة ٥١ من  
الميثاق من الاجراءات ما تراه مناسباً ، ، بما فى ذلك ، فضلاً عن حق اللجوء  
الى الحرب ، انكار الفوائد العادية للحياد ، واجراءات التمييز ضد المعتدى .  
إذا كان ذلك لا يتعارض مع احكام القانون ، ومع ذلك فإن الصعوبة الحقيقية  
تنشأ عندما تقترن الدول لاتتبع بحق اتخاذ الدفاع الفردى أو الجماعى بالتمييز  
ضد طرف من أطراف النزاع ، قبل اتخاذ قرار بشأن النزاع فى أحد أجهزة  
الأمم المتحدة المختصة -

---

(١) الدكتورة عائشة راتب ، النظرية المعاصرة للحياد ، القاهرة ١٩٧٠ ،  
والدكتور عبد العزيز سرحان ، دروس المنظمات الدولية، الجزء الثانى (١٩٧٤)  
صق ٢٤٨ وما بعدها .

ويتجه البعض الى القول بان للدول الأعضاء - فرادى ومجموعة - فى حالة فشل جهاز مختص من اجهزة الأمم المتحدة فى اتخاذ اجراء ملزم أو تقرير وقوع العدوان ، صلاحية وقوع العدوان خلافا لاهداف الميثاق ومبادئه ان يصل تمييزها لصالح الفريق الذى ترى انه يمارس حق الدفاع عن النفس الى درجة الدعم الفعلى عن طريق القوة . ويعتبر هذا التمييز حقا لها وليس واجبا عليها ، اى ان لها اذا شاءت ان تتقيد بواجبات الحياد التام ، ولكنها غير ملزمة باتخاذ هذا الموقف ، وبذلك يعنى انه بإمكان الدولة العضو فى مثل هذه الحالة ان تميز لصالح أحد اطراف الحرب اذا رأت انه يمارس حق الدفاع عن النفس . اى ان تمييزها يكون مبررا فقط فى حالة استندها الى قرار تعتبر فيه احد اطراف النزاع فى حالة الدفاع عن النفس (١) .

وعلى اساس هذه الأحكام نستطيع ان نفسر موقف الدول العربية من قطع البترول العربى عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، فى اعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وخفضه بالنسبة للدول الأخرى على اساس ان عليها واجبا فى ان تميز ضد المعتدى وخاصة بعد ان أدانت الأمم المتحدة اسرائيل وعدم تمكنها من توقيع عقاب عليها بسبب رفض الولايات المتحدة لذلك (٢) .

---

(١) يراجع فى التفاصيل : منزر عنبتاوى ، واجبات الأطراف الثالثة فى الحروب المعاصرة . منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ١٩٠١ ص ١١٢  
(٢) راجع مؤلف ، سلاح البترول وموقف القانون الدولى ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ص ٤٤ .

Brownlie; International Law and the use of force by states.  
Oxford, 1968, P. 328 FF. Bowett, The search for Peace, London  
1972, P. 95.



## فهرس

الصفحة	البند	الموضوع
٤	-	تصدير . . . . .
٢٧٠- ٧		الجزء الأول - القاعدة الدولية : . . . . .
٨- ٧		مقدمة وخطة البحث . . . . .
٢٨- ٩		الباب الأول - في التعريف بالمقانون الدولي العام . . . . .
٩	١	تمهيد . . . . .
١٦- ١١	٥- ٢	الفصل الأول - مصطلح القانون الدولي العام ( أولا : الاتجاه التقليدي - ثانيا : الاتجاه الحديث - رأينا الخاص ) . . . . .
٢٨- ١٧	١٦- ٦	الفصل الثاني - خصائص الرابطة القانونية الدولية - ( أولا : أطراف الرابطة القانونية الدولية - ثانيا : موضوع الرابطة القانونية الدولية - ثالثا : عنصر الالتزام - رابعا : صفة العمومية في القاعدة الدولية ) . . . . .
٣٦- ٢٩	٢٢- ١٧	الباب الثاني - العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي - ( القانون الدولي يقابل القانون الداخلي - تطبيق القانون الدولي في داخل الدول : ( أ ) اتجاه

الصفحة	البتد	الموضوع
		ثنائية القانون - النتائج المترتبة على الأخذ بنظرية الازدواج - نقد نظرية الازدواج - (ب) اتجاه وحدة القانونين)
٤٤- ٣٧	٢٨- ٢٣	الباب الثالث - العلاقة بين القانون الدولي وقواعد السلوك الأخرى . . . .
٤١- ٣٨	٢٦- ٢٤	الفصل الأول - قواعد القانون الدولي وقواعد الأخلاق والمعاملات الدولية ( القانون الدولي والأخلاق - القانون الدولي وقواعد المعاملات الدولية ) .
٤٤- ٤٢	٢٨	الفصل الثاني - التمييز بين القانون الدولي وقواعد الدين . . . . .
٨٨- ٤٥	٧٠- ٢٩	الباب الرابع - نشأة وتطور القانون الدولي
٤٨- ٤٦	٣٣- ٣٠	الفصل الأول - القانون الدولي في الحضارات القديمة . . . . .
٥٤- ٤٩	٣٩- ٣٤	الفصل الثاني - القانون الدولي في العصور الوسطى - ( أولا : أوروبا الفريسية المسيحية - ثانيا : الدولة الاسلامية - المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية في الاسلام : أولا - مبدأ الوفاء بالعهد - ثانيا : مبدأ الاخوة الانسانية - ثالثا : احترام الكرامة الانسانية ) . . . . .

العدد	الصفحة	الموضوع
٢٠ - ٦٣	٧٨ - ٥٥	<p><b>الفصل الثالث - القانون الدولي في</b>  العصور الحديثة - ( أولا - تركية  العصر الاستعماري : المرحلة الاولى :  نادى الدول المسيحية - المرحلة اثنائية :  مرحلة الدول المتمدنية - خصائص  القاعدة الدولية في تلك الفترة - تأثير  القواعد الدولية على الدول النامية -  مدلول القانون الدولي التقليدي -  ثانيا : مرحلة الدول المحبة للسلام -  السلام السلبي والاسلم الايجابي -  الدول النامية - اشخاص دولية جديدة  - تحديد معنى الدول النامية - مطالب  الدول الجديدة - ضرورة تغيير الاطار  القانوني للعلاقات الدولية - أسس  تعديل القانون الدولي من وجهة نظر  الدول النامية - القانون الدولي في  صورته الحالية ) . . . . .</p>
٦٤ - ٧٠	٧٩ - ٨٨	<p><b>الفصل الرابع - تقنين القواعد الدولية</b>  وتطويرها ( مقارنة بين النظام القانوني  الداخلي والنظام القانوني  الدولي - نقص القواعد الدولية وتخليها  - ضرورة التقنين في المجال الدولي -  محاولات تقنين القانون الدولي - الفرق  بين التقنين والتطوير - أهم منجزات</p>

الموضوع	العدد	الصفحة
لجنة القانون الدولي ( . . . . )		
الباب الخامس - مصادر القانون الدولي	٧١ - ٢٤٨	٨٩ - ٢٣٤
الفصل الأول - الخلاف الفقهي حول تفسير فكرة المصادر ( أولا - المدرسة الارادية او الوضعية : ( أ ) نظرية لتحديد الذاتي (ب) نظرية الارادة المشتركة .	٧١ - ٧٨	٨٩ - ٩٦
ثانيا - المدرسة الموضوعية : (أ) نظرية القانون الطبيعي (ب) النظرية الاجتماعية . (ج) نظرية التدرج الهرمي للقواعد القانونية - الخلاصة ) . . .		
الفصل الثاني - المصادر الارادية للقانون الدولي . . . . .	٧٩ - ٢٤٦	٩٧ - ٢٢٠
المبحث الأول - تعريف المعاهدة في القانون الدولي ( أولا - المعاهدة اتفاق مكتوب - المعاهدات الشفوية - اهم صور المعاهدات : المعاهدة - الاتفاقية - العهد او المشاق - النظام - التصريح - البروتوكول - الاتفاقيات المؤقتة - الاتفاقات - اتفاق الجنتلمان ) . . .	٨٠ - ٩٩	٩٧ - ١٠٩
المبحث الثاني - ميلاد المعاهدة ( انعقاد المعاهدات وشروط صحتها ) - ميلاد المعاهدة في القانون الدولي ( أولا - اهلية الدول لابرام المعاهدات -	١٠٠ - ١٣٩	١١٠ - ١٢٧

## الموضوع

المفاوضة - معنى المفاوضة - الاختصاص  
بالمفاوضة - حكم المفاوضة بدور  
تفويض - الاثر القانوني للمفاوضة -  
تحرير المعاهدة والتوقيع عليها - التعبير  
عن الرضاء المولة بالالتزام النهائي  
بالمعاهدة - التصديق - من له سلطة  
التصديق - الحكمة من التصديق -  
مدى التزام الدولة بالتصديق على  
معاهدة وقعتها - اثر التصديق -  
وسائل الارتضاء النهائي الاخرى :  
( أ ) ارتضاء الالتزام بمعاهدة بالتوقيع  
عليها . ( ب ) ارتضاء الالتزام بمعاهدة  
بتبادل الوثائق الخاصة بها ( ج ) ارتضاء  
الالتزام بمعاهدة بالانضمام اليها -  
التصديق الناقص - تسجيل المعاهدات  
ثالثا : مشروعية المحل والسبب -  
رابعا : التحفظ على المعاهدات - مفهوم  
التحفظ - مشروعية التحفظ - موقف  
اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات من  
المسألة : ( أ ) فيما يتعلق بطريقة ابداء  
التحفظات . ( ب ) التحفظات الجائزة .  
( ج ) بالنسبة لاثار التحفظ ) . . .

## الموضوع

- المعاهدات والآثار التي تترتب عليها  
وتفسيرها ) . ( اولا - نفاذ المعاهدات  
- العقد شريعة المتعاقدين - نفاذ  
المعاهدات داخل الدولة . ثانيا - آثار  
المعاهدات بالنسبة للغير : ( ا ) الاتجاه  
الوضعي . ( ب ) اتجاه المدارس  
الموضوعية . ( ج ) الاتجاه الوسيط .  
( د ) تبني محكمة العدل الدولية لهذا  
الرأي . ( هـ ) رأينا الخاص : ( ا ) المعاهدات  
ذات القدسية الخاصة ، اليهود  
والموآثيق ، . ( ب ) المعاهدات المبرمة من  
خلال المنظمات الدولية . ( ج ) المعاهدات  
المتعلقة بالمواصلات الدولية ( د ) المعاهدات  
المتصلة بالوضع الاقليمي . ثالثا -  
تفسير المعاهدات : ( ا ) من الذي يقوم  
بالتفسير . ( ب ) طرق التفسير :  
١ - طريقة التفسير الشخصي .  
١ - البحث عن المقاصد من خلال  
نصوص المعاهدة . ٢ - اللجوء الى  
الاعمال التحضيرية . ٣ - الاخيرة  
بالسلوك اللاحق للأطراف . ٢ - طرق  
التفسير الموضوعي : ( ا ) التفسير  
النصي - تحديد نطاق التفسير - اللغة  
( ب ) مفردات اللغة ( ج ) التفسير في

الصفحة	البند	الموضوع
		سياق العمل القانوني - المعطيات المنطقية - القياس - مبدأ أعمال النص - التفسير الضيق والتفسير الواسع - التفسير الوظيفي - تكملة النصوص - اعادة النظر في النصوص - موقف اتفاقية فيينا من المشكلة ( . . . )
١٩٦-١٥٤	٢٢٢- ١٨٥	المبحث الرابع - المعاهدات في موتها (بطلان المعاهدات وانهاؤها) ( . . . . )
١٦٥-١٥٥	١٩٢- ١٨٦	المطلب الأول - نظرية عيوب الرضا في القانون الدولي ( الخلاف الفقهي حول هذه النظرية - أولا - الغلط والغش - ثانيا - الاكراه - موقف اتفاقية فيينا من القضية - مدلول الاكراه المؤثر على صحة المعاهدة ) ( . . . . )
١٩٦-١٦٧	٢٢٢- ١٩٣	المطلب الثاني - انقضا المعاهدات وايقاف العمل بها ( الثبات والتغير في التنظيم القانوني للمعاهدات ) تنظيم قانون المعاهدات للمشكلة - كيف يواجه قانون المعاهدات مشكلة انقضاء المعاهدات : أولا - الاخلال الجوهري باحكام المعاهدة - مضمون القاعدة - الاساس الذي تقوم عليه القاعدة - الخلاف حول القاعدة - شروط تطبيق القاعدة . ثانيا - الاجراء الذي يسمح

البنيد الصفحة

الموضوع

به في حالة الاخلال - حكم الاخلال في  
الشريعة الاسلامية - ثانيا - القوة  
القاهرة - الاستحالة المطلقة والاستحالة  
المؤقتة - ثالثا - اثر الحروب على  
المعاهدات - رابعا - ظهور قاعدة امره  
جديدة من قواعد القانون الدولي - دور  
القواعد الآمرة في القانون الدولي -  
الاساس الذي تقوم عليه القواعد -  
مقياس القواعد الآمرة : ( أ ) دولية  
القاعدة . ( ب ) عمومية القاعدة .  
( ج ) عدم جواز مخالفة القاعدة .  
خامسا - تغير الظروف : ( أ ) مضمون  
شرط بقاء الشيء على حاله .  
( ب ) الاساس الذي تقوم عليه قاعدة تغير  
الظروف . ( ج ) شروط تطبيق قاعدة  
تغير الظروف - الظروف المتغيرة -  
الاعمال القانونية التي تسرى عليها -  
الاثر المترتب على تغير الظروف .  
سادسا - انتهاء المعاهدات الخالية من  
نصوص تحدد مدتها او تنظم نهايتها .

٢٠٢-١٩٧

٢٢٤- ٢٢٣

المبحث الخامس - وسائل تسوية المنازعات

في قانون المعاهدات . . . .

٢٢٠-٢٠٢

- ٢٢٥

المبحث السادس - الدور التشريعي

للمعاهدات : ( أهمية المعاهدات الشارعة

الصفحة	العدد	الموضوع
		في العصر الحاضر - نقد التفرقة - معيار التمييز بين المعاهدات الشارعة والمعاهدات العقدية - الشروط الواجب توافرها في المعاهدات الشارعة - تطور الدور التنظيمي للمعاهدات الشارعة في النظام القانوني الدولي : ١ - منذ بداية التاريخ حتى الحرب العالمية الاولى : معاهدة صلح وستاليا - معاهدة فيينا ١٨١٥ - اهم المعاهدات الشارعة الاخرى في هذه الفترة ٢٠ - فترة ما بين الحربين - المعاهدات المتصلة بتحقيق السلم - المعاهدات المتصلة بالادارة الدولية - المعاهدة المتصلة بقانون الحرب ٣٠ - بعد الحرب العالمية الثانية ) . .
٢٣٤-٢٢١	-	الفصل الثالث - المصادر غير الارادية للقانون الدولي . . . . .
٢٢٥-٢٢١	٢٤٨ - ٢٥١	المبحث الاول - العرف : ( دور العرف في حكم العلاقات الدولية - عناصر القاعدة العرفية - طريقة تكوين العرف الدولي - الطبيعة القانونية للعرف الدولي ) . . . . .
٢٢٧-٢٢٦	-	المبحث الثاني - المبادئ العامة للقانون .
٢٢٩-٢٢٧	-	المبحث الثالث - الانصاف : ( وظيفة تخفيف

الصفحة	البند	الموضوع
		حده بعض القواعد القانونية - وظيفة تكلمة النقص في النصوص - تطبيق الانصاف في اطار منظمة الوحدة الافريقية - التطبيق الدولي للانصاف )
٢٣٤-٢٣٠	-	المبحث الرابع - القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية . . . . .
٢٧٠-٢٣٥	٢٨٥- ٢٤٩	. . . . . الباب السادس - المسؤولية الدولية . . . . .
٢٥٣-٢٣٦	٢٦٤- ٢٤٩	. . . . . الفصل الاول - اساس المسؤولية الدولية . . . . .
٢٤٤-٢٣٦	٢٥١- ٢٥٠	المبحث الاول - الفصل الضار : ( الفعل الضار في مفهوم لجنة القانون الدولي - - موانع المسؤولية - الجرائم الدولية) . . . . .
٢٤٦-٢٤٥	٢٥٦- ٢٥٢	. . . . . المبحث الثاني - الضرر . . . . .
٢٥٣-٢٤٧	٢٦٤- ٢٥٧	المبحث الثالث - انتساب الفعل الى الدولة ( ا ) مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية . (ب) مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة القضائية . (ج) مسؤولية الدولة عن افعال السلطة التنفيذية . (د) مدى مسؤولية الدولة عن تصرفات الافراد العاديين - مسؤولية الدولة عن الاضرار التي تصيب الاجانب في حالة الحرب الاهلية -

الصفحة	البنية	الموضوع
		حالات امتداد مسئولية الدولة بفعل اشخاص آخرين - حالة مساعدة دولة لأخرى في ارتكاب فعل غير مشروع ) .
٢٦٤-٢٥٤	٢٧٦- ٢٥٦	• الفصل الثاني - آثار المسئولية الدولية
٢٥٩-٢٥٤	٢٧٠- ٢٦٦	المبحث الاول - آثار المسئولية بالنسبة للدولة المضرورة : ( أولا - اعادة الحال الى ما كانت عليه • ثانيا - اقتضاء تعويض • ثالثا - القيام بعمل انتقامي رابعا - التعويض المعنوي ) . . . . .
٢٦٠	٢٧١	المبحث الثاني - آثار المسئولية بالنسبة للدولة الضارة . . . . .
٢٦٤-٢٦٠	٢٧٦- ٢٧٢	المبحث الثالث - آثار المسئولية بالنسبة للفسير . . . . .
٢٧٠-٢٦٥	٢٨٥- ٢٧٧	الفصل الثالث - ممارسة دعوى المسئولية في العمل الدولي : ( معنى الحماية الدبلوماسية وطبيعتها القانونية - شروط ممارسة الحماية الدبلوماسية : أولا - شرط الجنسية • ثانيا - استنفاد طرق الطعن في الدولة • ثالثا - شرط الايدى التنظيفة - شرط كالفسو - مسئولية الدولة عن ممتلكات الاجانب فيها ) . . . . .

الصفحة	العدد	الموضوع
٢٦٤-٢٧١	٢٨٦-٢٦٩	الجزء الثاني - اشخاص القانون الدولي
٢٧٥-٢٧٣	٢٨٨-٢٨٦	مقدمة : في التعريف بالشخصية القانونية الدولية . . . . .
٣٤١-٢٧٦	٢٨٩-٣٤٩	الفصل الاول - تعريف الدولة وعناصرها
٢٩٢-٢٧٦	٢٩٠-٣٠٣	المبحث الاول - اقليم الدولة . . . . .
٢٧٦	٢٩٠	علاقة الدولة باقليمها . . . . .
٢٧٩-٢٧٧	٢٩١	الطبيعة القانونية للاقليم . . . . .
٢٨٣-٢٧٩	٢٩٢-٢٩٣	المطلب الاول - خصائص الاقليم . . . . .
٢٨٤	٢٩٤	المطلب الثاني - عناصر الاقليم . . . . .
٢٩٢-٢٨٥	٢٩٥-٣٠٣	المطلب الثالث - اكتساب وفقد الاقليم : ( اسباب اكتساب الاقليم : الاستيلاء - تنظيم الاستيلاء في اتفاقية برلين ١٨٨٥ - اضافة الملحقات - الضم - التنادم - المكسب - التنازل - اسباب فقد الاقليم - المشكلة للفلسطينية ) . . . . .
٣٠٠-٢٩٣	٣٠٤-٣١٠	المبحث الثاني - شعب الدولة : ( المواطنون والاجانب - دائرة حقوق المواطنين - معاملة الاجانب على اقليم الدولة - الشعب والامة - فكرة الامة - علاقة الامة بفكرة الشعب - مشكلة الاقليات ) . . . . .
٣٠٧-٣٠١	٣١١-٣٣٠	المبحث الثالث - الحكومة : ( شروط الحكومة - الفاعلية - السيادة - الاستقلال - السيادة ونظرية الاختصاصات - تحديد

الصفحة	البيد	الموضوع
		الاختصاصات بين الدول - الاختصاص الشخصي - الاختصاص المتعلق بالمرافق العامة - التنازع بين الاختصاصات )
٣١٩-٣٤٧	٣٣٢-٣٣٢	المبحث الرابع - الاعتراف : ( الاعتراف كاشف عن وجود الدولة - نظرية الاعتراف المنثني - الاعتراف وممارسة الدولة لاختصاصاتها - ممارسة الاعتراف - صور الاعتراف بالدول : الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني - الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي - الاعتراف المشروط والاعتراف غير المشروط - الاعتراف القانوني والاعتراف الواقعي - الاعتراف بالحكومة - الاعتراف بالتوار - الاعتراف بالحكومة في المنفى - الاعتراف بحركات التحرير الوطنية ) . . . . .
	٣٤٤-٣٣٣	الفصل الثاني - الاستخلاف الدولي . . . . .
٣٢٣-٣٢٠	٣٣٥-٣٣٣	المبحث الاول - تحديد المصطلح : ( اهم الاتجاهات الفقهية بشأن الاستخلاف - نظرية السيادة المطلقة للدولة الجديدة - النظرية التسمية - موقف لجنة القانون الدولي من المشكلة ) . . . . .
٣٢٧-٣٢٠	٣٣٨-٣٣٦	المبحث الثاني - الاستخلاف بالنسبة

الصفحة	البند	الموضوع
		للمعاهدات : ( الاستخلاف الجزئي والاستخلاف الكلي - الاستثناءات على المبدأ ترجع الى العديد من الاعتبارات - التمييز بين المعاهدات الشخصية المعاهدات العينية - التمييز بين لمعاهدات الثنائية والمعاهدات المتعددة الاطراف ) . . . . .
٣٣٣-٣٣٨	٣٣٩-٣٤٤	١٠١ . الثالث - الاستخلاف في غير لمعاهدات : ( أولا - املاك الدولة - انيا - ديون الدولة . ثالثا - ارضيف لعولة . رابعا - العضوية في المنظمات الدولية . خامسا - جنسية الاشخاص والحقوق السياسية ) . . . . .
٣٤١-٣٣٤	٣٤٩-٣٤٥	١٠٢ اصل الثالث - انواع الدول . . . . .
٣٣٦-٣٣٤	٣٤٦-٣٤٥	١٠٣ بحث الاول - الدول المتحدة واتحادات الدول : ( الدول البسيطة والدول المرتبطة ) . . . . .
٣٤٠-٣٣٧	٣٤٨-٣٤٧	١٠٤ بحث الثاني - الدول المستقلة والدول غير المستقلة : ( الانتداب والوصاية - الاتاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي )
٣٤١	٣٤٩	١٠٥ المبحث الثالث - الدول الصغرى . . . . .
٣٦٣-٣٤٢	٣٦٩-٣٥٠	١٠٦ الباب الثاني - المركز الهولي للفرود . . . . .

الصفحة	العدد	الموضوع
٣٤٤-٣٤٢	٣٥١- ٣٥٠	الفصل الاول - الخلاف حول دور الفرد في النظام القانوني الدولي . . .
٣٤٦-٣٤٤	٣٥٣- ٣٥٢	الفصل الثاني - الحماية الدولية لحقوق الانسان . . . . .
٣٤٨-٣٤٦	٣٥٥- ٣٥٤	الفصل الثالث - التطور التاريخي في مجال الحماية الدولية لحقوق الانسان .
٣٥٢-٣٤٨	٣٥٦	الفصل الرابع - المبادئ الدولية الملزمة باحترام حقوق الانسان . . . . .
٣٥٩-٣٥٢	٣٦٣- ٣٥٧	الفصل الخامس - وسائل الحماية الدولية لحقوق الانسان : ( تكوين اللجان المتخصصة - لجنة حقوق الانسان المتفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الاساليب التي تحمي بها حقوق الانسان من خلال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة - اصدار قرارات ملزمة - اصدار توصيات - اصدار الاعلانات أو التصريحات ) .
٣٦٣-٣٥٩	٣٦٩- ٣٦٤	الفصل الخامس - تنفيذ وسائل حماية حقوق الانسان في العمل : ( الاشراف على تنفيذ القرارات - المتابعة عن طريق تقارير تقدم من الدول الاعضاء - . . . . . )

الصفحة	البند	الموضوع
		الجزء الثالث - تنظيم العلاقات الدولية في وقت السلم . . . . .
٣٦٧	٣٧٠	مقدمة . . . . .
٣٦٩	٣٧١	الباب الاول - التمثيل الدبلوماسي بين الدول . . . . .
٣٦٩	٣٧٢	الفصل التمهيدي . . . . .
٣٧١-٣٧٠	٣٧٤- ٣٧٣	المبحث الاول - الاصل التاريخي لمصطلح الدبلوماسية . . . . .
٣٨٥-٣٧٢	٣٨٨- ٣٧٤	المبحث الثاني - التطور التاريخي للعلاقات الدبلوماسية : ( الدبلوماسية في العصر اليوناني - الدبلوماسية في العصر الروماني - الدبلوماسية في العصور الحديثة ) . . . . .
٣٨٩-٣٨٦	٣٩٨- ٣٨٩	المبحث الثالث - مصادر التنظيم الدبلوماسي ( المعاهدات - اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات - العرف والمبادئ العامة ) . . . . .
٣٩٠	٣٩٩	الفصل الثاني - الاجهزة المركزية للعلاقات الدولية . . . . .
٤١٥-٣٩١	٤١٤- ٤٠٠	المبحث الاول - رئيس الدولة ( تطور مركز رئيس الدولة في العلاقات الدولية - القاب ومسميات رؤساء الدول -

الصفحة	البند	الموضوع
		اختصاصات رئيس الدولة في العلاقات الخارجية - تكوين ارادة الدولة - التعبير عن ارادة الدولة - حصانات وامتيازات رئيس الدولة - الحصانة الشخصية - حصانة المسكن - الامتيازات المالية - ممارسة الرئيس لسطاته في الدول الاجنبية - سريان الحصانات على حاشية الرئيس - سريان الحصانات في الزمان - اثر زوال صفة الرئاسة - حالات لا يتمتع فيها الرئيس بكل الحصانات - أساس حصانة الرئيس . . . . .
٤٤٧-٤٦٥	٤٣٤- ٤٣٢	المبحث الثاني - رئيس مجلس الوزراء . . . . .
٤٣٧-٤١٧	٤٦٣- ٤٣٦	المبحث الثالث - وزير الخارجية ( دور وزير الخارجية في العلاقات الدولية - اختصاصات وزير الخارجية - حصانات وامتيازات وزير الخارجية - الصفات الواجب توافرها في وزير الخارجية - الوضع في الدول الاسلامية - وزارة الخارجية - وزارة الخارجية المصرية في العصر الحديث . . . . .
٤٣٨-٤٣٦	٤٦٨- ٤٦٤	المبحث الرابع - القائد العام للقوات المسلحة . . . . .

الصفحة	التعداد	الموضوع
٤٣٩	٤٦٩-	التمثيل الثالث - البعثات الدبلوماسية
٤٤٥-٤٣٩	٤٧٠-٤٧٣	المبحث الاول - الطبيعة القانونية للتمثيل الدبلوماسي ( الايفاد وحق الدولة - الايفاد ورخصة الدولة - علاقة الايفاد باعترااف ) . . . . .
٤٤٦-٤٤٥	٤٧٤	المبحث الثاني - من له حق التمثيل الدبلوماسي . . . . .
٤٦٠-٤٤٦	٤٧٥-٤٩٦	المبحث الثالث - تأسيس التمثيل الدبلوماسي : ( حجم البعثة - تشكيل البعثة - اولاً رؤساء البعثات - الموافقة على رئيس البعثة - اعتماد رئيس البعثة - تمثيل رئيس البعثة لرئيس الدولة - اعتماد ممثل واحد لدى أكثر من دولة او منظمة دولية - مراتب رؤساء البعثات وقواعد التقدم - ترتيب أعضاء البعثات الدبلوماسية - الشروط الساجب توافرها فيمن يعملون في السلك الدبلوماسي . ثالثاً - الموظفون الاداريون والفنيون . رابعاً - مستخدمو البعثة . خامساً - الخدم الخصوصيون ) . . . . .
٥٠٢-٤٦٠	٤٩٧-٥٥٥	المبحث الرابع - حياة البعثة على أرض الدولة ( اولاً - وظائف البعثة الدبلوماسية -

- ١ - وظيفة التمثيل : ( ا )  
التمثيل الرمزي . ( ب ) التمثيل  
القانوني . ( ج ) التمثيل السياسي :
- ٢ - وظيفة الحماية . ٣ - تنمية  
التعاون في الميادين المختلفة . ٤ -  
وظيفة الادارة . ثانيا - الحصانات  
الدبلوماسية - انواع الحصانات  
الدبلوماسية - حصانات وامتيازات  
تتصل بمقر البعثة . ١ - الحصون على  
مكان . ٢ - حرمة مقر البعثة ووثائقها .  
حدود الحرمة . ٣ - حق الملجأ .  
٤ - حرية الاتصال . الحتمائب  
الدبلوماسية . مدلول الحقية - حصانة  
الحقية - حامل الحقية . استخدام  
علم وشعار الدولة . ٦ - الاعفاءات  
المالية - حصانات وامتيازات خاصة  
بأعضاء البعثة : ١ - حماية شخص  
المبعوث - معنى الحصانة - التنازل  
عن الحصانة - سقوط الحصانة لاسباب  
تتصل بالمبعوث - جزاء الحصانة -  
حالة الدفاع الشرعي . ٢ - حرمة  
المسكن والمستندات . ٣ - الحصانات  
القضائية : ( ا ) القضاء الجنائي .  
( ب ) القضاء المدبر والاداري . ( ج )

- الشهادة أمام المحاكم . (د) التنازل عن  
الحصانة القضائية ورفعها ٤ - الإعفاءات  
المالية - الرسوم الجبركية ٥٠ - حرية  
التنقل ٦٠ - حق رفع علم الدولة  
وشعارها ٧٠ - اعفاء من بعض أحكام  
القوانين المحلية - مدى تمتع كل من  
أعضاء البعثة بالحصانات والامتيازات  
الدبلوماسية : (أ) الممثلين الدبلوماسيين  
(ب) الموظفين الإداريين والفنيين وأسراهم  
(ج) مستخدمي البعثة . (د) الخدم  
الخصوصيين - سريان الحصانات  
الدبلوماسية في الزمان - حصانات  
الدبلوماسيين أثناء مرورهم بدولة أخرى  
١ - الحصانات التي تمنحها الدولة  
الثالثة ٢٠ - شروط منح الحصانة .  
٣ - نطاق الحصانة من حيث الأشخاص  
والأشياء - الأساس القانوني للحصانات  
الدبلوماسية - نظرية عدم التواجد  
الاقليمي - نظرية الصفة التمثيلية -  
نظرية ضرورات الوظيفة - الامتيازات  
المالية في الشريعة الإسلامية .

الرجل	الصفحة	الموضوع
		البعثة - الحرب - وظائف الدولة
		الثالثة : ١ - الاستدعاء - ٢ - الفرد .
		٢ - تغيير رئيس الدولة ) . . .
٥٠٧	٥٦٥	الباب الثاني - التمثيل القنصلي . . .
٥١٤ ٥٠٧	٥٦٥ ٥٧٤	الفصل الاول - التطور التاريخي للتمثيل القنصلي : ( التمثيل القنصلي مسبق ظهورا من التمثيل الدبلوماسي - التمثيل القنصلي في العصور الحديثة - تقنين القانون القنصلي ) . . . . .
٥١٩-٥١٤	٥٧٧-٥٧٥	الفصل الثاني - علاقة التنظيم القنصلي بالتمثيل الدبلوماسي ( طبيعة التنظيم القنصلي - علاقة التنظيم القنصلي بالتنظيم الدبلوماسي ) . . . . .
٥٢٧-٥١٩	٥٩٠-٥٧٩	الفصل الثالث - انشاء البعثات القنصلية : ( الاتفاق على اقامة العلاقات القنصلية - تعيين القناصل وقبولهم - البراءة القنصلية - اجازة ممارسة الاعمال القنصلية - تشكيل البعثة القنصلية - القناصل المبعوثون - القناصل الفخريون - حجم البعثة القنصلية ) . . . . .
٥٤٥-٥٢٧	٦٤٢-٥٩١	الفصل الرابع - حياة البعثة القنصلية على ارض الدولة : ( اولا - الوظائف

( م ٥٨ - القانون )

## الموضوع

- القنصلية : ( أ ) حماية رعايا الدولة  
والاشراف على شئونهم في الخارج .  
( ب ) حماية المصالح الاقتصادية  
والتجارية لدولته . ( ج ) الاشراف على  
شئون الملاحة والطيران لدولته .  
( د ) بعض الاختصاصات القضائية .  
( هـ ) بعض الاختصاصات السياسية .  
ثانيا - حصانات وامتيازات البعثة  
القنصلية : ١ - مدى الحصانات .  
٢ - مصدر هذه الحصانات ٣٠ -  
الحصانات المتعلقة بمقر البعثة  
القنصلية - تسهيل قيام لقنصليات  
بأعمالها ٤٠ - المزايا والحصانات  
الخاصة بأعضاء البعثة القنصلية -  
الحرمة الشخصية للقناصل - الحصانة  
ضد ولاية القضاء الجنائي - الحصانة  
في المسائل المدنية - بعض المزايا  
الآخرى - الحصانات القنصلية في  
حالة المرور في إقليم دولة ثالثة -  
سريان الحصانات في الزمان - حصانات  
وامتيازات البعثات القنصلية الفخرية -  
الوكلاء القنصليون - حصانات العاملين  
في البعثة من رعايا الدولة الموقد لديها  
- واجبات أعضاء البعثة ( . . . )

الصفحة	البتد	الموضوع
٥٤٧-٥٤٦	٦٤٤-٦٤٣	الفصل الخامس - انتهاء مومة البيئمة القنصلية . . . . .
		القسم الرابع - تنظيم المرافق العامة الدولية . . . . .
٦٠٥-٥٥٦	٦٤٥	الباب الأول - قانون انشاء الدولية . .
٥٥٤-٥٥١	٦٤٨-٦٤٥	مقدمة . . . . .
٥٥٨-٥٥٥	٦٥٥-٦٤٩	الفصل التمهيدي - مصادر قانون المياه الدولية : ١ - أولا - العرف . ثانيا - الاتفاقات الدولية - اتفاقيات جنيف عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ) . . . . .
٦٠٥-٥٥٩	٧٠٦-٦٥٧	الفصل الاول - أعالي البحار والمنطقة .
٥٦٢-٥٦١		المبحث الاول - تحديد البحار العالية .
٥٦٤-٥٦٣	٦٥٩-٦٥٨	المبحث الثاني - حرية البحار العالية .
٥٧٠-٥٦٥	٦٦٥-٦٦٠	المبحث الثالث - حرية الملاحة : ( الحرية و ضمانات ممارستها - تقرير الحرية للدول غير الساحلية - القيود على الحرية : ١ - نقل الرقيق ٢ - القرصنة ٣ - التصادم البحري والانقاذ ٤ - المطاردة الساخنة )
٥٧٥-٥٧١	٦٦٨-٦٦٦	المبحث الرابع - حرية الصيد : ( تقرير الحرية وتنظيمها قبل الاتفاقيه الجديدة - تنظيم حرية الصيد في

الصفحة	الترتيب	الموضوع
٥٧٦	٦٦٩	الاتفاقية الجديدة ( . . . . ) المبحث الخامس - حرية ارساء الكابلات والانابيب . . . . .
٥٧٧	٦٧٠	المبحث السادس - حرية الطيران فوق البحار العالية . . . . .
٦٠٥-٥٧٨	٦٧١-٧٠٧	المبحث السابع - الاستقلال الاقتصادي لقاع البحر : ( أولا - المبادئ التي تحكم استغلال قاع البحار - تقنين المبادئ في الاتفاقية - التراث المشترك للانسانية - استخدام المنطقة للانحراض السلمية - المسؤولية عن الاضرار التي تنتج عن النشاط في المنطقة - حماية البيئة البحرية - حماية الحياة الانسانية - حماية الاشياء الاثرية والتاريخية - الحقوق المتعارضة في المنطقة - الدول الساحلية - ثانيا - المنظمة الدولية لقاع البحر - طبيعة السلطة - هيئات السلطة : ( ا ) الجمعية ( ب ) المجلس . ( ج ) المؤسسة ( د ) الامانة ) . . . . .
٦٢٦-٦٠٦	٧٠٨-٧٣٦	الفصل الثاني - البحر الاقليمي . . . . .
٦٠٧-٦٠٦	٧٠٨-٧٠٩	المبحث الاول - معنى البحر الاقليمي :

الصفحة	العدد	الموضوع
		( النتائج التي تترتب على سيادة الدولة على البحر الاقليمي ) . . .
٦١١-٦٠٨	٧١٤- ٧١٠	المبحث الثاني - حق المرور البريء في البحر الاقليمي : ( مدلول حق المرور البريء في البحر الاقليمي - أساس حق المرور البريء - طبيعته القانونية ) . . . . .
٦١٥-٦١٣	٧٢٠- ٧١٦	المبحث الثالث - المركز القانوني للسفن الاجنبية في البحر الاقليمي : ( السفن الحربية والمرور البريء - مرور السفن النسوية وما في حكمها ) . . . . .
٦١٧-٦١٦	٧٢٣- ٧٢١	المبحث الرابع - اتساع البحر الاقليمي
٦٢٦-٦١٨	٧٣٦- ٧٢٤	المبحث الخامس - قياس البحر الاقليمي : ( أولا - حالة الخليجان - الوضع القانوني لخليج العقبة - ثانيا - حالة وجود ضحاح - رابعا - قياس البحر الاقليمي بالنسبة للدول الاجنبية ) . . . . .
٦٢٨-٦٢٧	٧٤٠- ٧٣٧	الفصل الثالث - المنطقة الملاصقة : (معنى المنطقة الملاصقة - حقوق تتصل بالرقابة المانعة - حقوق تتصل بالرقابة العقابية - امتداد المنطقة

الاصناف ( . . . . )

٦٣٩-٦٣٩ ٧٥٤-٧٤١ : الفصل الرابع - الرصيف القارى :

- ( المتصنود بالرصيف القارى -
- الاحتمام الدولى بالرصيف القارى -
- تحديد الامتداد القلرى - تحديد
- الامتداد القارى للدول المتجاورة -
- والمقابلة - فكرة الرصيف القارى
- امام المؤتمر الثالث لقانون البحار )

٦٥٢-٦٤٠ ٧٥٥-٧٦٦ : الفصل الخامس - المنطقة الاقتصادية

- الخالصة : ( مولد فكرة المنطقة
- الاقتصادية - مباداة كينيا فى الدعوة
- الى تبنى الفكرة - المقصود بالمنطقة
- الاقتصادية الخالصة - تعيين حدود
- المنطقة بين الدول المقابلة والمتلاصقة
- النظام القانونى للمنطقة الاقتصادية
- الخالصة - حقوق الدول الساحلية
- فى المنطقة الاقتصادية - الحقوق
- المتصلة بالموارد الحية - مصلحة
- المجتمع الدولى - مصلحة الدول
- الحبيسة والمضروبة جغرافيا - الدول
- المستفيدة - مضمون الحق -
- استغلال الموارد الحية )

٦٦١-٦٥٥ ٧٧٢-٧٦٧ : الفصل السادس - المياه الداخلية :

( المقصود بالمياه الداخلية - أولا -

النظام القانوني للمياه الداخلية .

ثانيا - البحار المغلقة والبحيرات -

البحار شبه المغلقة . ثالثا - نظام

الموانئ البحرية . رابعا - الانهار

( الوطنية ) . . . . .

الفصل السابع - الممرات الدولية . .

٦٦٢

٧٧٣

٦٧٨-٦٦٣

٧٧٤-٧٨٧

المبحث الاول - الممرات الدولية الصناعية

(القنوات) : ( أولا - قناة السويس :

١ - مركز القناة وفقا لنظام الامتياز .

٢ - اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ .

( ا ) حرية الملاحة في القناة .

(ب) سيادة مصر على القناة (ج) حياد

القناة . ٣ - استعمال مصر لحقوق

الحرب . ٤ - مركز قناة السويس بعد

تأميمها . ٥ - الى أي مدى غير القرار

٢٤٢ الوضع القانوني للقناة ٦ - قناة

السويس بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣

قناة السويس بعد نفاذ معاهدة السلام

- قناة بناما - قناة كيبل . . . . .

٦٩٧-٦٧٨

٧٨٨-٨٠٣

المبحث الثاني - الممرات البحرية الطبيعية

و المضائق : ( أولا - أهمية المضائق

في النظام الدولي - التعريف

الموضوع	البنود	الصفحة
الجغرافى للمضيق - المضيق فى الفقه القانونى الدولى التقليدى - المضايق الدولية امام مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار - التمييز الجغرافى - العنصر الوظيفى - تعريف محكمة العدل الدولية للمضيق - المضيق بين نظرية العبور الحر وفكرة المرور البرى : ١ - العبور الحر ٢ - المرور البرى - المضايق التى يطبق عليها المرور البرى - حقوق الحماية التى تنظمها الدولة الساحلية وواجباتها - نظام المرور العابر - معنى المرور العابر - صلاحيات الدولة الساحلية فى المرور العابر - التزامات الدولة الشاطئية - المركز القانونى لمضيق تيران ) . . . . .		
الفصل الثامن - وقاية البيئة البحرية من التلوث : ( التعاون الدولى فى مكافحة التلوث - برنامج الامم المتحدة لشنون البيئة - حماية البحر الابيض من التلوث - التعهدات الملقاة على عاتق الدول لمنع التلوث - انشاء مركز اقليمى لمكافحة التلوث من النفط - انشاء مراكز اقليمية لمكافحة التلوث من	٨٠٤ - ٨١٨ : ٦٩٨ - ٧٠٩	

الصفحة	الترتيب	الموضوع
		النفط ( . . . . . )
٧٢١-٧٠٩	٨٣٥- ٨١٩	الفصل التاسع - تسوية المنازعات في قانون البحار . . . . .
٧١٧-٧١٠	٨٢٩- ٨٢٠	المبحث الاول - المبادئ التي تحكم تسوية المنازعات في قانون البحار : ( أولا - الالتزام بالتسوية السلمية للنزاع - حدود تطبيق المبدأ . ثانيا - حرية الدول في اختيار الوسيلة المناسبة - القيود التي ترد على حرية اختيار الوسيلة المناسبة ) . . . . .
٧٢١-٨٦٧	٨٣٥- ٨٣٠	المبحث الثاني - وسائل حسم المنازعات في قانون البحار : ( أولا - حسم المحكمة الدولية لقانون البحار . ثالثا - النزاع عن طريق التوفيق . ثانيا - محكمة العدل الدولية . رابعا - محكمة التحكيم . خامسا - محكمة تحكيم خاصة ) . . . . .
٧٢٩-٧٢٢	٨٤٤- ٨٣٦	الفصل العاشر - الانهار الدولية : ( التهر الوطني والتهر الدولي : ١ - الانتفاع بالتهر الدولي في غير شئون الملاحة - نظرية السيادة الاقليمية المطلقة - نظرية الوحدة الاقليمية التامة - نظرية الملكية المشتركة -

المصحة	البنية	الموضوع
		٣ - تنظيم الملاحة في الانهار الدولية - تنظيم نهر النيل - نظام الانتفاع. بمياه النيل بين مصر والسودان - التعويض ( . . . )
٧٣٠-٧٣١	٨٤٥-٨٥٥	الباب الثاني - قانون الجو . . . . ( مجال جديد من مجالات النشاط البشري - المشاكل القانونية التي يثيرها هذا النشاط الجديد ) . . .
٧٣٢-٧٤٥	٨٤٧ -	الفصل الاول - النظام القانوني للهواء : ( الاتجاهات الفقهية - تنظيم النقل الجوي في اتفاقيات شيكاغو - الطائرات المستخدمة في خطوط جوية منتظمة - الخط الجوي المنتظم - القانون الذي يحكم الطائرة في الجو - جرائم خطف الطائرات - اتفاقية طوكيو عام ١٩٦٣ - اتفاقية لاهاي عام ١٩٧٠ - اتفاقية مونتريال عام ١٩٧١ - الالتزام بأنزال طائرة مختطفة على اقليم الدولة ) :
٧٤٦-٧٥٠	٨٥٦-٨٥٨	الفصل الثاني - النظام القانوني للفضاء : ( الفاصل بين الهواء والفضاء - حرية الفضاء - المبادئ التي تحكم نشاط الدول في الفضاء الخارجي ) . . .
٧٥٠-٧٨٨	٨٥٩-٨٨٣	الفصل الثالث - النظام القانوني للأثير

الصفحة      البند

الموضوع

( أولا - السيادة على الأثير - موقف الدول من المشكلة - الحل المختار .  
ثانيا - التنظيم القانوني للأثير - توزيع الموجات : ١ - جواز التوزيع .  
٢ - أسلوب التوزيع والتوزيع الاجباري - توزيع الموجات الخاصة بكل مرفق بين مختلف محطات الدول - الإحتلال المقيد للموجات - اعداد المرجع الدولي للموجات - الجزاء على مخالفة تدابير التسجيل - اذاعات القرصنة .  
ثالثا - ردود الفعل الداخلية ضد هذه الاذاعات . رابعا - ردود الفعل الدولية - المشكلة أمام مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ) . . .

٧٩١ -

الجزء الخامس - تنظيم العلاقات الدولية في

وقت الحرب . . . . .

٧٩٥-٧٩١

٨٨٤

( مقدمة : قانون النزاعات الدولية

التي . . . . . )

٧٩٤

الباب الاول - تطور مشروعية استخدام

القوة في القانون الدولي . . .

٧٩٥-٧٩٤

٨٨٥

الفصل الاول - انحراب في العصور القديمة

٨٠٢-٧٩٥

٨٨٦-٨٩٧

الفصل الثاني - الحرب في العصور

الوسطى : ( الحرب في القانون

الصفحة	البند	الموضوع
		الكنسى - الحرب في الفقه الاسلامي دوافع الحرب في الشريعة : الاول - حماية الحرية الدينية . الثاني - الدفاع ضد العدوان . الثالث - الحرب لمنع الظلم ( . . . . . )
٨٠٧-٨٠٢	٩٤٢- ٨٩٨	الفصل الثالث - مشروعية الحسب في العصور الحديثة . . . . .
٨٠٦-٨٠٤	٩٠٧- ٩٠٦	المبحث الاول - التعريف بالحرب وعناصرها في الفقه التقليدي . . . . .
٨٠٧	٩٠٧- ٩٠٦	المبحث الثاني - التمييز بين الحرب والمنازعات الداخلية المسلحة . . . . .
٨٢٦-٨٠٨	٩٤٢- ٩٠٨	الفصل الرابع - مشروعية استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر . . . . .
٨٠٨	٩٠٩- ٩٠٨	المبحث الاول - مؤتمرات لاهاي ١٨٩٩ - . . . . . ١٩٠٧
٨١١-٨٠٩	٩١٣- ٩١٠	. . . . . عهد العصبة
٨١٣-٨١١	٩١٤	. . . . . الميثاق بريان كيلوج
٨٢٦-٨١٣	٩٤٢- ٩١٥	المبحث الرابع - ميثاق الامم المتحدة : (حظر استخدام القوة في الميثاق - مناهج تحقيق السلم : التسوية السلمية للمنازعات - الامن الجماعي - المنهج

الصفحة	العدد	الموضوع
		الوظيفى - منهج نزع السلاح - الحالات التى يجوز فيها استخدام القوة - الدفاع الشرعى - الكفاح المسلح لتقرير المصير - الاخذ بالثار - الحصار السلى - استخدام القوة فى البحار العالية - حالة الكوارث الطبيعية - دخول قوات مسلحة اقليم الدولة - الرد على اختراق المجال الجوى او البحرى فى الدولة ) . . . .
٨٨١-٨٢٧	٩٤٣	الباب الثانى - النظام القانونى للمنازعات المسلحة فى اطار التنظيم الدولى .
٨٤٩-٨٢٩	٩٤٤	الفصل الاول - قيام النزاع ونهايته . . .
٨٣٧-٨٢٩	٩٤٥-٩٥٣	المبحث الاول - قيام النزاع المسلح : (اعلان الحرب - الآثار التى تترتب على قيام النزاع - قطع العلاقات الدبلوماسية - اثر الحرب على المعاهدات - الوضع القانونى لمواطنى الدول المتحاربة - العلاقات التجارية مع الاعداء ) . . .
٨٤٩-٨٣٧	٩٥٤-٩٧١	المبحث الثانى - انتهاء النزاع المسلح : ( اسباب توقف القتال : الهدنة - توقف القتال لاسباب وقتية - الفصل بين القوات - اسباب انتهاء الحرب - التسليم بدون قيد ولا شرط - معاهدات

- السلام - التوقف الفعلى لاعمال القتال  
- الاخضاع ) . . . . .
- ٨٦١-٨٥٠ ٩٦٩-٩٨٤ الفصل الثاني - المبادئ التى تحكم سلوك المتحاربين : ( المبادئ الانسانية التى تحكم سلوك المحاربين : الاسلحة المستخدمة فى القتال - اسلوب استخدام السلاح - التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين - معاملة شخص العدو - الاهداف العسكرية والمدنية - المواقع والمناطق المتزوعة السلاح - احترام حسن النية فى القتال ) . . . . .
- ٨٦٢ ٩٨٥ الفصل الثالث - حماية ضحايا الحرب .
- ٨٦٤ ٩٨٧ المبحث الاول - حماية أسرى الحرب . . . . .
- ٨٦٥ ٩٨٣ المبحث الثاني - حماية جرحى ومرضى الحرب . . . . .
- ٨٦٧-٨٦٦ ٩٨٤-٩٨٧ المبحث الثالث - حماية الوحدات الطبية .
- ٨٧٤-٨٦٨ ٩٨٨-٩٩٢ الفصل الرابع - قانون الاحتلال الحربى : ( الطبيعة المؤقتة لحالة الاحتلال الحربى - حماية المدنيين فى الاراضى المحتلة - حقوق الدولة المحتلة - حماية النظام العام - سلطات المحتل التشريعية والادارية ) . . . . .

- ٨١١-٨٧٤ ٩٩٣-١٠٠٠ الفصل الخامس - جرائم الحرب والمعاقب  
عليها : ( الصفة الآمرة للقواعد الدولية  
المنظمة للحرب - جرائم الحرب -  
تعريف جريمة الحرب - أنواع جرائم  
الحرب : الجرائم ضد المجتمع الدولي  
- الجرائم ضد الأشخاص ) . .
- ٨٩٠-٨٨٢ ١٠٠١-١٠٠١ الباب الثالث - أحكام الحياد : ( تعريف  
الحياد - الالتزامات التي تقع على  
الدول المحايدة - واجب عدم المشاركة -  
واجب الدفاع عن الحياد - أثر التنظيم  
الدولي في تغيير واجبات الحياد -  
الحياد في ظل ميثاق الامم المتحدة ) .



## للمؤلف

### الكتب :

- ١ - نظرية تغير الظروف في القانون الدولي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢ - المنظمات الدولية ، عدة طبعات آخرها عام ١٩٨٦ - دار النهضة العربية ، ودار الكتاب الجامعي للطبع والنشر .
- ٣ - قواعد العلاقات الدولية بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية - مكتبة السلام العالمية ، ١٩٨١ م .
- ٤ - الاطار القانوني للنشاط الاعلامي - دار النهضة العربية - الطبعة الاولى ١٩٨٦ م .
- ٥ - معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية على ضوء أحكام القانون الدولي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفيحالة - ١٩٨٠ م .
- ٦ - قواعد العلاقات الدولية ، عدة طبعات آخرها عام ١٩٨٥ م .
- ٧ - النظم الدبلوماسية والقنصلية - دار النهضة العربية - ١٩٧٧ م .
- ٨ - قضية فلسطين امام الامم المتحدة ، جدة ، مركز البحوث والتنمية - ١٩٧٨ م .
- ٩ - الاطار القانوني للنظام الاقتصادي الدول الجديد ، مركز البحوث والتنمية - جدة - ١٩٧٨ م .
- ١٠ - النظام الادارى السعودى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩ م .
- ١١ - المدخل للتشريع السعودى ، بالاشتراك مع الدكتور عماد الشربيني - دار الكتاب الجامعي - القاهرة ١٩٨٢ م .

١٢ - اتحاد الجمهوريات العربية ، بلاشتراك مع الدكتور محمد حافظ غانم  
والدكتور محمد رفيق أبو النخلة - الجمعية المصرية للقانون الدولي -  
١٩٧١ م .

١٣ - الجنسية ومركز الاجانب - مذكرات على الاستنسل - كلية الشريعة  
والقانون - ١٩٧٠ م .

### البحوث والمقالات :

اولا - بحوث منشورة في المجلة المصرية للقانون الدولي :

١ - وظيفة لجنة القانون الدولي في تنفيذ القواعد الدولية وتطويرها -  
عدد ١٩٦٩ .

٢ - على هامش مؤتمر فيينا لقانون المعاهدات - ١٩٦٩ .

٣ - التفسير الوظيفي للمعاهدات - عدد ١٩٧٠ .

٤ - المعاهدات الشارعة في حكم العلاقات الدولية - عدد ١٩٧١ .

٥ - النظرية العامة للمضايق امام مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون  
البحار - عدد ١٩٧٢ .

٦ - وثيقة انشاء الدولة الاسلامية في المدينة - عدد ١٩٨٥ .

### 7 - Economic Development : Legal aspects.

٨ - تعليق على بعض الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والقانون -  
المجلد ٣٥ ، ١٩٧٩ .

٩ - تعليق على بعض احكام النقض في مسائل القانون الدولي ، المجلد  
٣٥ ، ١٩٧٩ .

١٠ - تقرير عن الدورة السابعة لمركز البحوث والدراسات التابع لأكاديمية  
لاهاي عام ١٩٧٢ ( عدد ١٩٧٢ ) .

11 - L'égvité Comme méthode d'interpretation de droit international, 1972.

ثانيا - بحوث منشورة بمجلة مصر المعاصرة :

١٢ - سيادة الدولة على الاثير - يناير ١٩٧١ .

١٣ - التعاون الدولي في مجال الاتصالات اللاسلكية ، أبريل ١٩٧٢ .

١٤ - الاطار القانوني الدولي للتنمية الاقتصادية ، يناير ١٩٧٩ .

١٥ - بعض الاتجاهات الحديثة في فقه القانون الدولي مع اشارة خاصة للفقهاء العربى ، يناير ١٩٨٠ .

ثالثا - بحوث منشورة بمجلة السياسة الدولية :

١٦ - الوجود الصينى الجديد فى الامم المتحدة ، يناير ١٩٧٣ .

١٧ - سلاح البترول فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وموقف القانون الدولي -  
يناير ١٩٧٤ .

رابعا - بحوث منشورة بمجلة الاقتصاد والادارة جامعة الملك  
عبد العزيز - جدة :

١٨ - حول الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث العلاقات  
الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة - العدد الاول ١٩٧٥ .

١٩ - المدانة والانصاف فى القانون الدولي - العدد الثانى ١٩٧٦ .

٢٠ - بعض الجوانب القانونية للمشكلة اللبنانية - العدد الثانى ١٩٧٦ .

٢١ - الابعاد القانونية للصراع العربى الفلسطينى

فى الجنوب اللبنانى - العدد الثالث ١٩٧٧ .

٢٢ - دور منظمة الاوبك فى تأكيد سيطرة الدول المنتجة على مواردها

الطبيعية - العدد (٤٥) ١٩٧٧ .

٢٣ - الأساس القانوني لتسوية النزاع العربي الفلسطيني - العدد السادس  
١٩٧٨ .

٢٤ - دائرة الشؤون الدولية العدد ٧ ، ٨ .

٢٥ - القانون الواجب التطبيق على عقد الالتزام البترولي - العدد ٩ .

#### خامسا - بحوث منشورة بمجلة الشريعة والقانون :

٢٦ - القانون الدولي الانساني في الاتسلام عدد ٢ - ١٩٨٦

٢٧ - وثيقة انشاء الدولة الاسلامية , عدد ٢ - ١٩٨٦

#### سادسا - بحوث مقدمة لمؤتمرات دولية :

٢٨ - التماون الدولي في مجال مكافحة الجريمة - دراسة مقدمة للمؤتمر

التاسع لقانون العقوبات عام ١٩٨٤ .

٢٩ - النظام القانوني للاجئين في القانون المصري , بحث مقدم لمؤتمر حقوق

اللاجئين المنعقد بمدينة الزقازيق ١٩٨٥ .

٣٠ - حق الشعوب في التنمية - مقدمة لندوة حقوق الشعوب المنعقدة

بالقاهرة عام ١٩٨٥ .